

لَمْ يَنْلَقِ الْإِلَّهَ وَكَانَ يُفَرِّقُ  
قَالَيْنَا إِنَّ عَلَيْكُمْ صَوْعًا لَيْسَ

المحمدية كذا كتاب استطاب وحي نوح محمدول مدار العلماء المصنوع طبع برامير في سنة ١٣٠٩

والفاضل كذا...  
١٣٠٩  
بالتقيا  
والفاضل كذا...  
١٣٠٩

طبع في المطبع...  
١٣٠٩

طبع في المطبع...  
١٣٠٩



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على جزيل آلائه والشكر له على جميل نعمائه والصلاة والسلام على أشرف اصفياءه وأكرم أنبيائه محمد وآله وبعد فهذه رسالة وافية وجملة شافية محتوية على تحقيق المهتم من المسائل الاصولية لاسيما ما بحث الادلة العقلية ومباحث الاجتهاد والتقليد وباب التراجم وهي مشتملة على مقدمة وابواب المقدمة في تحقيق ما ينبغي العلم به قبل الشرع في المقصود وفيها ابحاث الاصول لغة ما يبتنى عليه الشئ ومضافا الى الفقه هو العلم بجملة طرق الفقه اجمالاً وابطوارها وكيفية الاستدلال بها وحال المفتي والمستفتى في الشان في اللفظ ان استعمل فيما وضع له فهو حقيقة والا فجاز والاول ان كان استفادة المعنى منه بوضع الشارع فحقيقة شرعية وان كان بوضع اهل اللغة فلعنوية وان كان بوضع طار غير

الشرع فحقيقة عرفية عامة او خاصة ولا ريب في وجود الاخيرتين  
وامّا الشرعية ففي وجودها خلاف والحق وجودها لثباتها في الاركان  
المخصوصة من لفظ الصلوة والقدر المخرج من المال من لفظ الزكاة  
والقصد الخاص من لفظ الحج ونحو ذلك مع ان هذه الالفاظ موصوفة  
في اللغة لمعان اخرى والتبادر من امارات الحقيقة فان قلت اردت  
في كلام الشارع او المتشرعة اعني الفقهاء الاول ثم والثاني م ولا  
به الا الحقيقة العرفية قلت انكار التبادر في كلام الشارع مكابرة  
باللسان لما يحكم به الوحيد ان فانه لا شك في حصول هذه المعاني  
في الاذهان من مجرد سماع هذه الالفاظ في اي كلام كان غايته ان  
تقول ان هذا التبادر لاجل الموانسة بكلام المتفكر فقول هذا غير  
معلوم بل الظاهر انه لكثرة استعمال الشارع هذه الالفاظ في هذه  
المعاني والحاصل اننا نقول ان التبادر معلوم وكونه لاجل امر غير الوضع  
غير معلوم فنحكم بالحقيقة والا لم يثبت اكثر الحقائق اللغوية والعرفية  
اذا احتمال كون التبادر بواسطة اخراجها في الاكثر واعلم ان هذه  
المسئلة قليلة الفائدة اذ صيرورة هذه الالفاظ حقائق في معانيها  
الشرعية في كلام الائمة اطهار صلوات الله عليهم اجمعين ثم بعد  
التزاع فيه غاية البعد واستقلال القران والاخبار النبوية صلى  
الله عليه وآله المنقولة من غير جهة الائمة عليهم السلام بحكمها لا كما  
يتحقق بدون نص من الائمة عليهم السلام على ذلك الحكم

الثالث الاصل في اللفظ ان يكون مستعملا فيها وضع له حتى يثبت  
 المخرج فاذا دار اللفظ بين الحقيقة والمجاز ترجح الحقيقة وكذا اذا دار بينهما  
 وبين النقل او التخصيص او الاشتراك او الاضمار ولكن ان وقع التعارض  
 بين واحد من هذه النسخة مع اخر منها كما قيل في آية ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم  
 من النساء حيث ان الحكم تجريه معقودة الالب على الابن من الالة موقوفة  
 على مجازية النكاح في الوطى اذ على تقدير الاشتراك يجب التوقف كما وقف  
 في حل كل مشترك على واحد من معانيه يدون القرينة فقد قيل بتقدم  
 المجاز على الاشتراك وغيره عند التخصيص بتقدم الاشتراك على النقل  
 وقيل بالعكس وتقدم التخصيص على غيره ويتساوى الاضمار والمجاز  
 والاولى التوقف في صورة التعارض الامع اماراة خارجية او داخلية  
 توجب صرف اللفظ الى امر معين اذ ما ذكرنا في ترجيح البعض على البعض  
 من كثرة المؤن وقلتها وكثرة الوقوع وقلته ونحو ذلك لا يحصل الظن  
 بان المعنى القلاني هو المراد من اللفظ في هذا الموضع وبعد تسليم  
 الحصول احيانا لادليل على جواز الاعتماد على مثل هذه الظنون في الاحكام  
 الشرعية فانها ليست من الظنون المستثناة عن الوضع الرابع <sup>في</sup> اطلاق  
 المشتق كاسم الفاعل ونحوهما على المتشعب بمبدئه بالفعل حقيقة  
 اتفاقا كالضارب لمباشرة الضرب وقبل الانقسام بالمبداء المشهور  
 انه مجاز وادعى جماعة الاتفاق عليه وقال صاحب الكوكب الدرري  
 اطلاق النخالة يقتضيه انه اطلاق حقيقة واما بعد زوال المبداء كالضارب

لمن انفقت عنه الضرب ففيه قول اولها مجاز مطلقاً ثانياً حقيقة مطلقة  
 ثالثاً انكان بما يمكن بقاءه فجاز والافحقيقة وتوقف جماعة كابن الحاجب  
 والامدى وذكر الرازى والامدى والتبريزى فى اختصار المحصول وجاز  
 اخرى ان محل الخلاف ما اذ المريطر على المحل وصف وجوده يناقض  
 المعنى الاول او يضاده كالسواد مع البياض والقيام مع القعود ومع  
 الطريان مجاز اتفاقاً وفى تمهيد الاصول ان النزاع انما هو فيما اذا كان  
 المشتق محكوماً به كحق لك زيد مشرك او قاتل او متكلم فان كان محكوماً  
 عليه كقوله تع الزانية والزانية فاجلدوا والسارق والسارقة فاقطعوا  
 واقتلوا المشركين ونحوه فانه حقيقة مطلقة سواء كان الحال اولاً لم يكن  
 والحق ان اطلاق المشتق باعتبار الماضى حقيقة انكان انصاف  
 الذات بالمبدء اكثر يا بحيث يكون عدم الانصاف بالمبدء امضياً  
 فى جنب الانصاف ولم يكن الذات معرضاً عن المبدء او راغباً عنه  
 سواء كان المشتق محكوماً عليه او محكوماً به وسواء طرأ الضد ام لا  
 لانهم يطلقون المشتقات على المعنى المذكور من دون نصب لقوية  
 كالكتاب والخياط والقارى والمتعلم والمعلم ونحوها ولو كان المحل  
 متصفاً بالضد الوجودى كالنوم ونحوه والقول بازال لفاظ المذكورة  
 ونحوها كلها موضوعة لملكات هذه الافعال بما يأتى عنه الطبع<sup>التلخيص</sup>  
 فى اكثر الامثلة وغير موافق لمعنى مبادئها على ما فى كتب اللغة وقال  
 الشارح الرضى نقلاً عن ابن على والرملى ان اسم الفاعل مع اللام

فعل في صورة الاسمو قال ونقل ابن الداهان ذلك ايضا عن سيبويه  
 ولو يصرح سيبويه بذلك بل قال الضارب زيد ابغضه ضرباً ثمه والحق <sup>صل</sup>  
 ان استعمال اسم الفاعل بمعنى الماض في كلامهم اكثر من ان يحصى <sup>صل</sup> والا  
 في الاستعمال الحقيقية وكذا غيره من المشتقات ومن فروع المسئلة  
 ما لو قال احد وقفت الشيء الفلاني على سكان موضع كذا فهل يبطل حق  
 الساكن بالخروج عن الموضع مدة قليلة او كثيرة على وجه الاعراض  
 او غير وجه الاعراض وقد عرفت التحقيق

**الباب الاول** في الامر والنهي وفيه مقصدان **الاول** في  
 الامر وفيه مباحث **الاول** في ان صيغة الامر هل تقتضى الوجوب  
 او لا اختلف الناس في ذلك فقليل انها للوجوب وقيل للندب وقيل  
 للقدر المشترك بينهما وهو الطلب وقيل باشتراكها بينهما لفظيا وقد تدور  
 الاباحة فيها لفظيا او معنويا باعتبار الاذن في الفعل وقد يدورج التهديد  
 فيها لفظيا وقيل بالوقف في الاولين وقيل للوجوب شرعاً لا لغة والحق انها  
 للقدر المشترك بين الوجوب والندب وهو الطلب ولكن دل الشرع على  
 وجوب امتثال الاوامر الشرعية فيحكم بالوجوب عند التجرد عن قرائن  
 الندب فهاهنا مقامان **الاول** انها حقيقة في الطلب والدليل <sup>عليه</sup>  
 من وجوه **الاول** ان المفهوم عن الصيغة ليس الا طلب لفعل وربما  
 لا يحظر بالبال التارك فضلا عن المنع عنه ولهذا عرفت الخاتمة واهل  
 الاصول الامرياً به طلب الفعل على سبيل الاستعلاء والعلو والثاني

ضعفت دليل مثبتة الفصول المهيئة من الوجوب والندب في حقيقة  
 صيغة الأمر كما استطلع عليه الثالث كثرة ورود الأمر في الأحاديث  
 متعلقا بأشياء بعضها واجب وبعضها مندوب من دون نصب  
 قرينة في الكلام وهذا غير جائز ولو لم يكن حقيقة في القدر المشترك  
 وكذا كثرة وروده متعلقا بالأمور الواجبة وكذا بالمندوبة من دون  
 نصب لقرينة في الكلام لا ينحصر على تقدير كون الصيغة حقيقة في القدر  
 المشترك كيف يجوز استعمالها في الواجب والندب بدون القرينة  
 إذا لم يجاز بما لا بد له من القرينة لأننا نقول الصيغة ليست مستعملة إلا  
 في الطلب وإنما يعرف كون متعلق الصيغة جائزا للترك أو غير جائز للترك  
 من مواضع أخر فليست مستعملة إلا في معناها الحقيقية والقول باحتمال  
 اقترانها بالقرينة حيز الخطاب وخفائها علينا الآن مما ياتي عنه الوحيد أن  
 لبعد خفائها في هذه المواضع على كثرتها واشتراك التكليف بينها وبينهم  
 حجة من قال بأنها حقيقة في الوجوب أمورا أحدها أن السيد إذا قال  
 لعبده افعل كذا ولو لم يكن هناك قرينة أصلا لم يفعله عبدا عاصيا وذمة  
 العقل لا تتركه إلا امتثال فيكون للوجوب والنجس اب لا نسلم تحقق العصيان  
 والذم على تقدير انتفاء القرينة والقرائن في مثل هذه المواضع لا يكاد  
 يمكن انتفاؤها إذا الغالب علمه بالعادة العامة أو عادة مولاة أو فوت  
 منفعة مولاة ولهذا الواو مولاة بما يختص بمصالحه من غير أن يعود على  
 السيد منه نفع ولا ضرر لما ذمه العقل إذا لم يفعله وهذا ظاهر



والادلة الباقية ايات قرآنية تدل على عدم جواز ترك ما يتعلق به امر  
الشارع وسيجيئ بعضها والجواب ان هذه الايات لا تدل على كون الصيغة  
حقيقة في الوجوب كما لا يخفى وحجة من قال بانها للندب امران احدهما  
قول النبي صلى الله عليه وآله اذ امرتكم بشئ فانوا منه ما استطعتم اي  
ما شئتم وجوابه ظاهر لبطلان تفسير الاستطاعة بالمشية وثانيهما مساواة  
الامر والسؤال الا في الرتبة والسؤال انما يدل على الندب فكذا الامر  
وجوابه منع المساوات اولا ونقض اهل اللغة غير ثابت ومنع دلالة  
السؤال على الندب ثانيا **المقام الثاني** في ان امثال الاوامر  
الشرعية واجب الامع دليل يدل على جواز ترك الامثال والدليل  
عليه ايضا من وجوه **الاول** ان امثال الامر طاعة اذ ليس معنى الطاعة  
الا الانقياد كما صرح به ارباب اللغة وحصول الانقياد بامثال الامر في  
وترك الطاعة عصيان التصريح اهل اللغة بان العصيان خلاف الطاعة  
والعصيان حرام لقوله تعالى ومن يعص الله ورسوله فان له اجره  
**الثاني** قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول  
واولي الامر منكم مع الايات الدالة على ذم ترك الطاعة كقوله تعالى  
من يطع الرسول فقد اطاع الله ومن تولى فما رسلك عليكم **الثالث** قوله تعالى  
**الثالث** قوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن امره ان يصيبهم فتنه  
او يصيبهم عذاب اليم والتهديد على مخالفة مطلق الامر لا يعم الا  
وجوب امثال مطلق الامر **الرابع** ما ذكره السيد المرتضى من حمل

الصحابة كل امرور في القرآن والسنة على الوجوب والظاهر كون باعث  
 حاصل هو ما ذكرناه في هذا المقام لا ما مر في المقام الاول ولا صلة عدم  
 النقل واعلم ان صاحب المعال قال في اخر هذا البحث فائدة يستفاد  
 من تضاعيف احاديثنا المروية عن الائمة عليهم السلام ان استعمال  
 صيغة الامر في الندب كان شايعا في عرفهم بحيث صار من المجازات <sup>لغة</sup> الراجحة  
 المساوي احتمالها من اللفظ لاحتمال الحقيقة عند انقضاء المرحج الخارج  
 فيشكل التعلق في اثبات وجوب امر مجرد وورود الامر به منهم وانتهى كلامهم  
 على الله مقامه وانت بعد خبرك بما ذكرنا نقلنا ان صيغة الامر في كلام الائمة  
 عليهم السلام ليست مستعملة الا فيما استعمل في كلام الله تعالى او كلام  
 جد هو صلى الله عليه واله وكيف يتصور عنهم نقل لفظ كثير الاستعمال  
 عن معناه الحقيقية في كلام جد هو من غير تنبيه واعلام لاحد ان عرفنا في  
 هذا اللفظ هذا المعنى حاشا هو عن ذلك بل الصيغة في كلامهم ايضا  
 مستعملة في طلب مبدأ الصيغة وانما يعلم العقاب على الترك وعدمه  
 من امر خارج وورودها في كلامهم ايضا مجردة محمولة على الوجوب  
 المذكور لفرض طاعتهم ايضا لما روينا في الكلي في باب فرض طاعة  
 الائمة عليهم السلام من الكافي بسند عن بشير الطار قال سمعت  
 ابا عبد الله عليه السلام يقول نحن قوم فرض الله طاعتنا وانتواة ون  
 بمن لا يبعد الناس بجهالة وبسند عن ابي جعفر في قول الله عز وجل  
 واتاهم ملكا عظيما قال الطاعة المفروضة وفي الصحيح عن ابي الصباح الكاظم

قال قال ابو عبد الله عليه السلام نحن قوم فرض الله طاعتنا الحديث وروى  
الحسين ابن ابى العلاء فى الصحيح قال ذكرت لابى عبد الله عليه السلام قولنا  
فى الاوصياء ان طاعتهم مفترضة فقال نعم هو الذين قال الله عز وجل  
اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم وهو الذين قال الله عز وجل  
انما وليكم الله ورسوله والذين امنوا وفى الصحيح عن معمر بن خلاد قال سئل  
رجل ابا الحسن عليه السلام فقال طاعتك مفترضة فقال نعم فقال  
مثل طاعة على ابن ابي طالب فقال نعم وفى الموثق عن ابى بصير عن ابى عبد الله  
عليه السلام قال سألته عن الائمة هل يحرون فى الامر والطاعة مجرى  
واحد قال نعم الى غير ذلك من الاخبار الكثيرة المذكورة فى هذا الباب  
وفى غيره ولا شك ان الانقياد لمطلوبهم طاعة وطاعتهم واجبة فامتنان  
او امرهم واجب مطلقا الا ما دل دليل على جواز عدم العمل به وهذا  
ظاهر **ثاني** نيب اختلافوا فى صيغة الامر اذا وردت بعد الخطر  
اقوال الوجوب والاباحة والندب وتابعة ما قبل الخطر والتوقف للحق  
ان صيغة الامر اذا وردت بعد الخطر او الكراهة او فى مقام مظنة الخطر  
او الكراهة بل فى موضع تجويز السائل واحدا منها كان يقول العبد هل انا  
اواخرج او فخذ لك فيقول له المولى افعل كذا الا تدل الا على رفع ذلك  
المنع التحريمي او التنزيهي المحقق او المحتمل وهو كالاذن فى الفعل المشترك  
بين الاباحة والندب والوجوب فالاباحة مثل فاذا حللت لنا صطا دوا  
والندب مثل فاذا قضيت الصلوة فانثروا والوجوب مثل فاذا انتم

الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموه ولنا تبادر برفع المنع من  
 الفعل والظاهر أنها مجاز في هذا المعنى والتبادر لأجل القرينة وهي  
 مسبوقية الصيغة بالمنع المحقق أو المحتمل وتعليقها على زوال حلة المنع  
 في البعض وإيضاً إجراء أدلة الوجوب والندب لا يتصور فيما نحن فيه لأنه  
 فرع فهو الطلب عن الصيغة وفرديتها المفهوم الأمر مع أنها ليست كذلك  
**البحث الثاني** اختلفوا في دلالة صيغة الأمر على الوحدة والتكرار  
 على أقوال تألها وهو الحق عدم دلالتها على شيء منها لانتبادر بحج طلب  
 الفعل من الصيغة من غير فهو شيء من الوحدة والتكرار منها كالزمان  
 والمكان وغيرها من المتعلقات والمنكر مكابر وإيضاً لودل على التكرار  
 لعنت الأوقات لعدم الألوية وهو باطل للاجماع على خلافه وما قيل بأنها  
 لو لم تكن للتكرار لما تكرر الصوم والصلوة ولما كانت مماثلة لصيغة النهي حيث  
 اقتضت التكرار ولا تستلزامها إياها بالنظر إلى الضد وتكرار الأمر مستند  
 تكرار الملزوم وهو باطل لأن تكرار ما يتكرر من العبادات إنما هو لدليل  
 آخر كتعليقه على موجب يتكرر وإيضاً التكرار على هذا النحو لا يتصور أن  
 يكون مفهوماً من مجرد صيغة الأمر وإيضاً ينتقض بالاعتداد بالجمع والثاني  
 قياس في اللغة ومع الفارق إذاً النهي يقتضي انتفاء الحقيقة والأمر إثباتها  
 والثالث باطل لما سيحكي من عدم الاستلزام وبعد التسليم فالنهي هنا  
 تابع للأمر في التكرار وعدم مرتبة عليه والقائل بالمرّة يمسك بتحقيق الأمر  
 بالمرّة ولا يخفى أنه لا ينافي كونها لمجرد الطلب لأصالة براءة الذمة **تذليل**

الحق ان الامر المعلق على شرط او صفة لا يتكرر بتكررها الا اذا كانت الشرطية  
 قضية كلية مثل كل ما جاءك زيد فاكومه او كان الشرط او الصفة علة موجبة  
 مثل وان كنت حنيا فاطهروا والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما ووجه  
 الثاني ظاهر ولنا على الاول ان السيد اذا قال لعبيد اذ دخلت السوق  
 فاشتر لنا لحما فترك الشراء في المعاودة لا يوجب الذم وهو ظاهر ولكن اكثر  
 الاوامر المعلقة الواقعة في الاحكام مما يتكرر بتكرر الشرط لفهم العلية غالباً  
 ولهذا اتوه البعض ان اذا تفيد لعموم عرفا وان لم تفده لمن  
**البحث الثالث** اختلفوا في دلالة صيغة الامر على الفور والتراخي  
 على اقول ثالثا انها لا تدل على شئ منها وهو الحق الا ان الاقوى وجوب التعجيل  
 في الامر بمجرد عن القرائن فهي ايضا مقامان **الاول** عدم الدلالة على  
 الفور ولا على التراخي ولنا فيه ان التبادر من الامر ليس الا طلب لفعل من غير  
 شئ من الاوقات والازمان منه وهو ظاهر **الثاني** وجوب المبادر  
 الى امتثال الفعل المأمور به وليس المراد بالفور في المقام ثلثا في المبادر  
 في اول اوقات الامكان بل ما يعده المكلف الفاعل عرفا مبادراً ومجلاً  
 وغير متهاون ومتكاهل وهذا امر يختلف بحسب اختلاف الامر والمأمور  
 والفعل المأمور به مثلاً اذا امر المولى عبيده يسقى الماء فيتأخيره ساعة فيقوت  
 الفورية ويبعد العبد متهاوناً واذا امره بالخروج الى سفر فيبعد الغاية كالمند  
 فيتأخيره اسبوع بل شهر لا يقوت الفورية ولا يعيد متهاوناً والدليل عليه من  
 وجوب الاول ان جواز التأخير على تقديره ليس له غاية معلومة اذ دلالة <sup>للصيغة</sup>

على غاية معلومة ولو استنفدت الغاية من امر خارج يخرج عن محل النزاع  
لأنه يصير من قبيل الموقت والكلام في غيره وما يقال من أن كل امر على هذا  
يكون موقتا فلا يجب الفور في شيء أصلا لأن الغاية هي ظن الموت فإذا حصل  
ذلك الظن تصيرا لعبادة مضيقه فهو باطل لأن ظن الموت فلا يحصل  
وعلى تقديره لا دليل على اعتبار هذا الظن شرعا حتى يمكن الحكم بتضييق  
عبادة ثبتت من الشرع توسعتها وعلى تقدير التسليم في حصول هذا  
الظن فلا يتمكن المكلف من الامتنال إذ حصول هذا الظن في صحة من الجسم  
وكال من العقل من خوارق العادة بل هو على تقديره إنما يكون عند شدة  
المرض وحينئذ لا يتمكن الإنسان من فعل ما يحتاج إلى زيادة اتعاب النفس  
كالحج والصوم والجهاد ونحوها بل الصلوة أيضا إذا كانت كثيرة فنقول في  
الاستدلال أن جواز التأخير لا إلى غاية يفيض إلى خروج الواجب عن الوجوب  
فيكون منفيًا فيكون الفور واجبا والمقدمتان في غاية الظهور وما يقال من  
أن الواجب ما لا يجوز تركه على وجه ما فلا يخرج شيء من الوجوب إذ يصدق  
على كل واجب أنه بحيث لو حصل ظن المكلف بفوته وتمكن من الفعل فهو  
غير جائز الترخيح فهو من المخزقات لأن تحديد الوجه في هذا التعريف  
بحيث يسلم طرده من التذنب بل من المباح مما لا يكاد يمكن إلا بالتكلفات  
الباردة البعيدة جدا أو أيضا قد عرفت مله في غائته بالموت وأيضا كيف  
يتصور وصف العبادة بالوجوب باعتبار وصف نادرا التحقق وكذا ما يقال  
من أن الواجب ما لا يجوز تركه لا إلى بدل والعزم هنا واجب لأن بدلية

العزم على الاطلاق توجب اخراج الواجب عن المحتمل وايضا لا دليل على  
 وجوب العزم ولا على بدلية على تقدير الوجوب فان قلت هذا الدليل  
 يتقضى بالوصح بجواز التاخير ولا نزاع في امكانه قلت جواز التاخير في جميع  
 ازمنة صحة المحسوس والتمكن من الفعل لا نواه يمكن تصحيح المحسوس لانه سفيه  
 ومناف لغرضه فهو صرحا حتى اذا التاخير على الاطلاق توجب ان يدخل في  
 زمن جواز التاخير بعض الازمنة التي بعد التارك فيها متها واما مضيعا لولاها  
 الثاني ان التاخير بايضا في الفورية المذكورة يعيد في العرف تها واما معصية  
 فيكون حراما فيكون الفور واجبا اذا كان الامر ممن ثبت وجوب امثاله ولا  
 يتوهم من هذا ضرورة الفورية مدلول لا لصيغة الامر فينا في ما في المقام  
 الاول لان قضاء العرف بذلك لا يلزم ان يكون لاجل وضع اللفظ له ولا يلزم  
 ان يكون جميع صفات الشئ واثاره واحكامه من مدلولات لفظه الثالث  
 ادعاء السيد الاجل المرتضى الاجماع على ان الامر المطلق يحل على الفور حيث  
 قال في الذريعة في بحث ان الامر للوجوب او لا ونحن وان ذهبنا الى ان هذا  
 اللفظة مشتركة في اللغة بين الندب والايجاب فنحن نذهب الى ان العرف  
 الشرعي المتفق المستقر قد اوجب ان يحل مطلق هذه اللفظة اذا اوردت  
 عن الله تعالى او عن رسول الله صلى الله عليه وآله على الوجوب ونالنا  
 وعلى الفور دون التراخي وعلى الاجزاء واجتج عليه بان الصابة والتابعين تأييد  
 التابعين خلو اكل هو ورد في الكتاب والسنة مجردا على الفور والوجوب و  
 الامتناع ولعنينا كراحد ذلك واذا اخرج واحد بامر عليه لعنينا كراحد بل يله

منه ذلك ثم قال وأما أصحابنا معشر الأماينة فلا يختلفون في هذا الحكم الذي  
 ذكرناه وقد ترغير مرة أن إجماعهم حجة أنتهي فأن قلت الإجماع المنقول بخبر  
 الواحد لا يفيد إلا الظن والمسئلة من الطالب الكلية التي يجب تحصيل العلم  
 قلت إفادة الظن من الخبر الواحد أكثرى وقد يفيد القطع إذا احتف بالقرآن  
 والظاهر كون هذا الخبر كذلك ولو سلم فلا نسلم كون المسئلة من الطالب  
 العلمية بل هي من الطالب المتعلقة بمقتضيات الألفاظ وقد صرحوا بالاكفأة  
 بالظن فيها لعدم إمكان تحصيل القطع فيها ولو سلم كونها من غير تلك المطالب  
 فلا نسلم وجوب تحصيل القطع في غير المعارف الإلهية ولو سلم فلا نسلم وجوب  
 تحصيل القطع فيما لا يمكن فيه ذلك لأنه تكليف بالبح والمسئلة كذلك إذ كل من  
 القول بالفور والتراخي والاشتراك وطلب الماهية والتوقف مبني على الأدلة  
 الظنية كما لا يخفى وأيضا اشتراط القطع في الأصول مطلقا وسيما في أصول الفقه  
 كعدم مبني أيضا على الأدلة الظنية كآيات القرآنية ونحوها والأصل  
 ونحوه فأن قلت كلام المرتضى كما فهمه بعض الأصحاب دال على أن الوجوب بالفور  
 والأجزاء من مدلولات الأمر في الشرع فليس إجماع وارد على المدعى قلت ظهور  
 لكلام السبيل في ذلك اذ هو ما زاد على القول بوجوب حل الأمر عليه ولو يذكر  
 بأنه ما وضع له اللفظ في العرف الشرعي فتأمل الرابع قوله تعالى فاستبقوا  
 الخيرات ولا شك أن فعل المأمور به من الخيرات وقوله تعالى وسعدوا  
 مغفرة من ربكم وجنة عرضها السموات والأرض من حيث أن مسارعة  
 العبد إلى المغفرة غير متصورة لأنها من فعل الله تعالى فالمراد والله أعلم



سببها وفعل المأمور به سببها كما قال تعالى ان الحسنات يذهبن السيئات وايضا  
سبب خاص كالنوبة ترجيح بلا مرجح لا دليل عليه وايضا حذف المفعول هنا انما  
هو ليدّهب ذهن السامع كل مذهب وكل سبب للغفرة وما قيل بان ذلك  
محول على افضلية المسارعة والاستباق لا على وجوبها والا لوجب القوس  
فلا يتحقق المسارعة والاستباق لانها انما يتصوران في الموسع دون المضيق  
الا ترى انه لا ينقضي له صوغها فصار له سارع اليه واستبق والحاصل  
ان العرف قاص بان الاثنيان بالمأمور به في الوقت الذي لا يجوز تاخير عنه لا يسه  
مسارعة واستباقا فلا بد من حل الامر في الأيتين على الندب والا كان  
مفاد الصيغة فيهما منافيا لما تقتضيه المادة وذلك ليس بجائز فتأمل  
انتم كلامه بعبارة فوهنه وضعفه ظاهرا لانه مبني على اشتباه الوقت  
بغيره فانه توهم ان الواجب الفوري يصير موقتا مضيقا كالصوم وليس كذلك  
اذ الموقت موسعا كان او مضيقا يصير قضاء بخروج وقته وقد يسقط به  
كصلوة العيد بخلاف غير الموقت كازالة الخفاسة من المسجد قضاء الصلوة  
اليومية على المشهور والجمع ونحوها فان فيه وان حصل الامتناع بالتأخير الا  
اداء لازم الفعل في كل وقت فالاستباق والمسارعة يتصوران في المضيق  
الغير الموقت وقضاء العرف بما ادهاه فيه ظاهرا بطلان وما توهم من  
منافاة مادة الامر فيها لصيغة حينئذ بناء على ان المادة تقتضي امكان التأخير  
وصورته تقتضي المنع من التأخير فهو باطل اذ المادة لا تقتضي الا كون الفعل  
اداء وصحيا على تقدير التأخير ولا يقتضي جواز التأخير ومشروعية فهو غاية



لرفع الوجوب قبله لا لرفعه بعده وهو معلوم عادة والعقل يحكم بان الفرض  
 في الدين متعلق باحقاق الحق ولا مدخلية للاجل الا لرفع تقاضيه صاحب الحق  
 قبله بخلاف المأمور به على انه قياس لا نقول به هذا لكن التتبع يورث الظن  
 بثبوت القضا في كل موقت اذا كان واجبا لا مندوبا اذ لا يكاد يوجد في  
 الاحكام ما يتعلق به الامر في وقت الا وثبت الامر بقضائه على تقدير قوته  
 غير صلوة الميدين والجمعة ونحوها فالظن يحكم بان منشا تعلق الامر بالمجدد  
 هو الامر الاول وايضا الحاق الفرد المجهول بالاعمرا اغلب يوجب به ولكن الحكم  
 في كميته هذا الظن للاحكام الشرعية مشكل والله اعلم **تنبيه**  
 ما اخبرنا من ان الامر بالفور لو اخر المكلف المأمور به عن الوقت الذي  
 يتقرر فيه الفور فهل يجب عليه الاتيان به فيما بعد ذلك الوقت مع عدم  
 القرنية عنه الاعتداد به فيه ولا عدمه فيه مذهبان والا قوى وجوب  
 الاتيان به فيما بعد لنا انا لو خيلنا ظاهرا لا واما المطلقة فحكم يجوز الاتيان بالما  
 في كل وقت اداء من دون ترتيب الاثر على الاتيان به في وقت ما والادلة  
 الدالة على الفور لا تقتضيه الترتيب الاثر على التأخير وهو لا يوجب سقوط  
 الفعل فيما بعد والحاصل ان الامر المطلق يقتضيه بظاهرة شيئين الاول اداء  
 الفعل المأمورية في كل وقت والثاني رفع الاثر والخرج بالاتيان به في اي وقت  
 من الاوقات وادلة الفور انما تقتضيه صرفه عن ظاهرة في الشيء الثاني  
 دون الاول اذ لا منافاة بين الاعتداد بالفعل المأمور به في اي وقت  
 اتي به وبين ترتيب الاثر على التأخير به فلا يجوز صرف الامر عن ظاهرة في كلا

من دون موجب ولا يتوهم جريان الدليل في الوقت لانه لا يقتضيه الشئ  
الاول بل ولا الاعتداد بالامور به في كل وقت بغض النظر عن الاشكال في الامر  
المطلق اذا علم توقيتية بوقت محدد ومن خطاب اخر ولا يبعد ان يق ان  
التوقيت مطلقا ظاهري في نفسه الا دائية والاعتداد به فيما يبعد والفرق بين التوقيتية  
والتوقيت ان الوقت في التوقيت لا بد ان يكون منشأ لمصلحة الفعل بخلاف  
الفورية فان الوقت فيه لا ارتباط له بالفعل الا لاجل ان الفعل الزمان لا بد  
وان يكون في زمان حتى لو امكن ايقاع الفعل لانه في زمان يحصل الامتثال  
وكذا يبقى الاشكال فيما يقيد الفور بالامر الاول كان يقول ان فعل مجزأ او بسرعة  
فهو يجب الاتيان به فيما يبعد وقت الفور حينئذ او لا ويقول ان فعل بناء على  
ان الامر بنفسه يفيد الفور والاقرب الثاني لما مر في الوقت الا انه لا يكاد يوجد  
في الاحكام الشرعية امر فوري الا وهما القرينة على عدم السقوط فيما بعد هذا  
وقد يورد في بعض كتب الاصول في بحث الامر بمباحث اخرى رأينا عدم  
ايرادها هنا اول امثال ان البعض سيجي ذكره في مباحث الادلة العقلية مثل  
بحث مقدمة الواجب واستلزام الامر بالشئ المنع عن الضد وبحث المفاهيم  
واما لكونه من المسائل الكلامية التي لا تليق بهذه الرسالة وان كانت من  
المبادئ الفقهية مثل صحة التكليف بفعل علم الامر انتفاء شرطه مع جهل  
الامور او علمه ايضا وجود الواجب الموسع والكفائي وامتناع تكليفه بالاطاعة  
وتعلق الامر بالمعذور وتكليف الغافل والمكروه ونحو ذلك مما يتعلق بمباحث  
العدل من علم الكلام واما القلة فايدته مثل بحث الواجب التخييري

٤٤  
من جهة الاتصال  
من حكم التكليف المطلق

٤٤  
الاشكال بناء على  
التوقيتية الفصل من  
ان التكليف لا يرد  
بالفورية في المطلق

٤٤  
بجملات المطلق في  
كانت افادة الفورية في  
بالاداء امر انما هي  
الادلة الدالة على الفور  
كما يتبعوا او سارحوا



بحيث يكون منشأ الوجوب والحرمة واحداً او امرين متلازمين والحق امتناعه  
 والظاهر انه لا نزاع فيه ايضاً وسيجئ ما يفيقه الثالثة ان يتعلق الامر بالحق والتمنع  
 كذلك كل واحد بكل واحد ولكن يكون بين الكلبيين العموم من وجه فيختار المكلف  
 ما يندرج في كل منهما فهل يحصل الامتناع باعتبار الامر او لا فيه خلاف وقد  
 مثل بالصلوة في الدار المغصوبة فان الصلوة ما موربها والغصب منه عنه  
 والصلوة في الدار المغصوبة فرد لكل منهما اما بالنسبة الى الصلوة فباعتبار نفسها  
 واما بالنسبة الى الغصب فباعتبار جزئها لان القيام على ارض الغير والسجود  
 عليها مع عدم رضائه او يدون اذنه تصرف متصف بالغصب بل هو نفس الغصب  
 وكذا الحركات والسكنات اذ الكون وهو شغل الحيز جنس للحركة والسكون <sup>ثبتهما</sup> وجزئ  
 للصلوة تستلزم جزئيه وقد وقع النزاع في صحة هذه الصلوة وبطلانها بناء على  
 انه هل تعدى الامر المتعلق بمطلوع الصلوة الى هذا الفرد المعين او لا وهذا الصلوة  
 في الحقيقة ترجع الى الصورة الثامية لان الفسخ الكلي فهو جميع جزئياته والامر به  
 امر بواحد من جزئياته فكل من جزئياته يصير واجباً تخييرياً والحق امتناع يتعلق  
 امر بالجميع الجزئيات المحصى بما يما هو فرد للمنع عنه ان الدعوى بآية غنية عن  
 الدليل اذا امتناع كون الشيء الواحد راذاً ولو على جهة التخيير وغير مراد بل <sup>هنا</sup> مبني  
 لشخص واحد في غاية الظهور وتعلق الوجوب التخييري به يوجب الرخصة من الحكيم  
 باختياره مع استلزامه حينئذ امتناع الاطاعة في طرف التمه وهذا ايضا  
 اللطف اذا المكلف حينئذ مقرب للمكلف الى معصية كما لا يخفى واختلاف الجهة  
 غير بعيد مع اتحاد المتعلق آخرة الخالقون بوجهين الاول ان السيد اذا امر عبداً

بخلاف ثوب وثوبها عن الكون في مكان ثم خالط في ذلك المكان فانه نقطع بانه مطيع  
 عاص للجهة الامر والنجى الثاني انه لو امتنع الجمع كان باعتبار اتحاد متعلق الامر والنجى  
 اذ لا مانع سواء اتفاقا واللازم باطل اذ لا اتحاد للمتعلقين فان متعلق الامر الصلوة  
 ومتعلق النجى الغصب وكل منهما يتعقل انفكاكه عن الآخر وقد اختار المكلف جمعها  
 مع امكان عدمه وذلك لا يخرجها عن حقيقة ما حتى لا يبقيا مختلفين والجواب  
 عن الاول اولا يمنع حصول الطاعة على التقدير المذكور والسرفه توهم هذا الحصول  
 ان عرض الامر وقائدة الخياطة حاصل على اى حال اتفق فيشبه حصول الغرض  
 بحصول الطاعة وتانيا بان المتعلق في المثال المذكور مختلف فان الكون ليس جزءا  
 من الخياطة بخلاف الصلوة وتحقيقه ان الخياطة امر حاصل من الحركات فهي  
 بمنزلة المعداة ولا يمكن ان ين ان الصلوة ايضا امر حاصل من الحركات والسكنات  
 فهي الاذكار الخاصة الواقعة على الانحاء الخاصة للاجماع على ان القيام ورفع الرا<sup>س</sup>  
 من الركوع والسجود وملاصقة الجهة بالارض من اجزاء الصلوة واركائها لا يقال  
 اختلاف المتعلق غير مجدد مع التلازم اذ تعلق النجى باللازم والامر بالملزوم غير  
 جائز ومطلق الكون من لوازم الخياطة والكون في المكان المنصوب من لوازم  
 الخياطة فيه كالكون مع الصلوة في الجزئية لانا نقول بعد تسليم ان الكون من  
 لوازم الخياطة لا من لوازم الخياط انا لانواع الكون في المكان المنصوب من <sup>لوازم</sup>  
 الخياطة فيه بل الكون المطلق لازم لها وليس للكون الخاص مدخلية في شخص  
 الخياطة بل شخص الخياطة في المكان المنصوب يمكن حصوله في غير ذلك المكان  
 بخلاف الصلوة فان اشخاصها تتبدل بتبدل الكون في الاماكن المختلفة

وعن الثاني ان اتحاد المتعلق لازمه بلا حظة ان التكليف المتعلقة بالماهييات متعلقة  
 في الحقيقة بمجزياتها الرابعة ان يتعلق الامر الايجابى المحتى والنهى التنزيهى بامر واحد  
 شخصه وهذا ايضا غير جائز لما امر الخامسة ان يتعلق الامر الايجابى بالتحيزى والنهى  
 التنزيهى بامر واحد شخصه كالصلوة في الحمام ونحوه من الاماكن المكروهة وهذا ايضا  
 ممتنع اذا كان المكروه بمعناه المعروف وهو راجحية الترك فما يتعلق به هذا النسخ من  
 العبادات فالظاهر بطلانه ما لم يدل دليل على صحته وما دل الدليل على صحته  
 يجب حمل النهى فيه على غير معناه الحقيقى ولهذا الشهور ان متعلق الكراهية ليس نفس  
 العبادة بل امر اخر كالعرض للنجاسة او لكشف العورة ونحو ذلك في كراهية الصلوة  
 في الحمام فاختلف المتعلق ويقولون ان المحرمة غالباً تتعلق بالذات والكراهية بالوصف  
 وهذا خلاف ظواهر النصوص الدالة على تعلق الكراهية بنسب الفعل مثل لا تقبل  
 في الحمام ونحوه والحق هو ما اشتهر من ان الكراهية في العبادات بمعنى انها اقل ثباتاً  
 بنسبة خاصة وتحقيقه ان العبادة قد تكون بحيث لو يتعلق بها النهى ولا امر  
 غير الامر الذى تعلق باصلها كالصلوة اليومية في البيت للبعيد عن المسجد  
 او عند المطر ونحو ذلك وهذه ربما تنصف بالاياحة بمعنى عدم مرجوحية  
 اوصافها واجزاؤها وعدم راجحيتها ايضا غير الراجحية الناشئة من راجحية  
 اصلها فيقال الصلوة اليومية في البيت مثلاً مباح وقد يكون بحيث تعلق بها  
 امر اخر باعتبار اشتغالها او انصافها على امر راجح او به وهذا الرجحان قد ينتج  
 الى حد الوجوب كالصلوة في المسجد مع نذر ايقاعها فيه فيجتمع حينئذ وجوبان  
 وقد لا ينتج اليه كالصلوة اليومية في المسجد مع النذر لا مع عذر ومسقط للثبوت

ولا تنافي بين  
 التكليفين الطبيعيين  
 كما في الجملة  
 بل لان المطلوب  
 ايجادها في كل وقت  
 سواء في وجوبها  
 الطبيعي او لا





خلافاً في بطلان الصلوة المذكورة ولعل الوجه فيه ان تعلق الامر بمثل العبادة  
 المذكورة بطريق التحيير على ما مر وتعلق الشيء بطريق المحتم والعين فيكون  
 استثنائها من الامر اولى من استثنائها من الشيء اذا ظاهر ان الاهتمام بفعل فر  
 خاص من الواجب التحييري ليس مثل الاهتمام بترك الحرام والعينه والوجه  
 فيه ان العبادة اذا صارتم محتملة لكل من الوجوب والتحريم يرجح جانب التحريم  
 كلما قيل واشتهر من ان دفع المفسدة اهم من جلب المنفعة اذ هذا انما يتو  
 مع تقارض الندب والتحريم لا الواجب معه لان ترك الواجب ايضا كفيل بالمفسدة  
 بل لما ورد من التوقف عند تقارض الامر والنهي ومصادقة الكف  
 وايضا من تدبّر ظهر عليه ان كل امر تردد بين الوجوب والتحريم يرجح الشرع جانب  
 الكف عنه كصلوة الحائض فإما الاستظهار وكف الوضوء عن الاناءين المشبهين  
 عند نجاسة احدهما وغير ذلك وقال السيّد في الذريعة وقد يصح ان يقع من  
 المكلف جميع افعاله على وجه ويحسن على وجه آخر على هذا الوجه يصح القول  
 بان من دخل زرع غيره على سبيل الغصب له الحرج بنية التخلّص ليس له  
 التصرف بنية الفساد وكذا من تعد على صدقة اذا كان انفصاله منه يولم  
 ذلك الحى كفقوده وكذلك المجمع زانيا له الحركة بنية التخلّص وليس له الحركة  
 على وجه آخر وقال في موضع اخر بعد الاستدلال على بطلان الصلوة  
 في الدار المنصوبة وقد قيل في التميز بين الصلوة وغيرها في هذا الحكم ان  
 كل عبادة ليس من شرطها ان يتوكل الفعل بنفسه بل ينوب فعل الغير مناب  
 فعله اولى من شرطها ان يقع منه بنية الوجوب اولى من شرطها النية

نہایت اور  
انسانی مصلحتوں کے  
میں

والفردین بی نام  
بر بیان بزرگ  
۱۳۵۷

والا فاعلموا ان  
كل من اكل من ثمره  
فانما يكون كواحد  
من الذين كفروا  
فانهم كفروا به

فیه من  
الامانہ فطنت لطیف  
منظور کان مجبور  
انسان علی ذہب و کن  
الاجرات

1

اصلا لم يتنع في المعصية منها ان يقوم ومقام الطاعة ثم قال فاما الضيعة المغصوبة  
 فالصلوة فيها مجزية لان العادة جرت بان صاحبها لا يحظر على احد الصلوة  
 فيها والتعارف يجري مجرى الاذن فيجب الرجوع اليه وقال فاما من دخل وليس  
 بغاصب لكنه دخل الدار مختارا فيجب ان لا نقصد صلوته لان المتعارف  
 بين الناس انه سيؤعون ذلك لغير الغاصب ويمنعونه في الغاصب انتهى ويفهم  
 من كلامه الاول ان الفعل الواحد يمكن ان يتصف بالوجوب والحرمه سيما في مثاله  
 بالقعود على صدر الحى وكلامه الثاني ظاهر في صحة الواجب الكفائي في المكان <sup>ب</sup> المغصوب  
 واعلم ان الشهيد رحمه الله نقل في قواعد عن السيد المرتضى صحة الصلوة  
 الواقعة على جهة الرأى وعدم ترتب الثواب عليها لكن يسقط المواخذة بفعلها  
 وهو يؤذن بتجوزة تعلق الامر والفهم بشئ واحد من جهتين الا ان يقول ان الرأى  
 امر غير الصلوة وفيه تامل ونقل الكليني رحمه الله في كتاب الطلاق عن الفضل  
 بن شاذان التصريح بصحة الصلوة في الدار المغصوبة حيث قال وانما قياس  
 الخروج والاخراج كرجل دخل دار قوم بغيا اذ هم فصل في صلواتها فمما عاص في دخوله  
 الدار وصلوته جائزة لان ذلك ليس من شرائط الصلوة لانه منعه عن ذلك صلى  
 امر لم يصل انتهى كلامه وعرضه ان ما كانت الصلوة سببا للفهم فاقرانه للصلوة  
 مفسد لها كالصلوة في الثوب النجس وما كان الفهم فيه عاما وغير مختص بالصلوة  
 فاقرانه غير مفسد كالصلوة في الثوب المغصوب وذكر امثلة اخرى غيرها ثم اعلم  
 ان هذه المسئلة من المسائل العدلية من علم الكلام اوردتها هنا لتفهم في  
 بعض مسائل هذا العلم في المبادئ التصديقية وايرادها في الادلة العقلية

وذكر في كتابه ان الصلوة  
 في الدار المغصوبة  
 جائزة

ايضا غير بعيد الا انها لا يستدل بها الا على نفي الحكم الشرعي كإصانة برأيه الذمة  
**البحث الرابع** اختلفوا في دلالة الفهم على نفي المنع عنه على اقول عدم  
 الدلالة مطاقا بنقله في المحصول عن اكثر الفقهاء والامدعي عن اكثر المحققين  
 والدلالة مطلقة واختاره ابن الحاجب من العامة والسيد  
 المرتضى من النكاح قال ان دلالة الفهم على الفساد شرعا كاللغة  
 واختاره الشهيد في قواعد المحقق الشيخ علي في شرح  
 القواعد بشرط عدم مرجع الفهم الى وصف غير لازم واختاره  
 بهذا الشرط الفخر الرازي في المعالم ونقله في الوجيز عن  
 الشافعي ونقله الامدعي عن اكثر اصحاب الشافعي  
 واختاره هو والقول الثالث التفصيل وهو الدلالة مطلقة  
 في العبادات لا في المعاملات وهو مختار المحصول  
 منهم والعلامة والمحقق وكثير من المتأخرين منا والمحقق  
 ان الفهم يقتضيه فساد المنع عنه مطلقا فها هنا متامان  
**الاول** ان الفهم يقتضيه فساد ما تعلق به من العبادات والدليل  
 عليه ان الفهم عنه لا يكون مرادا ومطلوبا للكلف والعبادة الصحيحة واجبة  
 او مندوبة يكون مرادا ومطلوبا للكلف فلا يكون المنع عنه عبادة صحيحة وهو  
 ظاهر واعلم ان الفهم قد يرجع الى نفس العبادة كالفهم عن صلوة العايز  
 وقد يرجع الى جزئها كالفهم عن قراءة العزائمي اليومين بناء على جزئية السورة  
 وقد يرجع الى وصف لازم كالفهم عن الجهوف في الفرائض النهارية وقد يرجع الى

وذهب آخرون الى الدلالة  
 في العبادات فقط  
 لا في المعاملات  
 الى ان الفهم مختار  
 في العبادات على ما  
 في المحصول من ان الفهم  
 في العبادات لا يقتضيه  
 فساد ما تعلق به من  
 العبادات  
 وذهب آخرون الى الدلالة  
 في العبادات فقط  
 لا في المعاملات  
 الى ان الفهم مختار  
 في العبادات على ما  
 في المحصول من ان الفهم  
 في العبادات لا يقتضيه  
 فساد ما تعلق به من  
 العبادات

ارمقارن غير لازم كما لنه عن قول أمين بعد الحمد وعن التكفير وهو وضع اليدين  
 على الشمال في الصلوة ونحو ذلك واقصاء النوى الفساد في الثلاثة الاول ظاهر <sup>صحة</sup>  
 الكل والملزوم مع فساد الجزء واللازم ظاهر الفساد واما القسوة الاخيرة فقد وقع  
 الخلاف فيه بين فقهاءنا فبعضهم يقول ان فم مثل هذه الامور لا يوجب فساد  
 العبادة الواقعة هي فيها او المتصفة بها اذ هذه امور خارجية ومغايرة للعبادة  
 ولا دليل على استلزام فسادها لفساد العبادة والامر يقتضيه الاجزاء اجماعاً  
 ممن يعتد به وبعضهم يقول بفساد العبادة بفسادها وكان الوجه فيه انه <sup>مفترج</sup>  
 من النهي ان عدم المنه عنه من شرائط تحقق العبادة الشرعية ووجود مانع منه  
 فلا يمكن تحقق العبادة مع وجودها والحق ان يقال ان العبادة اذا كانت بحيث  
 قد علم من دليل شرعي جميع اجزائها وشرائطها وموانعها ولا يكون هذا المنه  
 عنه شيئاً منها فان النهي حينئذ لا يقتضيه فساد العبادة <sup>الاجزاء</sup> <sup>الشرائط</sup> <sup>الموانع</sup> <sup>المفترج</sup> المقارنة <sup>للمنه</sup> عنه لما مر  
 وما مع عدم ذلك فالظاهر ان المنه عنه من موانع حقيقة العبادة شرعاً اذ جميع  
 اجزاء العبادة وشرائطها وموانعها انما يعلم من الاوامر والنواهي فليس لاحد  
 ان يقول ان النهي انما يدل على حرمة المنه عنه وهو لا يستلزم فساد العبادة  
 كما انه ليس له ان يقول ان الامر انما يدل على وجوب المأمورية في العبادة  
 ولا دلالة على جزئيته للعبادة او شرطية ولو صح هذا القول لاستدلوا على الاستدلال  
 على بطلان الصلوة والصوم وغيرهما بترك اجزائها وشرائطها كما لا يكاد  
 يخفى ثم لا يخفى عليك ان مانعية المنه عنه انما هو على تقدير اختصاص المنه  
 بالعبادة فلو علم ان النهي عن الشيء في عبادة انما هو لاجل حرمة ذلك الشيء



ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء **وروي** في الموثق عن الحسن بن الجهم قال قال  
ابو الحسن الرضا عليه السلام يا ابا محمد ما تقول في رجل تزوج نصرانية على مسلمة  
قلت جعلت فداك وما قولي بين يديك قال لتقولن فان ذاك تغلوبه قولي قلت  
لا يجوز تزويج النصرانية على المسلمة ولا على غير المسلمة قال لم قلت لقول الله عز  
وجل ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن قال فما تقول في هذه الآية والمحصنات  
من المومنات والمحصنات من الذين او توال الكتاب من قبلكم فقلت قوله تعالى  
ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن نسخت هذه الآية فتيسر ثوسكت **وروي** عن زرارة  
بن اعين عن ابي جعفر عليه السلام قال لا ينبغي نكاح اهل الكتاب قلت جعلت  
فداك واين تحريمه قال قوله ولا تمسكوا بصبوا الكوافرو في الحسن بن ابراهيم بن <sup>شعير</sup> هاشم  
عن زرارة بن اعين قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن قول الله عز وجل  
والمحصنات من الذين او توال الكتاب من قبلكم فقال هي منسوخة بقوله ولا  
تمسكوا بصبوا الكوافرو فان الامام عليه السلام استدال بالفتح على التحريم ومعلوم ان الرأ  
من التحريم في هذه بطلان النكاح كما في قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم  
واخواتكم الآية **وروي** في الحسن به عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام  
قال سئلت عن مملوك تزوج بنيرا ذن سيده فقال ذلك الى سيده ان شاء  
اجاز وان شاء فرق بينهما فقلت اصلحك الله ان الحكماء بن عيينة و ابراهيم  
الفتح واصحابهم يقولون ان اصل النكاح فاسد فلا يجعل اجازة السيد لنفقال  
ابو جعفر عليه السلام انه لو بيع من الله انما عصى سيده فاذا اجازة فهو له جائز  
وفي حديث اخر عنه ايضا فقلت لابي جعفر عليه السلام ان اصل النكاح

كان عصيا نافقا قال ابو جعفر عليه السلام انما اتى شيئا حلالا وليس بباص لله وانما  
سيداء ولو يعص الله ان ذلك ليس كاتيان ما حوّم الله عليه من تكاح في عدة  
واشباهه فافهم ايد لان على فساد النكاح اذا كان معصية لله تعالى وفي الحسن عن محمد  
ابن مسلم قال قال ابو جعفر عليه السلام من طلق ثلثا في مجلس على غير طهر لو يكن  
شيئا انما الطلاق الذي امر الله عز وجل به فمن خالف لو يكن له طلاق وجه  
الدلالة ان الطلاق اذا كان منهيا عنه كان مخالفا لما امر الله عز وجل به والروايات  
فيما يدل على المطلوب اكثر من ان تعد وتخص فليتدبرها الثاني ان لزوم الآثار و  
الاحكام للعاملات ليس عقليا بل هو مجرد جعل الشارع من قبيل الاحكام الوضعية  
الثاقلة عن الاصل فلا يحكم به الا مع العلم والظن الشرعي ومع تعلق النهي بمعاملة  
لا يحصل العلم ولا الظن بان الشارع جعل تلك المعاملة المنهية عنها سببا ومعرنا  
لشي من الاحكام نعم ان علم في معاملة ان الشارع جعلها معرنا للاحكام منصوصة  
مطلقا سواء كانت منهيها عنها لنفسها او بجزئها او لوصفها او لو تكن امكن الحكم بترتب  
آثارها عليها مع حرمتها باحد الوجوه المذكورة لكن الظاهر ان مثل ذلك ليس واقعا  
في احكامنا هذا ولورجح النهي في المعاملة الى امر مقارن كالنهي عن البيع وقت الندام  
فهو يوجب الفساد او لا والحق فيه ايضا مثل ما مر في مثله في النهي في العبادات  
بان يقال مع اختصاص النهي وعدم العلم بغيره ما نفيه النهي عنه في صحة المعاملة  
الظاهر كون النهي عنه مانعا من ترتب احكامها عليها ويجري فيه الدليل  
المذكور فتأمل.

## الباب الثاني في العام والخاص وفيه ايضاً مقصداً



**الأول** في العام وفيه مباحث البحث الأول العام وهو اللفظ المستتر لما يصلح له بوضع واحد وقد وقع الخلاف في أن العام هل له صيغة تحضه بحيث إذا استعملت في الخصوص كانت مجازاً أو لا والأكثر من على أن له صيغة كذلك وانكر السيد المرتضى ذلك وذهب إلى الاشتراك اللفظي بحسب اللغة ووافقهم بحسب الشرع والجمهور من العامة يعتدل على أن له صيغة كذلك وعكس جمع منهم والتاخر من هؤلاء المرتضى ونقل عن الأمدى التوقف في الأخبار والوعيد دون الأمر والنهي والحق المشهور والصيغة الموضوعة له عند المحققين هي هذه من وما للشرط والموصول والاستفهام ومما أوجبها للشرط ومما لم يوجبها لكل وجه مع عدم إرادة الهيئة الاجتماعية والنكرة في سياق النفي بالأول وليس أول من أوجبها على المشهور والحق البعض النكرة في سياق الشرط كان يقول إن ذلك ولد إذا ثبت على كظهر أبي يحصل الظهار بتوليده ولدين أو أكثر أيضاً والحق آخر النكدة في سياق الإثبات إذا كانت للاختصاص فحرفها فأكهة ونخل ورمضان وأبنتي نذية الأسماء تدل على العموم في قوله تعالى وانزل عليك من السماء ماء بظهور كونه وأخر في سياق الأمر فتعق رقبة ومنها الجمع المعروف باللام أو بالاضافة والمفرد كذلك عند الأكثر نقله الأمدى عن الشافعي الأكثر واختاره وهو ونقله الرازي عن الفقهاء والمبرد ويظهر من الشارح أنه عدم الخلاف فيه وفي الشرح العند نقله عن المحققين من غير إشعار بخلاف فيه بينهم إلا المنكر لا يصل صيغة العموم وقد الحق بالعموم الجمع بصيغة الأمر نحو أكرموا زيداً والدليل على العموم في جميع ذلك تبادل من الصيغ المذكورة

عند التجرد عن القرائن وهو علامة الحقيقة وبعض من انكر عموم المفرد اعترف به  
 في الاحكام الشرعية معللا بان تعيين البعض خير معلوم والحكم على البعض الغير  
 المعين غير معقول اذ لا معنى لتحليل بيع من البيوع وتخريجه فرد من الربى وعدم  
 تجنيس مقدار الكر من بعض الماء<sup>٢</sup> احل البيع وحرم الربى واذا بلغ الماء كرا<sup>٣</sup> الغيب  
 شئ فتعين ارادة الجميع وايضا صحة الاستشناد ليل العموم اذ الاستثناء عند  
 الاكثر اخراج مال الولاية لوجب الدخول ولا يكفى الصلوح ولهذا لا يجوز ايت جلا  
 الازيد او ليس صيغ العموم مختصرة فيما وردناه فليعلموا علما ان الجمع المنكر لا يدل  
 على العموم الا في موضع يجري فيه ما ذكره المعترف في عموم المقرح في الاحكام  
 لعدم فهو العموم منه وافادة المعرفة العموم انما هو مع تساوي احتمال العهد و  
 الجنس والا فالعهد اظهر كما ذكره الاكثر ولا يتساوى الاحتمالان الا مع تقدم  
 يرجع اليه كقولنا في فصله فنوعون الرسوا  
**البحث الثاني** في قيل ترك الاستقصاء في حكاية الحال مع قيام الاحتمال  
 ينزل منزلة العموم في المقال وقيل بل حكايات الاحوال اذا تطرق اليها الاحتمال  
 كما هاثوب الاجمال وسقط بها الاستدلال واختاره العلامة في التهذيب و  
 الحق ان يقال انه اقسام الاول ان يسئل عن واقعة دخلت في الوجود والنبه  
 او الامام عليه السلام مطلع عليها والحق فيه عدم اقتضاء العموم لان الجواب  
 ينصرف الى الجهة الخاصة للواقعة المخصوصة ولا يتناول غيره<sup>٤</sup> البتة ان يسئل  
 عنها بغيرها مع احتمال اطلاعه على جهتها والحق فيه القول الثاني مع عدم  
 مرجح لاحد الاحتمالين الثالث ان يسئل عن الواقعة لا باعتبار وقوعها والحق

فيه ان يقال ان الواقعة ان كان لها جهة شايعة تقع غالباً عليها فالجواب  
 انما ينصرف اليها فلا يستدل به على غيرها وان كانت جهات وقوعها واحتمالها  
 متساوية لا مرجح لشيء منها في عموم الظاهر العموم اذ عدم الانصراف الى شيء  
 منها يوجب العلم الدليل والصرف الى البعض ترجيح لا مرجح فينصرف الى الكل  
 وهو مقتضى العموم والظاهر من المرتضى رحمه الله في الذريعة القول بالعموم بقرينة  
 الاستفصال فانه قال اذا سئل عليه السلام عن حكم المفطر فلا يخرج جوابه من  
 ثلثة اقسام اما ان يكون عام اللفظ نحو ان يقول كل مفطر فعليه الكفارة والقسم  
 الثاني ان يكون الجواب في المعنى عاماً نحو ان يسئل عليه السلام عن رجل  
 افطر فيدع الاستكشاف عما به افطر ويقول عليه السلام عليه الكفارة فكانه  
 عليه السلام قال من افطر فعليه الكفارة والقسم الثالث ان يكون السؤال  
 خاصاً والجواب مثله فيحل محل الفعل فكلامه يدل على ان الاستكشاف  
 بمنزلة العموم الا ان مثاله في تنقيح المناط والظاهر انه لا خلاف في العموم  
 حينئذ كما سيحكي في بحث الادلة العقلية انشاء الله تعالى وتقدس **البحث**  
**الثالث** تخصيص حكم العام بمبين لا يخرج به عن الحجة في البقاء سواء  
 خص بمقتضى او بمنفصل عقل او نقل وسواء قلنا بان ذلك العام حينئذ  
 حقيقة كما هو الحق في اغلب صوره والتخصيص بالمنفصل او قلنا انه مجاز وفاقاً  
 لمن تكلم في هذه المسئلة من اصحابنا وكهجهور العامة وعند البلخي ان خص  
 بمنفصل والبصري ان انبأ لفظ العموم عنه قبل التخصيص لا مثل السارق  
 والشارقة الغير المبني عن النصاب والحرز وعند الجبار ان كان بينا قبل

في تخصيصه كقولهم  
 لا يدرى ان كان  
 انما ينصرف الى  
 مقتضى الظاهر  
 وبذلك المعنى  
 لا يقتضي تخصيصاً  
 فان كان في  
 افعال العباد  
 من كل صفة  
 ما لا يدرى

التخصيص لا مثل اقيموا الصلوة المفتقر الى البيان قبل اسراج مثل الحايض  
 قيل بحجة في اقل الجمع وقال ابو ثور ليس بحجة مطلنا وجوه الاول تبادر كل البنا  
 بعد التخصيص فان المداور في المحاورات على ايراد العمومات المخصصة من  
 دون نصب قرينة اخرى غير التخصيص ولا يتوقف الخطاب في الحكم بالمراد حينئذ  
 ولا يحكم باحمال كلام المتكلم بل لا يخطر بالبال غير ارادة كل الباق والمكرم كابر الثاني  
 انه اذا قال اكرم بني تميم وامانا فلان فلا تكرمه فترك اكرام غير المخرج عدعا  
 ولو لا الظهور لما عصم به الثالث استدلال العلماء قديما وحديثا بالعامات  
 المخصوصة من غير تكبير وقد وقع في كلام اهل البيت فليطلب اخص المخصص  
 بوجهين الاول ان متعلق الحكم ليس هو المعنى الحقيقي للعام لانه المفروض  
 والمجازات كثيرة وكل منها محتمل وتامر الباق في احد المجازات فلا يحل عليه  
 الا بقرينة قوبد ونهاية بغير محلا والجواب منع احتمال كل من المجازات بل التبادر  
 والظاهر والا قرب الى الحقيقة هو كل الباق كما ذكرنا الثاني انه بالتخصيص  
 خرج عن كونه ظاهرا وما لا يكون ظاهرا لا يكون حجة وجوابه منع عدم ظهور  
 بل هو ظاهر في الباق بعد ملاحظة المخصص والمذاهب المذكورة كلها  
 اعتقادات فاسدة مبنية على خيالات واهية تخل شبهة مما ذكرنا في  
 تأمل بعد ملاحظة ما في البحث الرابع ان الخطايات الواردة  
 بصيغة النداء وكلمة الخطاب كالكاف والتاء وغير ذلك ما خلقه الله تعالى  
 في الملك ونحوه فامر بانزاله الى السماء الدنيا في مدة او في ليلة القدر ومنها  
 الى النبي صلى الله عليه وآله في مدة او بالتدريج ليبلغ هو ووصيائه

من عترته صلوات الله عليهم اجمعين الى امته الى يوم القيمة ليست مختصة  
 بالموجودين في زمن الوحي بحيث يكون كل خطاب منها مختصا بمن استمع شرايط  
 التكليف في حين نزوله ولا يكون شاملا لمن تاخر كالمخطابات المكية لمن تولد  
 حين توطن النبي صلى الله عليه وآله بالمدينة ولا مختصة بمحاضري مجلس النبي  
 صلى الله عليه وآله حين قرأتها خلافا لالاكثر من صنف في الاصول من الشيعة  
 والنواصب حيث جعلوها مختصة بالموجودين في زمن الخطاب وبمحاضري مجلس  
 الوحي وجعلوا ثبوت حكمها لمن بعدهم بدليل اخر كاجماع ائمة وقياس لنا ماسا  
 الظواهر من غير معارض الا الشبهة الواهية للمخصوم وهي امور الاول احتياج  
 العلماء قديما وحديثا حتى الائمة عليهم السلام بتلك المخطابات من غير ذكر  
 اجماع ائمة وقياس على الاشتراك مع ان المخصوم معترف بعدم ظهور  
 مستند الشركة ولذا اختلفوا فقليل مستند الاجماع وقيل يل القياس ولما  
 لم يثبت تلك المخطابات لم يصح ذلك الا بعد ايراد ما هو العمدة من الاجماع  
 او القياس ودعوى ظهور المستند بحيث يعلمه كل احد من المخصوم بما يحكم  
 البداهة بفساده وكيف يخفى هذا الخفا ما كان ظاهرا هذا الظهور وكيف  
 يجوز على الله تعالى اخفا مستند كل تكليف من وجد بعد النبي صلى الله  
 عليه وآله تعالى الله عن ذلك حلوا كبيرا الثاني ورد الروايات في كثير من  
 تلك المخطابات بانها نزلت فجأة نشأوا بعد زمان النبي صلى الله عليه  
 وآله الثالث ورودها في كثير منها بانها نزلت في الائمة عليه السلام وان  
 الخطاب اليهم الرابع ورود الامر بقول لبيك ربنا عند قراءته قوله تعالى

يا ايها الذين امنوا قول لا يستع من الاثم ذب الكذب عند قراءة قوله تعالى  
 قباى الاذرتكاذبان وغير ذلك مما هو مذكور في محله الخامس الظاهر  
 وهي كثرة منها قوله تعالى لينذر كعبه ومن بلغ ومنها قوله صلى الله عليه وآله  
 في خبر الغدير فليبلغ الشاهد منكم الغائب ومنها ما رواه ابن بابويه في العيون  
 بسند لا عن الرضا عليه السلام عن ابيه ان رجلا سئل يا عبد الله عليه  
 السلام ما بال القرآن لا يزداد على النثر والدرس الا غضاضة فقال ان  
 الله تبارك وتعالى لم يجعله لزمان دون زمان ولناس دون ناس فهو في  
 كل زمان جديد وعند كل قوم غرض الى يوم القيمة ومنها ما رواه الكليني بسند  
 عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله عليه السلام انما انت منذر لكل قوم  
 هاذا الى ان قال عليه السلام يا ابا محمد لو كانت اية على رجل ثومات  
 ذلك الرجل ما مات الاية مات الكتاب ولكنه حي يحجر فيمن بقى كاجرى فيمن  
 مضى ومنها ما رواه في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام قال قال رسول الله صلى  
 الله عليه وآله اوصى الشاهد من امتي والغائب منهم ومن في اصلاب الرجال  
 وارحام النساء الى يوم القيمة ان يصل الرحم الحديث وغير ذلك من الروايات  
 اجمع المحضون انما نعلم بديهة انه لا يقال للمعدومين يا ايها الناس ونحوه  
 بل للصبي والمجنون والجواب او لا تسليم ذلك في المعدومين فقط لا الخلو  
 من الموجودين والمعدومين ولهذا اقيح خطاب الغائبين فقط بمثل يا ايها  
 الناس دون المركب من الغائبين والحاضرين كما في اكثر خطابات الرؤساء  
 والحكام وغيره وانما تسليم ذلك فيما اذا تكلم المخاطب مشافهة لا فيما اذا

ان كان الغائب  
 على النسخ بالفتح  
 في محل خطاب  
 ما لم يسمع من الخطاب  
 المعلوم ولو كان  
 في خلاف من الحضور  
 ان كان بالفتح  
 والعلة في النسخ قوله  
 ان من معدومين في  
 يرفع الخطاب في قوله  
 الا ان المردف من قوله  
 بنسخه ما بالفتح

الخطابات بصورة المشافهة وامرجاعة واحد ابعد واحد بتبليغ ذلك الى مكلف  
 زما فهو ويكون ذلك محفوظا في الكتب يرجع اليه من يريد ولهذا تجوز الوصية  
 بالاوامر والنواهي مكتوبة في طومار الى من انتسب الى الموصى بعده بطون  
 وقد وقع ذلك في وصية امير المؤمنين عليه السلام وغيره من غير شائبة  
 قبح اصلا وفي الصبي والمجنون ايضا نقول انه يجوز خطابهم في جماعة بخطاب يفهم  
 عند استجاعتهم لشرائط الخطاب اذا علم الخطاب انهم يصيرون بهذه  
 المنزلة ويعلم بقاء خطابه ولا شك ولا شبهة في جواز ان يكتب الانسان كتابا  
 فيه خطايات واوامر ونواهي ويدفعه الى انسان ويقول له ان هذا الخطاب  
 والاوامر والنواهي لكل من اطلع على كتابي وينبغي لك ان تبلغها الى الناس تعرف  
 من بعدك ولدك ثم ولد ولدك وهكذا ولا يتوقف العقل في ان الخطاب  
 حينئذ هو كل من اطلع عليها موجودا كان وقت تصنيف الكتاب ومعه  
 بل نقول لا فرق بين خطاب الغائب والمعدوم مع ان خطابات الكتب  
 المراسيل كلها من قبيل خطاب الغائب كما لا يخفى ونحن نقول ان خطابات  
 القران من هذا القبيل لما روينا في حديث الصحف الاثنى عشر المنزلة  
 على النبي صلى الله عليه وآله للائمة الاثنى عشر عليهم السلام اذ في كل منها  
 اوامر ونواهي لا ما من الائمة وايضا خطابات المصنفين مثل قولهم اعلم  
 وتامل وتدبر ونحو ذلك من هذا القبيل واعلم ان الغرض من هذه  
 المسئلة وذكرها بيان الحق فيها والا فالحق انه لا يتب عليها اثر اذا الظاهر  
 تحقق الاجماع على مساواة كل الامة في التكليف وورد بها النصوص وقد

قال الصادق عليه السلام في رواية ابي عمير الزبيدي في الجهاد لان حكم الله  
 في الاولين والاخرين وفرايضه عليهم سواء الامن علة او حادث يكون  
 والا ولون والاخرون ايضا في منع الجوارث شركاء والفرائض عليهم واحدة  
 يستل الاخرون عن اداء الفرائض كما يستل عنه الاولون ومجاسيون كما  
 مجاسيون به الحديث **الفصل الثاني** في المخصوص وفيه مباحث  
 الاول الحق جازي تخصيص العام الى اى مرتبة كانت ما لو يستلزم استدراكا  
 في الكلام حتى الى الواحد بعد نصب القرينة على مرتبة التخصيص فلا يجهز  
 طرح نص شرعي كان العام فيه محضها الى الواحد بعد تحقق المخصص المخصوص  
 المانع من ارادة الاكثر من الواحد بلا معارض اصلا الا ان الظاهر عدم وقوع  
 تخصيص العام الى الواحد في الشرعيات والمفرد المحل باللام المستعمل في  
 الواحد الظاهر ان لامة للعهد واستعماله للتعظيم وهو كثير في الحقيقة  
 كما حققنا اصاله الجواز من غير مانع وتحقيق العلاقة بين المعنى الحقيقي للعام وهو  
 الافراد بالاسر وبين الواحد والاثنين والثلاثة من تلك الافراد وهي الجزئية  
 اخرج من قال بانه لا بد من بقاء جمع يقرب من مدلول العام بيقوم قول القائل  
 اكلت كل رمانة في البستان وفيه االف وقد اكل واحدة او ثلثة وقوله  
 اخذت كل مائة في الصندوق من الذهب وفيه الف وقد اخذ دينار الى  
 ثلثة وكذا قوله كل من دخل داري فهو حر وكل من جاءك فاكرمه وفسر  
 بواحد او ثلثة والجواب او لا منع القبح الذي ادعاه مع نصب القرينة نعم  
 يقع بدون نصب القرينة كما يقع قول القائل له على عشرة الا ستواكروا

في غير نصب القرينة  
 في دفع الاستفهام  
 تحقيقا لما قيل  
 بيان المراد بالجمع  
 كما لا يخفى

ذم الجاهل



الناس الا لجهال وان كان العالم واحد اتفاقا من غير نقل خلاف من احد  
 مع انه لا يصح ان يقول له على عشرة واكرم الناس وقسم العشرة بواحد والناس  
 يزيد مثلاً وثانياً بالاندعى صحة استعمال العام في واحد مخصوص من افراد  
 او في اثنين او في ثلاثة او في نحو ذلك بل المراد بالتخصيص الى الواحد والاثنين  
 ونحو ذلك ان يكون العام مستعملاً في المعنى الكلي ولكن يكون الحكم المتعلق بالعام  
 متعلقاً بواحد من افراد او اثنين او نحو ذلك بسبب التخصيص والفرق ظاهر  
 بين استعمال العام في الواحد الخصوص وبين تعلق الحكم بالواحد الخصوص من  
 افراد فنقول لو قال اكلت كل رمانة في البستان الا الحامض ويكون الحلو واحداً  
 فهو صحيح بخلاف ما لو فسره قوله كل رمانة بواحدة حلوة وكذا يصح ما لو قال اخذت  
 كل ما في الصندوق من الذهب الا المشقيات ويكون غير المشقيات حياً  
 واحداً وكذا الحال في باقي التخصيصات من الشروط والصفة وغيرها لا ينفخ  
 ما في مذهب من منع من التخصيص الى الواحد فان ثمرة هذه المسئلة انما  
 تظهر اذا ورد نص عام له مخصص بمخصصة الى الواحد ويكون مستجوباً  
 لشرايط جواز العمل وحينئذ كيف يجوز للمانع طرح هذا النص لاجل ما ذكره  
 من الاعتبارات الواهية ولو كان هذا النص بحيث لا يوجب مخصصة  
 الى الواحد بل يحتمل الاكثر فظاهر عدم جواز القول بانه مخصص الى الواحد  
 لان التخصيص خلاف الاصل فلا يجوز الا بقدر الضرورة ثم لا ينفخ عليك  
 بما مر ان الاستدلال على المطلوب بتعظيم علاقة الجار كما مر كان بما شاء  
 وعلى طريق التنزيل والا فالحق ان العام المخصوص انما هو مستعمل في

سيفن البليدين  
 مجتهد في بيان  
 مذهبنا في هذا  
 وهو غير مستعمل  
 في تخصيص

فكيف

معناه الحقيقة الذي هو العموم والمختص نأخره عن البعض عن الحكم المتعلق به سواء  
 خص لمقتضى من شرط أو صفة أو غاية أو استثناء أو نحوها أو بمقتضى لفظ أو عقد  
 لعدم الدلالة على المجازية مثلاً قولنا أكرم بني تميم إلى الليل أو أن دخلوا الدار  
 الحكم على كل واحد من بني تميم فإيتاءه ليس في جميع الأقسام في الأول وليس على  
 جميع الأحوال في الثاني وكذا أكرم بني تميم الطوال الحكم على كل واحد ولكن لا مطلقاً  
 بل إذا انضمت بالطول أو المراد أكرم طوال بني تميم أي بعضهم وهو يؤيد عموم  
 ولهذا يظهر أن يقال وأما القصار منهم فلا أكرم وهو كذا أكرم بني تميم الأبطال  
 منهم الحكم على كل واحد بشرط انضمامه بالعلماء الحكم على كل واحد بعد إخراج  
 البطلان منهم وكذا الحال في المنفصل مثل أكرم بني تميم ثم يقول لا أكرم البطلان  
 من بني تميم معناه أكرم علماء بني تميم ولا يد في المنفصل أن يكون في الكلام الأول  
 أو مع قرينة مقالية أو حالية بها يطالع المخاطب على مراد المتكلم ولا يكلف الخصم  
 إلا مع اتحاد المجلس وعدم لزوم إفهام المخاطب بعد وقت الحاجة والعمل إذا تروى  
 هذا فاعلم أن العام المختص لا يد أن يكون الحكم فيه متعلقاً بالامر الكلي إلا أنه  
 لا يمنع أن يكون هذا الكلمة مختصراً في فرد أو فردين أو نحو ذلك فلذا أحسن أن  
 يقول أكلت كل رمانة إلا الحامض ويكون المحلو مختصراً في واحد وقيمه أن يقول له  
 ويقول أن المراد بكل رمانة واحدة فلا تغفل البحث الثاني اختلف في  
 جواز التمسك بالعام قبل البحث عن مختصه وفي مبلغ البحث عنه فقيل يجب البحث  
 حتى يحصل الظن بعدمه وقيل حتى يحصل القطع والأكثر على عدم الجواز حتى  
 نقل الإجماع عليه وما استدلوا به عليه خير منقم والأولى الاستدلال عليه

بان طاعة الله ورسوله والائمة عليهم السلام واتباعهم لا يتحقق الا بالعمل بما هم  
 قلابد من العلم او الظن بما هم ولا يحصل في العام قبل البحث عن تخصيصه بل  
 الظن بالتخصيص حاصل لشيوع التخصيص والحاصل انه لا دليل على وجوب العمل  
 بدلولات الالفاظ بدون العلم او الظن بانها المراد والاطاعة الواجبة ونحوها  
 لا يتحقق بدونها ولا قل من الشك في صدق الاطاعة والانقياد على ذلك  
 التقدير فالاطاعة الواجبة لا يتحقق قبل البحث وفيه نظر لمنع عدم حصول الظن  
 في كل فرد ولا ينافيه ظن اصل المخصص لقلة المخرج غالباً بالنسبة الى الباقين وحال  
 الاجماع عندنا في مثل هذه المسائل غير خفي ويمكن الاستدلال على الجواز بان  
 علماء الامصار في جميع الاعصار لم يروا يستدلون في المسائل بالعمومات من غير  
 ذكر ضمنية في المخصص ولو لم يعجم التمسك بالعام قبل البحث عن المخصص لكان  
 المخصصان يقول العام لا يكفي في اثبات هذه المسئلة ولا علمي بجنتك عن المخصص  
 الذي يوجب انتفاءه دخول هذا الفرد المتنازع فيه فيفهم المستدل عن اثبات  
 على المخصص وايضا الاصول الاربعاء التي كانت معتمدة اصحاب الائمة عليهم السلام  
 لو تكن موجودة عند اكثر اصحابهم بل كان عند بعضهم واحد وعند البعض  
 اثنان والثلاثة والاربعة والخمسة ونحو ذلك والائمة عليهم السلام كانوا يعلمون  
 ان كل واحد من اصحابهم يعلم في الاغلب بما عنده من الاصول ومعلوم  
 ان البحث عن المخصص لا يتم بدون تحصيل جميع تلك الاصول فلو كان واجبا  
 لورد من الائمة عليهم السلام من تحصيل كل تلك الاصول ونحو عن العمل ببعضها  
 او معلوم ان جل الاحكام من قبيل العمومات والمطلقات المحققة للتقييد

انما هو في العمل بما هو  
 قلابد من العلم او الظن  
 بالتخصيص حاصل لشيوع  
 التخصيص والحاصل انه  
 لا دليل على وجوب العمل  
 بدلولات الالفاظ بدون  
 العلم او الظن بانها  
 المراد والاطاعة  
 الواجبة ونحوها  
 لا يتحقق بدونها  
 ولا قل من الشك في  
 صدق الاطاعة  
 والانقياد على ذلك  
 التقدير فالاطاعة  
 الواجبة لا يتحقق  
 قبل البحث وفيه  
 نظر لمنع عدم  
 حصول الظن في كل  
 فرد ولا ينافيه  
 ظن اصل المخصص  
 لقلة المخرج  
 غالباً بالنسبة الى  
 الباقين وحال  
 الاجماع عندنا  
 في مثل هذه  
 المسائل غير خفي  
 ويمكن الاستدلال  
 على الجواز بان  
 علماء الامصار في  
 جميع الاعصار لم  
 يروا يستدلون في  
 المسائل بالعمومات  
 من غير ذكر ضمنية  
 في المخصص ولو لم  
 يعجم التمسك بالعام  
 قبل البحث عن  
 المخصص لكان  
 المخصصان يقول  
 العام لا يكفي في  
 اثبات هذه  
 المسئلة ولا علمي  
 بجنتك عن  
 المخصص الذي  
 يوجب انتفاءه  
 دخول هذا الفرد  
 المتنازع فيه  
 فيفهم المستدل  
 عن اثبات على  
 المخصص وايضا  
 الاصول الاربعاء  
 التي كانت معتمدة  
 اصحاب الائمة  
 عليهم السلام لو  
 تكن موجودة  
 عند اكثر  
 اصحابهم بل  
 كان عند  
 بعضهم واحد  
 وعند البعض  
 اثنان والثلاثة  
 والاربعة  
 والخمسة ونحو  
 ذلك والائمة  
 عليهم السلام  
 كانوا يعلمون  
 ان كل واحد  
 من اصحابهم  
 يعلم في  
 الاغلب بما  
 عنده من  
 الاصول  
 ومعلوم ان  
 البحث عن  
 المخصص لا  
 يتم بدون  
 تحصيل جميع  
 تلك  
 الاصول  
 فلو كان  
 واجبا  
 لورد من  
 الائمة  
 عليهم  
 السلام  
 من  
 تحصيل  
 كل  
 تلك  
 الاصول  
 ونحو  
 عن  
 العمل  
 ببعضها  
 او  
 معلوم  
 ان  
 جل  
 الاحكام  
 من  
 قبيل  
 العمومات  
 والمطلقات  
 المحققة  
 للتقييد

فالسئلة على التوقف واعلم انه على تقدير وجوب البحث عن المختص الى ان  
يحصل القطع بعدمه لا يجوز العمل بشئ من العمومات والطلقات المجزئة <sup>للتخصيص</sup>  
حتى يفتش عن محضصة في جميع كتب الاخبار كالكتب الاربعية والمختصات والعيون  
والعلل والامالي وغير ذلك من الكتب الاخبارية الموجودة في هذا العصر <sup>لا يحصل</sup>  
القطع بعدم المختص بدون ذلك وبعد التفتيش يحصل القطع بالتكليف العام  
وان كان تجوز وجود المختص في الكتب الغير الموجودة في هذا الزمان باقيا  
وعلى تقدير الاكتفاء بالنظر كيف ملاحظة الكتب الاربعية بل كيف ملاحظة التهذيب  
والكافي بل لا يبعد الاكتفاء بالتهذيب لندرة وجود غير مختص في غير التهذيب  
مع تحقق عامه فيه ولا كيف ملاحظة الكل في فقط وينبغي في فحص مختص العام  
المتعلق بشئ من مسائل الطهارة ملاحظة كل واحد من ابوابها في باب وكذا  
الصلوة والزكاة والصوم والحج وغيرها سيما باب الزيادات والنواذر في  
كل منها. لا يحسن ملاحظة الابواب المناسبة في الكتب الاخر ايضا فان  
في كتاب الطهارة ما يتعلق بالنكاح وبالمكاسب وبالصلوة وبالصوم والطلاق  
وبالحج وفي الصلوة ما يتعلق برمضان وبالصوم وبالطهارة وبالاطعمة للمكاسب  
والنذر والميراث والزكاة والديات وفي الزكاة ما يتعلق بالصلوة والصوم  
والميراث والمكاسب والمحس راجع الى الجهاد والضمان والفطرة والحجزية والنكاح  
والشهادة وفي الصوم ما يتعلق بالصلوة والنذر والطهارة والحج والحدود  
والكفارات والطلاق وفي الحج من الزكاة والجهاد والصلوة والصوم والطهارة  
والمكاسب والمذابيح والعقيقة والاحابة وفي المزار من الطهارة والصوم

والصلوة والأطعمة وفي الجهاد من الجزية والزكاة وفي الديون وتوابعه من الرقبة  
والوصية والمكاسب والأقارب والشهادة والميراث والنكاح وفي القضايا من  
الصلوة والصلم والطلاق والضمان والحدود وفي المكاسب من الحج والعمرة  
والطهارة والقضاء والجزية والوصايا والنكاح والضمان وفي النكاح من الميراث  
والطلاق والنذر والأطعمة والمكاسب والتدبير والقضاء والعق والطلاق  
والحدود والجزية وفي الطلاق من الصوم والعق والمكاسب والشهادة والوصية  
والنكاح واليمين والديات والميراث والحدود وفي العق وتوابعه من المكاسب  
والطلاق والميراث والزكاة والنذر والصلوة والنكاح والوصية والشهادة  
والأقارب والقضاء والديون والضمان والحج وفي الأيمان وتوابعه من العق والقضاء  
والطلاق والكفارات والحج والنكاح والصوم والجهاد والقضاء وفي الصيد  
والذباحة من الطهارة والصلوة والزكاة والمكاسب والنكاح والديات و  
الشهادة وفي الوقوف من المكاسب والقضاء والتدبير وفي الوصية من الأقارب  
والقضايا والديون والضمان والنكاح والعق والزكاة والحج والطهارة والصوم  
والذباحة والمكاسب والميراث وفي الغرائب من الديات والنكاح القضايا  
والوصايا والطلاق والحدود والعق والقصاص والزكاة والعمرة والكفارة  
والضمان وفي الحدود من القضايا والطلاق والنكاح والأيمان والديات و  
الأطعمة والمكاسب والطهارة والاشربة والذبايح والأقارب والزكاة والديون  
وفي الديات من القضاء والجزية والميراث والعق والصلوة والكفارات  
والصوم والضمان والنكاح والمكاسب وقد تفضل بجميع ذلك وغيره الفهرست

الذي جعلته على التهذيب هو من امور الاشياء لمن يريد الفقه والترجيح <sup>سبقة</sup>  
 اليه احد والحمد لله **البحث الثالث** اذا ورد عام وخاص متنافيا  
 الظاهر فاما ان يكونا من الكتاب او من السنة او العام من الكتاب والخاص  
 من السنة او بالعكس فهذه اربعة اقسام وعلى كل تقدير فاما ان يكونا قطعيين  
 او ظنيين او العام قطعيًا والخاص ظنيًا او بالعكس فهذه ستة عشر قسمًا وعلى  
 كل تقدير فالقطعية والظنية اما بحسب المتن فيها او بحسب السند فيها  
 او بحسب المتن في العام وبحسب السند في الخاص او بالعكس فهذه اربعة  
 وستون قسمًا وعلى كل تقدير فالتنكف في ما بين منطوقيهما او مفهوميهما او منطوق  
 العام ومفهوم الخاص او بالعكس فهذه مائتان وستة وخسون قسمًا وعلى كل  
 تقدير فاما ان يكون العام والخاص مقترنين او العام مقدمًا والخاص مؤخرًا  
 او بالعكس او كلاهما مجهولي التاريخ او العام فقط والخاص فقط فهذه الف وخمسة  
 وستة وثلاثون قسمًا والخاص المؤخر اما بعد وقت العمل او قبله فهذه الف وسبعة  
 واثنتان وتسعون قسمًا وقد وقع الخلاف في كثير من هذه الاقسام في جواز مقاومة  
 الخاص للعام وفي كونه مبينًا او ناسخًا وتحقيق الحق في كل واحد على التفضيل  
 ما يفضى الى غاية التطويل فنقول المراد بالظن ما دل الدليل على حجيته شرعًا  
 كخبر العدل وكذا المفهوم المراد به هنا ما دل الدليل على احتياله وسيجيء  
 بتفصيله انشاء الله واذا عرفت هذا فاعلم ان كل خاص علمي وودعه بعد  
 وقت العمل بالعام في الكتاب والاخبار النبوية فالظاهر انه ناسخ يحكم العام في  
 مورد ذلك الخاص بقبح تلخير البيان عن وقت الحاجة من غير داع اصلاً

الله ولا ان يكون المتكلم عالما بتقدير حكمه هذا العام في مورد ذلك الخاص فان  
 الظاهر حينئذ ان الخاص مبين كما في صورة تقديمه مطلقا وهذا هو الوجه  
 في اختصاص التفسير الى ما بعد وقت العمل وما قبله بالخاص المتأخر في قولنا  
 والخاص المؤخر اما بعد وقت العمل او قبله وما عدا ذلك فالظاهر بيانته الخاص  
 للعام وتخصيص العام بالخاص في اي قسم كان من الاقسام المذكورة ومنع السيد  
 المرتضى والشيخ وجماعة من اصحابنا من العامة تخصيص الكتاب بخبر الواحد  
 مطلقا وتوقف بعضهم واليه يميل المحقق بناء على عدم ثبوت حجية خبر الواحد  
 على الاطلاق وفصل بعضهم في كل خاص ظني عارض عامما قطعيا فقال ان كان  
 العام خص من قبل دليل قطعي متصلا كان كالاستثناء والشرط والغاية  
 ونحوها او منفصلا فيجوز تخصيصه مرة اخرى بهذا الظن والا فلا تضعف العموم  
 في الاول وقوته في الثاني والاولى التوقف في تخصيص القرآن بخبر الواحد  
 لثبوت وجوب اتباع ما يفهم من ظاهر القرآن على الاطلاق وحجية خبر  
 الواحد على الاطلاق واما القرآن فلا مورد الاول تجوزنا كون عمومات القرآن  
 حين نزولها مقترنة بقرائن يظهر المقصود بها للمخاطبين في ذلك الوقت ومع  
 ذلك التجوز فلا نقل حجية تلك الظواهر بالنسبة اليها التا في لزوم طرح اكثر  
 الاخبار الروية في كتبنا الاخبارية مما يورد في تفسير الآيات وفي الاحكام  
 يظهر ذلك من تتبع الكتب الاربعة وغيرها سيما الكافي وتفسير علي بن ابراهيم  
 وعيون اخبار الرضا عليه السلام فان ثلثها بل اربعة اخماسها مما يخالف  
 الظاهر الذي يفهم بحسب الوضع اللغوي كما فسر الشمس بالنبي صلى الله عليه

ومتصلا

وأبو بلي بن ابي طالب عليه السلام والليل بفلان وفسر السكاري بسكر النوم وخير ذلك  
 أكثر من ان يعد ويحصي الثالث الروايات التي تدل على حصر علم القرآن في الفقه ولائمة  
 عليهم السلام منها ما رواه الكليني عن الصادق عليه السلام انما يعلم القرآن  
 من خطب به ومنها ما رواه في كتاب الروضة بسند عن ابي عبد الله عليه  
 السلام في حديث طويل اعلموا انه ليس من علم الله ولا من امره ان ياخذ احد  
 من خلق الله في دينه بهوى ولا رأى ولا مقاييس قد انزل الله القرآن وجعل  
 فيه بيان كل شئ وجعل للقرآن وعلم القرآن اهلا لا يسع اهل علم القرآن  
 الذين اتاهم الله علمه ان ياخذوا فيه بهوى ولا رأى ولا مقاييس اغناهم الله تعالى  
 عن ذلك بما اتاهم من علمه وخصهم به ووضعهم عند هم كرامة من الله اكرمهم  
 الله بها وهو اهل الذكر الذين امر الله هذه الامة بسؤالهم الحديث ومنها  
 ما رواه في الاصول بسند عن الصادق عليه السلام قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وآله من عمل بالمقاييس فقد هلك ومن افقه الناس وهو لا يعلم  
 النافع من المنسوخ والمحكوم من المتشابه فقد هلك واهلك واختصاص علمهم  
 بالائمة ظاهر والظاهر ان المحكم ما اريد منه ظاهر والمتشابه ما اريد منه غير  
 ظاهر ولا ما ذكره في كتب الاصول من ان المحكم والمظاهر والمتشابه كالظاهر  
 كما مشترك لقوله تعالى واما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء  
 الفتنة الآية اذ اتباع المتشابه بالمعنى الذي ذكره خير معقول ومنها ما رواه  
 بسند عن امير المؤمنين عليه السلام في حديث طويل يدعى فيه اختصاص  
 العلم بالاحكام به فأنزلت على رسول الله صلى الله عليه وآله الآية من القرآن



الاقراينها واملاءها على فكتبتهما بخطي وعلني تاويلها وتفسيرها وناسخها ومنسوخها  
 ومحكمها ومتشابهها وخاصها وعامها ودعى الله ان يعطيني فهمها وحفظها الحديث  
 ومنها ما رواه باسناد عن معاوية بن عمار عن ابي حمزة في قوله تعالى وما يعلم  
 تاويله الا الله والراسخون في العلم فرسول الله افضل الراسخين في العلم قد علم الله  
 تعالى جميع ما انزل الله عليه من التنزيل والتاويل وما كان الله لينزل عليه شيئا  
 لم يعلمه تاويله واوصياؤه من بعده يعلمونه كله والذين لا يعلمون تاويله اذا قال  
 العالم فيهم يعلمون فاجابهم الله تعالى بقوله يقولون امنا به كل من عند ربنا والقول  
 خاص وعام ومحكم ومتشابه وناسخ ومنسوخ فالراسخون في العلم يعلمونه ومنها  
 ما رواه عن سلمة بن محرز قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول ان من علومنا  
 اوتيناها تقديرا القرآن واحكامه وعلم تغير الزمان وحدثاته ومنها ما رواه عن  
 الصادق عليه السلام في حديث طويل اما انه شر عليه السلام ان تقولوا بشئ  
 ما لم تسمعوا ما الحديث ومنها ما رواه في تفسيرنا انزلنا عن ابي جعفر عليه  
 السلام قال فكلب لم يميت محمد الا وله بيت نذير قال فان قلت لا فقد ضيع رسول  
 الله صلى الله عليه وآله من في اصحاب الرجال من امته قال وما يكفيهم القرآن  
 قال بلى ان وجدوا له مفسرا قال وما فسر رسول الله صلى الله عليه وآله قال لبي  
 قد فسر لرجل واحد وفسر الامة شان ذلك الرجل وهو علي بن ابي طالب عليهما  
 السلام الحديث ومنها ما رواه الشيخ بسند عن علي عليه السلام قال يا ايها  
 الناس اتقوا الله ولا تقنوا الناس بما لا تعلمون فان رسول الله صلى الله عليه وآله  
 قد قال قولا منبه الى خيره وقد قال قولا من وضعه في غير موضع كذبح عليه

فقام عبدة وعلقه والاسود واناس منهم وقالوا يا امير المؤمنين عليه السلام  
فانصنع بما قد خبرنا به في الصحف قال يستل عنته علماء آل محمد صلى الله عليه  
واله ومنها ما ورد ان تفسير القرآن بالرأى غير جائز حتى قال الطبرسي في مجمعه  
واعلم ان الخبر قد صح عن النبي صلى الله عليه واله وعن الائمة القائمين مقامه  
عليهم السلام ان تفسير القرآن لا يجوز الا بالاثر الصحيح والنص الصحيح وروى  
العامية عن النبي صلى الله عليه واله انه قال من فسر القرآن برأيه فاصاب الحق  
فقد اخطا قال وكرو جماعة من التابعين القول في القرآن بالرأى كسعيد بن  
المسيب وعبدة بن السلماني ونافع وسالم بن عبد الله وغيرهم انتم كلامه  
واما الشك في حجية خبر الواحد على الاطلاق فان عدة ادلة تجتبه الاجماع  
والاجماع فيما نحن فيه غير متحقق لما عرفت من الاختلاف ولورود الروايات  
بترك ما خالف القرآن كرواية التكو في عن ابي عبد الله عليه السلام  
قال قال رسول الله صلى الله عليه واله ان على كل حق حقيقة وعلى كل صواب  
نور افنا وافق كتاب الله فخذوه وما خالف كتاب الله فدعوه ورواية عبد الله  
ابن ابي يعفور قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن اختلاف الحديث يروى  
من نثق به ومنهم من لا نثق به قال اذا ورد عليك حديث فوجدت عليه  
شاهدا من كتاب الله عز وجل او من قول رسول الله صلى الله عليه واله  
والا فالذي جاء كراولي به وجهية ايوب ابن المحر قال سمعت ابا عبد الله عليه  
السلام يقول كل شيء مردود الى الكتاب والسنة وكل حديث لا يوافق  
كتاب الله فهو زخرف وجهية هشام بن الحكم وغيره عن ابي عبد الله عليه

السلام قال خطيب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا ايها الناس ما جاءكم عن  
 يوافق كتاب الله فانا قلت وما جاءكم يخالف كتاب الله فلم اقله وموثقة ايوب  
 ابن راشد عن ابي عبد الله عليه السلام قال ما لم يوافق من الحديث القرآن  
 فهو زخرف ويمكن الجمع بحمل هذه على الاخبار النبوية التي روتها العامة او حمل  
 المخالفة على ما كان مضمون الخبر مبطلا لحكم القرآن بالكليّة والتخصيص بيان  
 لا يخالف للقرآن او المراد بطلان الخبر المخالف للقرآن اذا علم تفسير القرآن بالاثر  
 الصحيح اذا شك في بطلان المخصص اذا كان ارادة العموم من القرآن معلوما  
 بالنص القريح والمخالفة بدون ذلك غير معلومة لما عرفت وان كان تاويل الكتاب  
 الاولى ايضا مكنيا بان العلم بكل القرآن مخصص في الائمة عليهم السلام لكن الظاهر  
 انه خلاف ما اعتقده علماءنا الاولون قال ابن بابويه في كتابه في الاخبار في  
 باب معنى العصمة قال ابو جعفر مصنف هذا الكتاب الدليل على عصمة الامام  
 لما كان كل كلام ينقل عن قائلة محتمل وجوها من التاويل واكثر القرآن والسنة  
 ما اجتمعت الفرق على انه صحيح لم يغير ولم يبدل ولم يزد ولم ينقص محتمل لوجوه  
 كثيرة من التاويل وجب ان يكون مع ذلك غير صادق معصوم من تعدل الكذب  
 والغلط ينبغي حاشا الله ورسوله في الكتاب والسنة على حق ذلك وصدقه  
 لان الخلق مختلفون في التاويل كل فرقة تميل معنى القرآن والسنة الى مذهبيها  
 فلو كان الله تبارك وتعالى تركهم بهذه الصفة من غير عن كتاب صادق  
 لكان قدس وغرورا لاختلاف في الدين ودعاهم اليه اذ نزل كتابا يحتمل التاويل  
 وامرهم بالعلل بها فانه قال تاولوا واعلموا وفي ذلك بلاحة العلل المناقضات

ولما استحال ذلك على الله وجب ان يكون مع القرآن والسنة في كل عصر من بين  
 من المعاني التي عندها الله عز وجل بكماله دون ما يحتملها الفاظ اقتران من  
 التاويل ويبين من المعاني التي عندها رسول الله صلى الله عليه وآله في سنة  
 واخباره دون التاويلات التي تحتملها الفاظ الاخبار المروية عنه <sup>الكلية</sup> وروى  
 في الصحيح عن منصور بن حازم قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان الله اجل  
 واكرم من ان يعرف بخلقه بل الخلق يعرفون بالله قال صدقت قلت ان من عرف  
 ان له رياء فقد ينفع له ان يعرف ان لذلك الرب رضاء وسخطا وانه لا يعرف رضاء  
 وسخطه الا بالوحى او رسول فمن لم رآته الوحى فقد ينفع له يطلب الرسل فاذا القيهم  
 عرف انهم انجى وان لهم الطاعة المفترضة وقلت للناس اليس تعلمون ان  
 رسول الله صلى الله عليه وآله كان هو الحجة من الله على خلقه قالوا بلى فقلت فحين  
 مضى صلوات من كان الحجة على خلقه فقالوا القرآن فنظرت في القرآن فاذا هو  
 يحاصره بالمرجي والقدرى والزيدى الذى لا يؤمن به حتى يغلب الرجال  
 بخصومته فعرفت ان القرآن لا يكون حجة الا بقيم قال فيه من شئ كان حقا  
 فقلت لهم من قيم القرآن فقالوا ابن مسعود قد كان يعلم وعمر يعلم وحذيفة  
 يعلم قلت كله قالوا لا فلما اجد احدا يقال انه يعرف ذلك كله الا عليا عليه  
 السلام فاذا كان الشئ بين القوم فقال هذا الا ادرى وقال هذا الا ادرى  
 وقال هذا الا ادرى فاشهد ان عليا كان قيم القرآن وكان طاعة <sup>مستغنية</sup>  
 وكان الحجة على الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وان ما قال في  
 القرآن فهو حق فقال رحمت الله وبها فان الظن المحاصل به يوم الانفال

المدودة في الفاظ العموم بما يشكل طرح خبر الواحد به ويشتت ظن عمومها  
 كثرة الاختلاف الواقع فيها حيث ذهب بعضهم الى انه لو وضع للعموم لفظاً <sup>صلاً</sup>  
 وذهب بعضهم الى اشتراكها لفظاً وبعضهم معنى وتوقف بعضهم كما مر وحينئذ  
 فطرح الخبر الواحد الذي يجب العمل به لولا المخالفة بمجرد ظن ضعيف حاصل  
 من الاعتبارات والاستقراء الناقصة في غاية الجحالة اخرج من ذهب الى  
 عدم تخصيص القران بخبر الواحد بان القران قطع وخبر الواحد ظن والظن  
 لا يعارض القطع ويرد عليه او لا ان التخصيص انما هو في الدلالة وقطعية المتن  
 غير مجرد والدلالة ظنية كما مر وثانياً يمنع ظنية خبر الواحد بل هو ايضا قطع من  
 جهة الدلالة وثالثاً يمنع ان الظن لا يعارض القطع اذا كان الدليل الدال على  
 جمية ذلك الظن قطعياً وباستلزام امتناع النسخ بخبر الواحد امتناع التخصيص  
 لا اشتراك في مطلق التخصيص والجواب منع عليه المطلق للجواز بل هو تخصيص  
 الخاص الافرادى لا لازمان والسران الاول مبين لاثباته واحتجوا بالذهاب  
 الى تعدد خبر بان فيه جمع بين الدليلين بخلاف العمل بالعام فانه يجب  
 الغناء الخاص بالمرّة والجواب او لا منع جمية الخبر حينئذ وثانياً يمنع وجوب  
 الجمع بين الدليلين او اولويته اذا كان الجمع مخرجاً للدليل القطع عن معناه الحقيقي  
**الباب الثالث** في ادلة الشرعية وفيه فصول **الاول** في  
 الكتاب ووجوب اتباعه والعمل به متواتر وجمع عليه وقد اشبعنا الكلام عليه  
 في البحث للتقدم وقد وقع الخلاف في تفسيره فقيل ان فيه زيادة ونقصاً ما روي  
 روايات كثيرة رواه الكليني وعليه ابن ابراهيم في تفسيره والمشهور انه محفوظ

ومضبوط كما نزل لم يتبدل ولم يتغير حفظه الحكيم الخبير قال الله تعالى أنا نؤمن  
نزلنا الذكر وأما له لحافظون والحق أنه لا أثر لهذا الاختلاف إذا الظاهر <sup>الاجماع</sup> تحقيق  
على وجوب العمل بما في أيدينا سواء كان مغيرا أو لا وفي الاختيار نصريح بوجوب <sup>العمل</sup>  
به إلى ظهور القائلين أن محمد عليه السلام ثروا علم أيضا أنه وقع اختلافات  
كثيرة بين القراء وهو جماعة كثيرة وقد ماء العامة اتفقوا على عدم جواز العمل  
بقراءة غير السبعة أو العشرة المشهورة وتبعهم من تكلم في هذا المقام من  
الشيعة أيضا ولكن لم ينقل دليل يعتد به على وجوب العمل بقراءة هؤلاء دون  
من عداهم وتعلق بعضهم في القراءات السبع بأرواة الصدوق في الخصال  
بسند عن حماد بن عثمان قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام ألا إن الأحكام  
تختلف منكم قال فقال إن القرآن نزل على سبعة أحرف وأدنى ما لا ملام  
أن يفتي على سبعة وجوه ثم قال هذا أعطأؤنا فامتن أو امسك بغير حسنة  
ولا يخفى عدم الدلالة على القراءات السبع المشهورة مع أنه قد روى الكليني في  
كتاب فضل القرآن روايات منافية لها منها رواية زرارة عن أبي جعفر عليه  
السلام قال إن القرآن واحد نزل من عند واحد ولكن الاختلاف يحى من  
بل الرواية وصححة الفضل ابن سيار قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام إن  
لناس يقولون إن القرآن نزل على سبعة أحرف فقال كذبوا أعداء الله  
يكنه نزل على حرف واحد من عند الواحد ولا بحث لنا في الاختلاف  
لذي لا يختلف به الحكم الشرعي وأما فيما يختلف به الحكم الشرعي فالمشهور  
لتحجير بين العمل بأي قراءة مشكوكا العامل وذهب العلامة إلى رجحان قراء

عاصو بطريق ابي بكر وقراءة حنزة ولما وقف له مولاه على مستند يمكن الاعتقاد عليه  
 شرعا فالاولى الرجوع الى تفسير جملة الذكر وحفظ القرآن صلوات الله <sup>الجميع</sup> عليهم  
 ان امكن والا فالوقوف كما قال ابو الحسن عليه السلام ما علمته نقل وما لم نقل  
 فيها واهوى بيده الى فيه والا مرفيه العمل لعدم تحقق محل التوقف **الفصل**  
**الثاني في الاجماع وفيه ابحاث الاول** الاجماع لغة الاتفاق واصطلاحاً  
 عندنا اتفاق جمع يعلوه ان المتفق عليه صا در عن رئيس الامة وسيدها  
 وسناتها والحق امكان وقوعه والعلمية وحجية وقد اختلفت في كل من الموضع  
 الثلاثة وذكر كآية مجمع تمنع من التعرض له وسبب حجته ظاهراً من التعريف  
 وهو اشتماله على قول الامام المعصوم الذي لا يقول الا عن وحى الله وليس سبب  
 حجته انضمام الاقوال واجتماعها كما يقول المخالفون حيث احتالوا في اطفاء  
 نور الله فاجعلوا اجتماع اقوال الامة حجة واجيب الاتباع كالقران والحديث  
 وادلتهم بعد تمامها لا يدل على مطلوبهم فالاجماع عندنا ليس بمراعي السنة  
**الثاني** الاجماع يطلق على معينين احدهما اتفاق جمع على امر يقطع بان احد المجعدين  
 هو المعصوم ولكن لا يتميز شخصه وهذا القسم من الاجماع مما لا يكاد يتحقق لان الامام  
 عليه السلام قبل وقوع الغيبة كان ظاهراً مشهوراً عند الشيعة في كل عصر <sup>بقرته</sup>  
 كل متصو وبعيد الغيبة يمتنع حصول العلم بمثل هذا الاتفاق وما يقال  
 من انه اذا وقع اجماع علماء الرعية على الباطل يجب على الامام ان يظهر  
 بباحثه حتى يردهم الى الحق لئلا يضل الناس فهو ما لا ينبغي ان يصنف اليه  
 لان جل الاحكام بل كلها معطل كالامر بالمعروف والنهي عن المنكر واقامة

الحدود وغير ذلك ومع ذلك فهو لا يظهر واجبا اجماعيا انا يوجب ضلالة  
 الناس اذا كان واجب الاتباع بدون العلم بدخول الامام عليه السلام فيه  
 وليس كذلك كما عرفت وثانيهما اتفاق جماعة على امر لا يقطع بدخول الامام فيه  
 بل قد يقطع بخروجه عنهم اكان هو كالأجمعين كانوا ممن لا يجوز العقل  
 اجتماعهم على الافتاء من دون سماعهم لتلك الفتوى عن قدوتهم واما  
 عليه السلام وعدم ذلك التجوز لا يتركا بعد التتبع عن احوال هؤلاء الجاهل  
 والاطلاع على تقواهم وديانتهم فهو مختلف باعتبار خصوص الجمعين فقد <sup>يحصل</sup>  
 باثنين بل بواحد وقد لا يحصل بعشرة بل بعشرين **البحث الثالث**  
 الحق امكان الاطلاع على الاجماع بالمعنى الثاني من غير جهة النقل في زمان وقوع  
 الغيبة الى حين الفتر من الكتب المعتمدة والاصول الاربعاء المتداولة  
 كزمان المحقق والعلامة وما ضاهاها ولكنها بعيدا اما امكانه فلان كتب <sup>اصحاب</sup>  
 الائمة عليهم السلام كانت موجودة مشهورة كفتاوى المتفقهة المتأخرين  
 عندنا وفتاوىهم كانت مودعة في كتبهم وقد يحصل العلم بقول الامام  
 اذا حصل العلم بفتاوى عدة منهم كوزارة ومحمد بن مسلم والفضل و  
 ابي بصير المرادى ومن يجد واحدا وهو انكار ذلك مكابرة واصحاب الائمة  
 عليهم السلام كانت لهم فتاوى مشهورة وقد نقل بعضها المتأخرون كما <sup>نقل</sup>  
 رئيس المحدثين فتاوى الفضل بن شاذان ويونس بن عبد الرحمن وغيرهم  
 في كتاب الميراث من الفقيه وغيره وكذا الكليني في الكافي ونقل الشيخ في  
 باب الخلع قيا جعفر بن سماعة والحسن بن سماعة وعلي بن رباح وابن حنبل



وعلى بن الحسين وفي باب عدة النساء مذهب الحسن ابن سماعة وعلى ابن  
ابراهيم ابن هاشم وجعفر ابن سماعة ومعاوية ابن حكيم وغيرهم وفي  
باب ميراث الجوس اختلاف ائمة الحديث وعلمهم وفي باب المرتد والمرتدة  
فتوى جميل ابن دراج وغير ذلك ممن يطالع عليه بعد التتبع واما بعد فلا  
من تتبع احوال ائمة الحديث يحصل له العلم العادي بانهم اذا سمعوا شيئاً  
من الامام عليه السلام يسندونه اليه ولا يقتصرون على جرد فتواه وما  
اسندوه الى الامام عليه السلام في الفروع من الامور المهمة المعتمدة نقله  
نقد الحديث كالحديثين الثلاثة سيما يحتاج فيه الى نقل الاجماع فعلى  
هذا يشكل الاعتماد على الاجماع المنقولة سيما في غير العبادات سيما  
اذا لم يكن فتاوى اصحاب الائمة فيه معلوماً ولم يكن ورد فيه نص اصلاً  
فعلى ما لا يبعد جواز الاعتماد على الاجماع في مادة ورد فيها نصوص مخالفة  
لذلك الاجماع اذا علم عدم غفلتهم عن هذه النصوص وتواترها عند  
فان من هذا الاجماع المخالف لتلك النصوص يحصل العلم بوصول دليل  
يقطع العذر واليه ولكن بعيد الوقوع اذا الغالب حينئذ تحقق النص بل النص  
الموافقة ايضا للاجماع **البحث الرابع** الحق التوقف في الاجماع المنقول بخبر  
الواحد لما عرفت واختلاف الاصطلاحات في الاجماع فان الظاهر من  
حال القدماء كالمستد المرتضى والشيخ وغيرهم اطلاق الاجماع على ما هو  
المصطلح عند العامة من اتفاق الفرقة الغير المبتدعة ولو في زمان الغيبة  
على امر حينئذ فكيف الوثوق بالاجماع الواقعة في كلامهم وزعمهم

علمائنا ان علماء زماننا في زمن الغيبة اذا اتفقوا على امر وكانوا معظمين يجب على الامام  
 ان يظهرهم ولو بنحو لا يعرفونه ويباحث معهم حتى يردوا الى الحق ويطلان هذا  
 الاحتياج الى البيان بعد ملاحظة تقطع اكثر الاحكام والامور **الفصل**  
**الثالث** في السنة وفيه مباحث **الاول** السنة هي قول النبي صلى  
 الله عليه وآله والامام وفعلا ما او تقرير ما على وجهه ولما كان المهور منها هو  
 القول فلنتكلم فيه ويسمى حديثا وخبرا والخبر ينقسم الى متواتر واحاد والمتواتر  
 هو خبر جماعة بلغوا في الكثرة مبلغا لم يزلوا العادة تراطوه على الكذب كالمخبرين  
 عن وجود مكة واسكندرو ونحوهما والظاهر قلة الخبر المتواتر باللفظ في زماننا  
 فنسكت عنه وخبر الواحد هو ما لم يفيد العلم باعتباره كثره المخبرين وقد يفيد  
 العلم بالقرائن وهو ضروري وانكاره مكابرة ظاهرة **المبحث الثاني** في  
 اختلاف العلماء في جمية خبر الواحد العادي عن قرائن القطع فالأكثر من علمائنا  
 الباحثين في الأصول على انه ليس بحجة كالسيد المرتضى وابن ذريرة وابن البراج  
 وابن ادريس وهو الظاهر من ابن بابويه في كتاب الغيبة والظاهر من كلام الحق  
 بالشيخ الطوسي ايضا بل نحن لم نجد قائلين بحجة خبر الواحد من تقدم على  
 العلامة والسيد المرتضى عى الاجماع من الشيعة على انكاره كالمقياس من غير  
 فرق بينهما اصلا ولكن الحق انه حجة لوجه احدها انما انقطع بقاء التكليف الى يوم  
 القيمة سيما بالاصول الضرورية كالصلوة والزكاة والصوم والحج والتكليف و  
 الاكلية ونحوها مع ان جل اجزائها وشرائطها وموانعها وما يتعلق بها انما ثبت  
 بالخبر الغير القطعي بحيث يقطع بخروج حقايق هذه الامور عن كونها هذه الامور

هذا الخبر المتواتر  
 ليس بحجة على المخبرين  
 ولا هو من قرائن العلم  
 بل هو من قرائن العلم  
 في الغيبة

عند ترك العمل بخبر الواحد ومن انكر ذلك فانما ينكر باللسان وقلبه مطمئن بالإيمان  
 الثالث انقطع عمل اصحاب الأئمة عليهم السلام وغيرهواخبار الاحاد بحيث لم  
 للتتابع شك في ذلك ونقطع بعمل الأئمة عليهم السلام بذلك والعادة ماضية  
 بوجوب توارده المنع عنهم عليهم السلام لو كان العمل بها في الشريعة ممنوعاً مع انه  
 لم ينقل عنهم عليهم السلام خبر في المنع بل ظاهراً وكثيراً من الاخبار جواز العمل بها  
 كما استتقت عليه عن قريب انشاء الله ويؤيده اطباء العلماء على رواية اخبار  
 الاحاد وقد بينها والاعتناء بحال الرواة والتفحص عن المقبول والمرحود قال  
 العلامة في هـ اما الامامية فالأخباريون منهم لم يولوا في اصول الدين و  
 فروعه الا على اخبار الاحاد المروية من الأئمة عليهم السلام والاصوليون  
 منهم كابن جعفر الطوسي وغيره وافقوا على قبول خبر الواحد ولم ينكروه سوى  
 المرتضى واتباعه لشبهة حصلت لهم والحق انه لم يظهر من كلام الشيخ انه يعمل  
 بخبر الواحد المأري عن القرآن المفيدة للقطع فهو قسم القرآن وذكر فيها  
 اموراً لا يمكن اثبات قطعيتها الثالث ظواهر الروايات وهي كثيرة منها ما رواه  
 الكليني بسنده عن الفضل بن عمر قال قال لي ابو عبد الله عليه السلام اكتب  
 وبث ملك في اخوانك فان مت فاوزت كتبك بينك فانه ياتى على الناس  
 زمان هرج لا يأسون فيه الا بكتبهم فان ظاهرها جواز العمل بها في الكتب من الاخبار  
 وهي احاد فان تواترها واحتفافها بالقرآن المفيدة للقطع بعيد جداً ومنها  
 ما رواه في الصحيح عن محمد بن الحسين بن ابي خالد شذيلة قال قلت لابن  
 جعفر الثالث عليه السلام حصلت فذلك ان مشائخنا دواعن ابي جعفر وابن

عبد الله عليها السلام وكانت التقية شديدة فكموا كتبهم فلم يرو عنها فلما  
 ما توصلت الكتب اليها فقال حدوا بما قالها حتى ومنها ما رواه في الصحيح  
 عن سماعة ابن مهران عن ابي الحسن موسى عليه السلام قال قلت لصلوات  
 الله انا نجتمع فننتد كوما عندنا وما يرد علينا شئ الا وعندنا فيه شئ مستطو  
 ذلك مما اتوا الله علينا بكم ثور يد علينا الشئ الصغير ليس عندنا فيه شئ فينظر  
 بعضنا الى بعض وعندنا ما يشبهه فنفتيس على احسنه فقال ما لكم وللقياس  
 انما هلك من هلك قبلكم بالقياس ثم قال اذا جاءكم ما تعلمون تقولوا له  
 وان جاءكم ما لا تعلمون فيها واهوى بيده الى فيه الحديث وفيه تقرير  
 عليه السلام في العمل والفتوى بالكتاب مع انه غالب يكون من قبيل اخبار  
 الاحاد ومنها ما رواه في الصحيح عن ابي عبد الله بن ابي يعفور قال سئلت ابا  
 عبد الله عليه السلام عن اختلاف الحديث يرويه من ثقه به ومنه من لا يثق  
 قال اذا ورد عليكم حديث فوجدتوه شاهدا من كتاب الله عز وجل او من  
 قول رسول الله صلى الله عليه وآله والا فالذي جاءكم اولى به وظاهر ان السائل  
 سئل عن اخبار الاحاد اذا دخل بالوثوق للراوي وعدمه في القطع من  
 الاخبار ونحوها الاخبار الواردة في حكم اختلاف الاخبار كما سيحكي في اخر  
 الكتاب انشاء الله وهي تدل على حجية خبر الواحد بشرط اعتصاده بالقرآن  
 وسنة الرسول ونحوها ما رواه في الموثق بعبد الله ابن بكير عن رجل عن  
 ابي جعفر عليه السلام الى ان قال واذا جاءكم عننا حديث فوجدتوه عليه  
 شاهدا او شاهدين من كتاب الله عز وجل فخذوا به والا فتقولوا عندنا

ثم ردوه اليها حتى يستبين لكم ومنها الروايات الواردة في الأمر بالإفحاح  
 الى الناس مثل ما رواه في الصحيح عن خشية قال قال لي ابو جعفر عليه السلام  
 بلغ شيعتنا انه لا ينال ما عند الله الا بعمل والبلغ شيعتنا ان اعظم الناس حسنة  
 يوم القيمة من وصف عدل لا توحى آلفه الى غيره اذ لا شك في علمه وعلوه السلام  
 بعد وانتهائهما الى حد القطع وقد يخرج على هذا المطلب بالآيات كقوله تعالى  
 فلو لا نفر من كل فرقة طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا  
 اليهم لعلهم يحذرون حيث يدل على وجوب الحذر بانذار الطائفة من  
 الفرقة وهو تصديق على واحد كالفرقة على الثلاثة فيفيد وجوب اتباع  
 قول الواحد وهو المطلوب وقوله تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ان  
 تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين حيث دل الفهم على  
 انتفاء التبين والتثبت عند خبر العدل فاما الرد او القبول ولا يلزم  
 كون العدل اسو حالا من الفاسق وهو باطل فيكون الحق هو التثنية وهو الظاهر  
 والاولى ترك الاستدلال بهذه الآيات فانه يرد على الاستدلال بالاولى  
 ان التبادر من الطائفة الزيادة على الاثنين فالظاهر ان المراد بالفرقة  
 ممن ذكره الله تعالى اهل كل حشيرة وقبيلة وايضا على تقدير خروج واحد  
 من كل ثلثة فالظاهر بلوغ المخبرين عدد التواتر لان الغالب في الاحتكام والقول  
 الكثرة العظيمة ويميز رتوطن ثلثة انفس من الرجال والنساء والصبيان  
 في موضع لا يكون لهم رابع بل عاشر وايضا يحتمل كون الانذار بطريق القتل  
 لا بحفظ الروايات ولا نزاع لاحد في قبوله وليتمونه فتوى المجتهد وايضا اطلاق

٢٠  
 ان كان في رواية ابو جعفر عليه السلام  
 ان كل فرقة طائفة ليتفقهوا في الدين  
 فلو لا نفر من كل فرقة طائفة ليتفقهوا في الدين  
 ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون  
 حيث يدل على وجوب الحذر بانذار الطائفة من  
 الفرقة وهو تصديق على واحد كالفرقة على الثلاثة  
 فيفيد وجوب اتباع قول الواحد وهو المطلوب  
 وقوله تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ان  
 تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين  
 حيث دل الفهم على انتفاء التبين والتثبت عند خبر العدل  
 فاما الرد او القبول ولا يلزم كون العدل اسو حالا من الفاسق  
 وهو باطل فيكون الحق هو التثنية وهو الظاهر والاولى ترك  
 الاستدلال بهذه الآيات فانه يرد على الاستدلال بالاولى  
 ان التبادر من الطائفة الزيادة على الاثنين فالظاهر ان المراد  
 بالفرقة ممن ذكره الله تعالى اهل كل حشيرة وقبيلة وايضا على  
 تقدير خروج واحد من كل ثلثة فالظاهر بلوغ المخبرين عدد  
 التواتر لان الغالب في الاحتكام والقول الكثرة العظيمة ويميز  
 رتوطن ثلثة انفس من الرجال والنساء والصبيان في موضع لا  
 يكون لهم رابع بل عاشر وايضا يحتمل كون الانذار بطريق القتل  
 لا بحفظ الروايات ولا نزاع لاحد في قبوله وليتمونه فتوى  
 المجتهد وايضا اطلاق

الا نذ ار على نقل روايات الاحكام الشرعية غير متعارف فيحمل كون المراد التوقيف  
 على ترك او فعل ما ثبت بطريق القطع وهذا اما تاثر النفس ببإعانة ويحصل بالنفس  
 خوف يوجب اهتماما بالواجبات وترك المحرمات وان لم يكن خيرا للواحد جهة وايضا  
 يحتمل ان يقال ان خيرا للواحد المشتمل على انذار جهة لقضاء العقل بمثل هذه  
 الاحتياطات دون غيره والاجماع على عدم الفصل غير معلوم وايضا يحتمل  
 ان يكون ضمير ليتفقوهوا راجعا الى اليات من الفرق مع العالم دون من نفر منهم  
 وغير ذلك من الاعتراضات وعلى الآية الثانية بانه استدلال لمفهوم الصفة  
 على اصل على وحاله معلوم وايضا الآية واردة في شخص خاص وذكرنا سبق  
 اما انه لا اعلام الصحابة يفسق ذلك الشخص الخاص وتبيين حاله لا انتفاء هذا  
 الحكم عند انتفاء هذا الوصف اجماع المنكرين بان العمل بخيرا للواحد اتباع الظن  
 وقول على الله بغير علم وهو غير جائز اما الصغرى فلان خيرا للواحد لا يفيد العلم  
 وايضا النزاع لما هو فيما لا يفيد وانما خايتها ان يفيد الظن واما الكبير فلا يأتى  
 الكثيرة كقوله تعالى في مقام الذم ان يتبعون الا الظن ان الظن لا يفيد الحق  
 مستثنا وقوله تعالى ان هو الا يظنون وقوله تعالى وما يتبع الا همما الاظنا ونحو  
 ذلك وقوله تعالى في الآيات الكثيرة وان تقولوا على الله ما لا تعلمون وقوله  
 تعالى ولا تفت ما ليس لك به علم والجواب اول منع الصغرى فان اتباع الظن  
 هو ان يكون مناط العمل هو الظن من حيث هو وهو ههنا ليس كذلك واما  
 مناط العمل هو كلام اصحاب العصمة المتقول عنهم واخبارهم باطال الوحي  
 الا في صلوات الله عليهم بشرط عدم المخالفة للكتاب والسنة وعدم

المعارضة ونحو ذلك على ما سياتي في انشاء الله سواء افاد الظن او لا وعلى تقدير القول باشتراط جواز العمل به بافادته الظن ايضا لا يلزم كون مناط العمل هو الظن بل هو الخبر الخاص المشروط بالظن ولهذا يحصل الظن بمحكم شرعي لا من دليل شرعي لا يجوز به اتفاقا من ابل ومن غيرنا ايضا فلم الفرق بين اتباع الظن واتباع الخبر الخاص بشرط الظن فلا تغفل وايضا فان العمل بخبر الواحد انما هو اتباع الدليل القطعي الدال على حجية خبر الواحد فهو اتباع للقطع وثانيا يمنع الكبر في فان سياق الايات يقتضي اختصاصها باصول الدين وايضا فان المطلق يقيد بالعام يحض اذا وجد الدليل ونحن قد دللنا على حجية خبر الواحد **البحث الثالث** للسبل بخبر الواحد في هذا الزمان شرائط مجتمعة وجود الخبر المكتب المعتبرة للشيعة كالكا في والفقيه والتهذيب ونحوها مع عمل جمع منهو به من غير رد ظاهر ولا معارضة لما هو اقوى منه سواء كان الراوي عدلا ام لا وسواء كانت الرواية مسندة صحيحة او حسنة او موثقة او ضعيفة بحسب الاصطلاح او مرسله او مرفوعة او موقوفة او منقطعة او منفصلة او معننة او مكررة او معللة او مضطربة او مدرجة او معلقة او مشهورة او غريبة او سلسلة او مقطوعة ال غير ذلك من الاصطلاحات والقوة تكون باعتبار العدد والورع والشهرة وعمل الاكثر ونحو ذلك مما سيحى التنبيه عليه انشاء الله تعالى **البحث الرابع** تعرف عدالة الراوي في هذا الزمان وما ضامه وكذا العدالة وورعه واورعية بتركية العدل المشهور وقد انحصر الزك والجارح في الشيخ الطوسي والكشي والنجاشي وابن الفضالي وابن طاووس

[illegible]

والعلامة ومحمد بن شهر آشوب وابن داود وربا يوجب التزكية والجمع لغیرهم  
 ایضاً في كتب الحديث كالفقيه والكافي وغيرها والظاهر الاكفاء بالواحد  
 في الجمع والتعديل ولو لم يذكر السبب والا لم يوجد خبر صحيح بالاصطلاح  
 المشهور وسيجيئ فيه مزيد تحقيق مع تباين الجمع والتعديل فقليل بتقديم الجمع كانه  
 به يحصل الجمع بينهما والظاهر الترجيح بالقراين ان امكن والا فالوقف ولحقه  
 مباحث اخر تركناها لقلّة فائدتها كباحث المطلق والمقيد والمحل والمبين  
 والناسخ والمنسوخ ومباحث المنطوق والمفهوم وسيجيئ ما يعتمد به منها  
 انشاء الله تعالى **الباب الرابع** في الادلة العقلية وتحقيق ما يعتمد  
 عليه منها وما لا يعتمد عليه وهي اقسام **الاول** ما يستقل بحكمة العقل  
 كوجوب قضاء الدين ورد الوديعة وحرمة الظلم واستحقاق الاحسان  
 ونحو ذلك كذا ذكره المحقق في الاعتبار والشهيد في الذكرى وغيرها وجبة  
 هذه الطريقة مبينة على القيمة والحسن العقليين والحق ثبوتها بالقضاء الاصول  
 بما في الجملة ولكن في اثبات الحكم الشرعي كالوجوب والحرمة الشرعيين بما  
 نظروا مل والواجب العقل ما يستحق فاعله المدح وتباركه الذم والشرع  
 ما يستحق فاعله الثواب وتباركه العقاب وعكسه الحرام فيها ووجه النظر  
 امور الاول ان قوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ظني ان العقاب  
 لا يكون الا بعد بعثة الرسول ولا وجوب ولا تحريم الا وهو مستفاد من الرسول  
 فان قلت يجوز ان يستحق العقاب ولكن لا يعاقبه الله تعالى الا بعد بيان الرسول  
 ايضاً ليتعاضد العقل والنقل لطفاً منه تعالى قلت ظاهر ان الواجب شرعاً

في كتابه لان ما يجب  
 ثبت بالعدل من  
 ذلك لم يثبت في ذلك  
 بقول راب واذن  
 بالانجيل في ذلك  
 الاول بخلاف الحكم  
 فان بناءنا على ما  
 انفي بالاثبات على ما  
 واصل في ذلك هو كما  
 في الفلك اذا تحرك  
 كما اذا قال بالثبوت  
 يثبت في الوقت القليل  
 ثبت ويقول العقل في  
 بناءنا على الترتيب  
 والطريق



مثلاً ما تجوز المكلف العقاب على تركه فلا يتصور وجوب شرعي مثلاً عند الجزم بسبب  
 اخبار الله تعالى بعدم العقاب ولا يكون حينئذ الوجوب العقلي الثاني ما ورد  
 من الاخبار كرواه الكليني عن عطاء من اصحابنا عن احمد بن محمد بن خالد عن  
 علي بن الحكم عن ابيان بن الاحمر عن حمزة الطيار عن ابي عبد الله عليه السلام قال  
 قال لي اكتب فامل على ان من قولنا ان الله يحجج على العباد بما آتاهم وعرضهم <sup>اسل</sup> ثواب  
 اليهم رسولاً وانزل عليهم الكتاب في رفيه ونهى فامرويه بالصلوة والصيام والحج  
 والتطبير كما تروا ايضا قد نقل تواتر الاخبار بانه لو يتعلق باحد تكليف الابعث  
 الرسول ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة وبانه على الله بيان  
 ما يصلح للناس وما يفسد وبانه لا يخفى زمان عن امام معصوم ليعرف الناس  
 ما يصلحهم وما يفسدهم والظاهر منها حصر العلم بها في ذلك وبان اهل  
 الفترة واشباههم معدودون ويكون تكليفهم يوم العشر وايضا قد ورد كل  
 مطلق حتى يرد فيه نهي رواه ابن بابويه في الفقيه في تجوز القنوت بالفارسية  
 فيفهم دخول غير المخصوص في المباح الثالث ما عليه اصحابنا والمعتزلة من  
 ان التكليف فيما يستقل به العقل لطف والعقاب بدون اللطف قبيح فلا  
 العقاب على ما لم يرد من الشرع بعض لعدم اللطف فيه حينئذ وايضا العقل  
 يحكم بانه يجب من الله تعالى توكيل بعض احكام الى مجرد ادراك العقول  
 مع شدة اختلافها في الادراكات والاحكام من غير انضباطه بنص شرع  
 فانه يوجب الاختلاف والنزاع مع ان رضة من احدى القوائد في ارسال  
 الرسل ونصب الاوصياء عليهم السلام فعله ما ذكرنا بشكل يتعلق بمجده





وقبها آتائه ان ذلك كاف في الثواب والعقاب وان لو ورد شرع ولا ملازمة  
 بين الامرين بدليل وما كان ربك عليم بظلمنا اي يقيم افعالهم واهلها  
 غافلون اي لو ياتهم الرسل والشرائع ومثله ولو كان تصيبهم ومصيبة بما قد  
 ايدىهم اي من القبائح فيقولوا لو لا ارسلت اليك رسولا اتق الله كلام الزكشي وليس الغرض  
 من نقل هذا الكلام الاحتجاج به بل للتنبيه على ان الملازمة المذكورة بما قد تكلم  
 عليه حجة من اهل البحث والنظر واعلم ان المحقق الطوسي ذكر في بعض تصانيفه  
 ان القيم العقلي ما ينفرد الحكيم عنه وينسب فاعله الى السفة وقال بعض المتأخرين  
 من اصحابنا لا يقال قوله عليه السلام كل شيء مطلق حتى يرد فيه فحجب بطل الحسن  
 والقيم الذاتيين لاننا نقول ههنا مسئلتان الاولى الحسن والقيم الذاتيان والاخر  
 الوجوب المحرمة الذاتيان والذي يلزم من ذلك بطلان الثانية كما لا يخفى  
 بكون بعيدا لا ترى ان كثيرا من القبائح العقلية ليس بمجر أم يقتضيه ليس بواجب  
 اتق الله كلامه وفي آخر كلامه نظوظ وقال السيد ايضا في الذريعة في اثبات اية  
 ما لو يرد به شرع بعد ادعاء انتفاء المضرة العاجلة واما المضرة الاجلة فحجب  
 العقاب واما يعلم انتفاء ذلك لفقد السمع الذي يجب ان يرد به لو كان  
 ثابتا لان الله تعالى لا يلدن يعلمنا ما علينا من المضار الاجلة التي هي العقاب  
 الذي يقتضيه فهم العقل واذا فقدنا هذا الاعلام قطعنا على انتفاء المضرة  
 الاجلة ايضا اتق الله القسم الثاني في استصحاب حال العقل في  
 الحالة السابقة وهو عدم شغل الذمة عند عدم دليل او اماراة عليه <sup>للمسلك</sup>  
 بان يقال ان الذمة لو تكن مشغولة بهذا الحكم في الن من السابق والحالة الاولى



الكفرة شعروا هذا انما يتوعد عند الخالفين القائمين بان النبي صلى الله عليه وآله  
 اظهر كل ما جاء به عند اصحابه وتوفرت الدواعي على اخذها ونشرها ولم يبق  
 بعد فتنه اوجبت اخفاء بعضه ويموزخلو بعض الوقايح عن الحكم والنشر  
 فحينئذ اذا تتبع الفقيه ولم يجد دليلا على واقعة جزم على انتفاء الحكم والنشر  
 فيها في نفس الامر وهذا عندنا بطلان النبي صلى الله عليه وآله اودع كل  
 ما جاء به عند عترته الطاهرين صلوات الله عليهم اجمعين مما يحتاج  
 اليه الناس الى يوم القيمة ولو تخل واقعة عن حكم حتى ادش الخدش كانطق  
 النصوص وامر الناس بسواهم والرد اليهم فعلى هذا فكيف يعلم من  
 انتفاء الدليل انتفاء الحكم في نفس الامر نعم يعلم بعد تركيف المكلف اذا لم يجد  
 الدليل بعد التتبع بما في نفس الامر لانه تكليف بما لا يطاق ويدل عليه الاخبار  
 الكثيرة روى ابن بابويه فمن لا يحضره الفقيه في بحث جواز القنوت بالفارسية  
 عن الصادق عليه السلام قال كل شئ مطلق حتى يرد فيه فحرف باب الاستطاعة  
 من كتاب التوحيد في الصحيح عن حريز بن عبد الله عن عبد الله عليه السلام  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله رفع عن امته تسعة الخطايا والنسيان  
 وما استكروا عليه وما لا يطيقون وما لا يعلمون وما اضطروا اليه والمحمد  
 والطيرة والتفكر في الوسوسة في الخلق ما لم ينطقوا بشقة وهذا الحديث  
 المذكور في اوائل من لا يحضره الفقيه ايضا ولا يخفى ان ما نحن فيه من قبيل  
 ما لا يعلمون وذكر في باب التعريف والحجة والبيان حديثا احمد بن محمد  
 بن يحيى الطمار عن احمد بن محمد بن عيسى عن ابن فضال عن داود بن قيس

عن ابي الحسن زكريا عن ابي عبد الله عليه السلام قال ما حجب الله علمه من  
 العباد فهو موضوع عنهم وهذه الرواية في الكافي في باب حج الله على خلقه وروى  
 ابن بابويه ايضا بسنده عن حفص بن غياث القاضى قال قال ابو عبد الله  
 عليه السلام من عمل بما علم وكفى ما لم يعلم وفي النوادر من المعيشة من الكافي  
 بسنده عن عبد الله بن سنان قال كل شئ يكون فيه حرام وحلال فهو حلالا  
 لك ابد حتى تعرف الحرام منه بعينه فتدعه وبمعناه رواية اخرى عنه  
 ايضا عليه السلام ونقل عن كتاب المحاسن للبرقرانه روى عن ابيه عن در<sup>ست</sup>  
 ابن ابي منصور عن محمد بن حكيم قال قال ابو الحسن عليه السلام اذا جاءكم  
 ما تعلمون فقولوا واذا جاءكم ما لا تعلمون فيها ووضع يده على فيه فقلت  
 ولم ذلك قال لان رسول الله صلى الله عليه وآله اتى الناس بما اكتفوا به  
 على عهد وما يحتاجون اليه الى يوم القيمة وقد يتوهم منا فاة هذه الرواية  
 السابقة والحق عدمها لانها محمولة على تعيين الحكم الواقع وعلى عدم كفاها  
 وان جاز العمل لنفسه فتأمل وفي كتاب التوحيد لرئيس المحدثين ابن بابويه  
 حدثنا ابيه قال حدثنا عبد الله بن جعفر الحميري عن احمد بن محمد بن  
 عيسى عن المجال عن ثعلبة بن ميمون عن عبد الاعلى بن اعين قال سئلت  
 ابا عبد الله عليه السلام عن من لم يعرف شيئا هل عليه شئ قال لا واما الثاني  
 وهو السبيل الى بيان المقدمتين المذكورتين وامكانه فيما يعبر به الملوحة  
 كنجاسة ماء الحمار ونجاسة الغسالة ووجوب قصد السورة عند البسطة  
 ووجوب نية الخروج ونحو ذلك فالحق بيان امكان المقدمتين المذكورتين

في نسخة  
 من كتاب  
 المحاسن

ان

فان المحدث الماهر اذا تتبع الاحاديث الروية عنهم عليهم السلام في مسألة  
 لو كان فيها حكم مخالف الاصل لاستظهر بعينه المبسوط بها ولم يظفر بحديث  
 يدل على ذلك الحكم يحصل له الظن بالغالب به لان جماعته من العلماء ائمة  
 الاثني عشر تلامذة الصادق عليه السلام كان نقله في الاعتبار كانوا ملازمين  
 لا ثمتنا في مدة تزيد على ثلثمائة سنة وكان همهم وهو الائمة عليهم السلام  
 اطهار الدين عند هو تالفهم كل ما يسمعون منه وهو والفرق بين هذا  
 القسم والقسم الثاني ان بناء الاستدلال في القسم الثاني على انتقال الحكم  
 في الزمان السابق واجراؤه في اللاحق بالاستصحاب فيرد عليه ما يرد على  
 جمية الاستصحاب في نفس الحكم الشرعي ولهذا اعترضت الشافعية على  
 الخنفية بان قولكم بالاستصحاب في نفس الحكم الشرعي دون نفسه تحكم ويناؤه  
 في هذا القسم على انتقال الدليل على ثبوت الحكم في الحال سواء وجد السان  
 او لا نعم لما اعتبر في القسم الثاني عدم العلم بتجدد ما يوجب ثبوت الحكم  
 في الزمان اللاحق بعد الفحص المعتبر في الحكم ببرائه الذمة كان كل موضع يفتح  
 الاستدلال بالقسم الثاني يعبر بهذا القسم ايضا فلذا لم يفرق جماعة  
 بينها وعدوها واحدا واعلم ان الشهيد الثاني ذكر في تهذيب القواعد  
 ان الاصل يطلق على معان الاول الدليل ومنه قوله الاصل في هذه  
 المسئلة الكتاب والسنة الثاني في الرأى ومنه قوله الاصل في الكلام  
 الحقيقة الثالث الاستصحاب ومنه قوله اذا تعارض الاصل والظاهر  
 الاصل مقدم الا في مواضع كما ذكره الشهيد الاول رحمه الله في قواعد الرابع

٩  
 في الاستصحاب في نفس الحكم الشرعي





الخبائثات اذا كان في البدن او الثوب وكذا اقوله الاصل في الاشياء الحل  
 لقوله تعالى خلق لكم ما في الارض جميعا فان ما ظاهر في العموم وكذا يفهم  
 عموم انواع الانتفاع ايضا فانه لو كان المراد اباحة انتفاع خاص معين غير  
 معلوم المكلفين لم يكن هناك امتنان اذ العقل يحكم بوجوب اجتناب  
 ما تساوى فيه احتمال النفع والمضرة وايضا يدل عليه قوله تعالى اما احقرم  
 عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل به لغير الله وقوله تعالى ليس على  
 الذين امنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا اذا ما اتقوا وامنوا وعملوا  
 الصالحات الآية وقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اكلوا مما في الارض حلالا طيبا  
 وقوله تعالى قل لا اجد فيها اوحى الى محرما على طعم يطعمه الا ان يكون ميتة  
 او دما مسفوحا او لحم خنزير بل في هذه اشعار بان اباحة الاشياء مكررة  
 في العقول قبل الشروع كقائدها في صورة الاستدلال على الحل بعدم وجوب  
 المحرمية الا الاشياء المخصصة فتأمل وكذا اقوله الاصل في الاشياء الاباحة  
 لما من قوله عليه السلام كل شيء مطلق حتى يرد فيه نهي وما بعد من الاخبار  
 الكثيرة المذكورة في هذا القصر واعلم ان ههنا قياس الاصل كثيرا ما يستعمله  
 الفقهاء وهو اصاله عدم الشيء واصله عدم تقدم الحادث بل ههنا قياسان  
 والتحقيق ان الاستدلال بالاصل بمعنى النفي والعدم انما يصح على نفي الحكم  
 الشرعي بمعنى عدم ثبوت التكليف لا على اثبات الحكم الشرعي ولهذا العبد ذكره  
 الاصوليون في ادلة الشرعية وهذا ايشانك فيه جميع اقسام الاصل  
 المذكورة مثلا اذا كانت اصاله براءة الذمة مستلزمة لشغل الذمة من

فان الاول مع  
 الوجود والاشتغال  
 بالذمة مستلزما  
 الى عدم الحكم  
 الشرعي

اخرى فحينئذ لا يقيم الاستدلال بها كما اذا علم نجاسة احد الاناثين بعينه <sup>مشتبه</sup> واشبه  
 بالآخر فان الاستدلال باصالة عدم وجوب الاجتناب من احديهما بعينه <sup>لوصف</sup>  
 يستلزم وجوب الاجتناب من الآخر وكذا في الثوبين المشتبه طاهرهما نجسهما <sup>الزوجة</sup>  
 المشتبه بالاجنبية <sup>مشتبه</sup> والحلال <sup>مشتبه</sup> بالمحرام <sup>مشتبه</sup> والمصور ونحو ذلك وكذا اصابة العدم  
 كان يقال الاصل عدم نجاسة هذا الماء وهذا الثوب فلا يجب الاجتناب عنه <sup>لا</sup>  
 اذا كان شاغلا للذمة كان يق في الماء الملاقة للنجاسة المشكوك في كونه الاصل  
 عدم بلوغه كرا فيجب الاجتناب عنه وكذا في اصابة عدم تقدم الحادث فيعزم  
 ان يقال في الماء الذي وجد فيه نجاسة بعد الاستعمال ولم يعلم هل وقعت  
 النجاسة قبل الاستعمال او بعده الاصل عدم تقدم النجاسة فلا يجب غسل  
 ملاقة ذلك الماء قبل روية النجاسة ولا يعزم اذا كان شاغلا للذمة كما اذا استعملنا  
 ماء ثم طهر لان ذلك الماء كان قبل ذلك في وقت نجاسته طهر بالقاء كردفة  
 عليه ولم يعلم ان الاستعمال هل كان قبل التطهير او بعده فلا يعزم ان يقال  
 الاصل عدم تقدم تطهيره فيجب اعادة غسل ملاقة ذلك الماء في ذلك  
 الاستعمال لانه اثبات حكم بلا دليل فان حجية الاصل في النفي باعتبار قيمته كلف  
 الغافل ووجوب اعلام المكلف بالتكليف فلذا يحكم ببراءة الذمة عند عدم  
 الدليل فلو ثبت حكم شرعي بالاصل يلزم اثبات حكم من غير دليل وهو <sup>طل</sup>  
 اجماعا فان قلت لم لا يكون اللازم مرفيا لم يدل عليه دليل التوقف لما روى  
 الشيخ السعيد قطب الدين الراوندي عن ابن بابويه قال اخبرنا ابي اخبرنا  
 سعيد بن عبد الله عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن ابي عمير عن جميل بن

دراج عن ابي عبد الله عليه السلام قال الوقوف عند الشبهة خير من الاقدام  
 في الملكة ان على كل حق حقيقة وعلى كل صواب نوراً فاواقي كتاب الله فخذوه  
 وما خالف كتاب الله فدعوه وفي الكافي في باب اختلاف الحديث في الموثق  
 عن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئلته عن رجل اختلف عليه  
 رجلان من اهل دينه في امر كلاهما يرويه احدهما يامر باخذة والاخرينها عنه  
 كيف يصنع قال يرجيه حتى يلقيه من يخبره فهو في سعة حتى يلقاه وفي رواية اخرى  
 بايها اخذت من باب التسليم وسلك وفي اخر حديث عمر بن حفص عن  
 الصادق عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه واله حلال بين وحرام  
 بين وشبهات بين ذلك فمن ترك الشبهات نجاس المحرمات ومن اخذ  
 بالشبهات ارتكب المحرمات وهلك من حيث لا يعلم وفي اخره ايضا بيان  
 وجوه الترجيح في الخبرين المختلفين قال فاذا كان كذلك فارجه حتى تلقى اماماً  
 فان الوقوف عند الشبهات خير من الاقدام في الملكات وفي باب الفح  
 عن القول بغير علم بسند عن ابي عبد الله عليه السلام قال انما اهلك عن  
 فيها هلك الرجال انما اهلك ان تدين الله بالباطل وتفتي الناس بالاعتقاد  
 العقيم عن عبد الرحمن بن الحجاج قال قال ابو عبد الله عليه السلام اياك واخلين  
 فيها هلك من هلك اياك ان تفتي الناس برأك واياك ان تدين بالاعتقاد  
 بضمونهم روايات اخرها ذكرت في هذا الباب والذي بعده او يكون الحكم  
 حينئذ العمل بالاحتياط لما رواه الشيخ في التهذيب عن علي بن السندي  
 عن صفوان عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سئلت ابا الحسن عليه السلام

عن رجلين اصبا باصيدا اوها محرمان الجزاء بينهما او على كل واحد منهما جزاء  
فقال لا بل عليها جميعا ويجزى كل واحد منهما الصيد فقلت ان بعض اصحابنا  
سألني فلما در ما عليه فقال اذا اصبتم مثل هذا فلو تددوا فليكم بالاحتياط  
حتى تستلوا عنه وتعلموا والا امر بالاحتياط يدل على عدم جواز العمل بالبراءة الاصلية  
والا لقال فليكم بالبراءة الاصلية وروى ايضا في بحث المواقيت عن الحسن  
محمد عن سماعة عن سليمان بن داود عن عبد الله بن وضاح قال كنت الى  
العبد الصالح يتوارى القرص ويقتل الليل ارتقاء وتستر عنا الشمس ترتفع  
فوق الجبل حمرة ويؤذن عندنا المؤذنون فاصلي حينئذ وافطران كنت  
صائما وانتظر حتى تذهب الحمرة التي فوق الجبل فكتب الى ابي لك ان تنتظر حتى  
تذهب الحمرة وتأخذ بالحايطة لدينك ولا يخفى انه صريح في طلب الاحتياط ونقل  
عن محمد بن جهور المحسنة في كتاب غوالي اللوالى انه قال روى العلامة عروفا  
الى زيارته ابن اعين قال الباقر عليه السلام فقلت جعلت فداك يا آية عنكم  
الخبران او الحمد يثان المتعارضان نبأهما اخذ فقال عليه السلام يا زيارته  
خذ بما اشتهد به ابن صاحبك ودع الشاذ النادر الى ان قال اذا اخذ بما فيه  
الحايطة لدينك واترك ما خالف الاحتياط الحديث قلت الجواب اما عن ادلة  
التوقف فاولا لا يمنع ان ما لم يدل عليه دليل ولعمري رد ولم يبلغنا فيه نص شرعي  
داخل في الشبهة اذا دلت التوقف وارادة فيما ورد فيه من الشرع نضان <sup>مستحبا</sup>  
فالحاق غير المنصوص به قياس باطل عند العاملين بالقياس ايضا لا تنفع  
الجامع بين الاصل والفرع وثانيا بان قولهم كل شئ مطلق حتى ورد فيه في

وما يجب الله علمه عن العباد موضوع عنهم وغير ذلك من الاخبار التي بعضها  
اخرج ما لا يضر فيه عن حكم الشبهة على تقدير تسليم شمول احاديث التوقف  
وكونه شبهة وثالثا بان الاخبار الدالة على التوقف عند تعارض الامارين  
معارضة بما دل على التحجير عند التعارض كما لا يخفى في تعيين وجوب التوقف  
في الشبهة المذكورة ايضا نظر ظاهر واما بان المحرم ما يجب اجتنابه وهذه  
الاخبار كالصرحية بان الشبهة ليست من الحرمات فلا يكون اجتنابها واجبا  
بل لما كانت ما قد يخبر ويغيب الى ارتكاب المحرم يكون اجتنابها مستقبلا وارتكابها  
مكروها ولهذا وقع طلب ترك ارتكاب الشبهة في هذه الروايات بطريق  
الضيعة والموعظة لا بطريق صيغة النفي الظاهرة في الالزام فتأمل واما عن ادلة  
الاحتياط ضمن الرواية الاولى او لا يمنع انه من قبيل ما نحن فيه لان باصابة  
الصياد علمه باستتغال ذمة كل من الرجلين فيجب العلم برأية الذمة ولا يحصل  
الاجزاء تام من كل واحد منهما فلا يجوز التمسك فيه باصالة برأية الذمة  
والحاصل انه اذا قطع باستتغال الذمة بشئ ويكون كذلك الشيء فردا  
ياحدهما يحصل البرائة قطعا وبالاخر يشك في حصول برائة الذمة فانه حينئذ  
لا علم خلافا في وجوب الايتان بما يحصل به يقين برائة الذمة لقوله عليه  
السلام لا يرفع اليقين الا يقين مثله وغير ذلك ونحن نجوز التمسك بالاصل  
فيما لم يقطع باستتغال الذمة وهذا ظاهر وثانيا بتسليم عدم جواز العمل  
بالاصل مع التمكن من الرد الى الائمة عليهم السلام والسؤال عنهم عليهم  
صلوات الله وسلامه لان العمل بالاصل مع حضورهم والتمكن من سؤالهم

۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱  
 ۴۷۲  
 ۴۷۳  
 ۴۷۴  
 ۴۷۵  
 ۴۷۶  
 ۴۷۷  
 ۴۷۸  
 ۴۷۹  
 ۴۸۰  
 ۴۸۱  
 ۴۸۲  
 ۴۸۳  
 ۴۸۴  
 ۴۸۵  
 ۴۸۶  
 ۴۸۷  
 ۴۸۸  
 ۴۸۹  
 ۴۹۰  
 ۴۹۱  
 ۴۹۲  
 ۴۹۳  
 ۴۹۴  
 ۴۹۵  
 ۴۹۶  
 ۴۹۷  
 ۴۹۸  
 ۴۹۹  
 ۵۰۰  
 ۵۰۱  
 ۵۰۲  
 ۵۰۳  
 ۵۰۴  
 ۵۰۵  
 ۵۰۶  
 ۵۰۷  
 ۵۰۸  
 ۵۰۹  
 ۵۱۰  
 ۵۱۱  
 ۵۱۲  
 ۵۱۳  
 ۵۱۴  
 ۵۱۵  
 ۵۱۶  
 ۵۱۷  
 ۵۱۸  
 ۵۱۹  
 ۵۲۰  
 ۵۲۱  
 ۵۲۲  
 ۵۲۳  
 ۵۲۴  
 ۵۲۵  
 ۵۲۶  
 ۵۲۷  
 ۵۲۸  
 ۵۲۹  
 ۵۳۰  
 ۵۳۱  
 ۵۳۲  
 ۵۳۳  
 ۵۳۴  
 ۵۳۵  
 ۵۳۶  
 ۵۳۷  
 ۵۳۸  
 ۵۳۹  
 ۵۴۰  
 ۵۴۱

بمنزلة العمل بالأصل في هذا الزمان من دون التخص والتفتيش عن النص  
 هو متحقق أو لا وهو غير جائز بالإجماع وعن الرواية الثانية أو لا بمثل الأول عن الأول  
 فإن اشتغال الذمة بالصلوة معلوم ولا يحصل يقين البرائة إلا بالتأخير حتى  
 تذهب المحنة وثانياً إن الظاهر من قوله عليه السلام ردى لك إلى آخره الاستعانة  
 لا الوجوب وحينئذ يكون دالاً على حصول البرائة بالتقديم أيضاً وعن الرواية  
 الثالثة بعد الاحتياط عن سندها فإولاه ليس مما نحن فيه كما هو رد فيما  
 ورد فيه بضمان متعارضان فالحاق غير المنصوص به قياس كما مر وثانياً  
 بأنه معارض بالأخبار الدالة على التحديد وجواز العمل بكل من الخبرين والثابت  
 معارض بالأخبار الدالة على التوقف لأن التوقف عبارة عن ترك الأمر المحتمل للحرمة  
 وحكمه بخبر من الأحكام الخمسة والاحتياط عبارة عن ارتكاب الأمر المحتمل للوجوب  
 وحكمه بخبر ما عدا التحريم كما هو ظاهر موارد التوقف والاحتياط ومن توهم  
 أن التوقف هو الاحتياط فقد سمع وغفل ورأياً باحتمال أن يكون المراد بالأخذ  
 بما فيه الحائط لديك الأخذ بما وافق كتاب الله وترك ما خالف كتاب الله  
 إذ ليس هذا الوجه من الترجيح المذكور في هذه الرواية مع أنه مذكور في جميع  
 الروايات الواردة في هذا الباب بدلالة عن هذا الوجه المذكور في هذه الروايات  
 وخامساً إن الحمل على الاستعانة واستعانة الاحتياط في ترك  
 ما يعتدل التحريم صحة عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي إبراهيم عليه السلام  
 قال سئلت عن الرجل يتزوج المرأة في عداها بجهالة أي من لا تحل له  
 أبداً فقال لا ما إذا كان بجهالة قليلة تزوجها بعد ما تنقضي عداها وقد بيده





الفضل يحصل القطع حينئذ يتعلق حكمه شرعي ولكن لا يسلم انه مجرد التنزيل  
 او الضمان او ما متا فينبغي الضمان ان يحصل العلم برأية ذمته بالصلم والمقتضى لك  
 عن تعيين حكمه لان جواز التمسك باصالة برأية الذمة والحال هذه غير  
 معلوم وقد روى البرقي في كتاب الحاسن عن ابيه عن درست ابن ابي  
 منصور عن محمد بن حنبل قال ابو الحسن عليه السلام اذا جاءكم ما تعلمون  
 فقولوا واذا جاءكم ما لا تعلمون فيها ووضع يده على فيه فقلت ولمذاك  
 فقال لان رسول الله صلى الله عليه واله اتى الناس بما اكتفوا به على عهد  
 وما يحتاجون من بعده الى يوم القيمة فان قلت هذه الرواية كما تدل على  
 حكمها اذا حصل الضرر تدل على حكم غيره ايضا قلت لاننا ندعى انه  
 ليس داخل فيها لا تعلمون فان قيم تكليف الغافل معلوم وموضوعية ما يجب  
 علمه عن العباد معلوم وباحتمال العيرد فيه فمعلوم اذا الضار يعلم انه صا  
 سببا لاختلاف مال عمره واشتغال الذمة حينئذ في الجملة كما هو مركز في  
 الطبايع وكذا الكلام في كونه بما يجب علمه عن العباد وما العيرد فيه فم  
 وتأنيها ان لا يكون الامر التمسك فيه بالاصل جزء وعبادة مركبة فلا يجوز  
 التمسك به لو وقع الاختلاف في صلوة هل هي او اكثر او اقل في نفي الزائد  
 وعلى هذا القياس بل كل بض بين فيه اجزاء ذلك المركب كان ذلك على  
 عدم جزئية ما العيرد كونه فيكون نفي ذلك المختلف فيه حينئذ منصوص  
 لا معلوما بالاصل كما لا يخفى ثم اعلم ان جماعة من الفقهاء كثيرا ما يستعملون  
 الاصل المحمول عليه الغدر وبعد التأمل يظهر رجوعه الى ادعاء





البلوى يمكن التمسك بهذه الطريقة وإثبات غيره فيحتاج إلى المقدمة المتقدمة  
 ولا يتوكلوا ببيانها مع استحالة عندنا للمعرفة فلا نعيد، قال في الذكوة  
 ورجع هذا القسم إلى أصالة البرائة والنظران الفقهاء يستدلون بهذه  
 الطريقة على نفي الحكم الواقع وإصالة البرائة على عدم مطلق التكليف  
 وإن كان هناك حكم في نفس الأمر فلذا اختلفا في واختلاف العامة في  
 أن عدم المدرك هل هو مدرك شرعي لعدم الحكم ولا وقد عرفت بما مر  
 جليلة الحال والحق عندنا أنه لا يوجد واقعة الأول مدرك شرعي بركات  
 أئمة الهدى عليه السلام ولا أقل من اندراجها فيما يجب الله عليه من العبادات  
 فهو موضوع عنهم وفي كل شيء مطلق حتى يرد فيه وفي أخبار التوقف  
 وغير ذلك مما مر فلا تغفل **القسم السادس** استصحاب حال  
 الشرع وهو التمسك بثبوت ما ثبت في وقت أو حال على بقاءه فيما بعد  
 ذلك الوقت وفي غير تلك الحال فيق أن الأمر الفلاني قد كان ولم يعلم  
 عدمه وكل ما هو كذلك فهو باق وقد اختلف فيه العامة بينهم ففناه  
 جماعة وأثبتته أخرى واختارنا العلامة ونسب اختياره إلى الشيخ  
 المفيد أيضا وسيجيء وأنكره المرتضى والأكثر حجة المثبتين أن ما تحقق جوده  
 ولو ظن ظروفاً من قبل له فانه يحصل الظن ببقائه وأنه ثبت الإجماع على اعتبار  
 في بعض المسائل فيكون حجة قوفية<sup>له</sup> أنه بناء على حجية مطلق الظن وهو  
 عندنا غير ثابت والمسائل التي ذكرناها ليس بها نحن فيه كما ستطلع عليه  
 وحجة الثابتين أن الأحكام الشرعية لا تثبت إلا بالأدلة المنصوصة

٢  
 في بيان ما مر

من قبل الشارع والاستصحاب ليس منها ولتحقيق المقام لا بد من ايراد كلام  
 يتضمن به حقيقة الحال فنقول الاحكام الشرعية تنقسم الى ستة اقسام  
 الاول والثاني الاحكام الاقتضائية المطلوب فيها الفعل وهي الواجب  
 والمندوب والثالث والرابع الاقتضائية المطلوب فيها الكف والتراخي وهي  
 المحرم والمكروه والخامس الاحكام التخييرية الدالة على الاباحة والسادس  
 الاحكام الوضعية كالحكم على الشيء بانه سبب لآخر او شرط او مانع عنه و  
 المضائق يمنع ان الخطاب الوضعي داخل في الحكم الشرعي مما لا يضر فيما  
 نحن بصدد اذا عرفت هذا فاذا اورد امر بطلب شيء فلا ينبغي ان يكون  
 موقتا ولا على الاول يكون وجوب ذلك الشيء او نفيه في كل جزء من  
 اجزاء ذلك الوقت ثابتا بذلك الامر فالتمسك حينئذ في ثبوت ذلك  
 بالحكم في الزمان الثاني بالنص لا بالثبوت في الزمان الاول حتى يكون  
 استصحابا وهو ظاهر وعلى الثاني ايضا كذلك ان قلنا بافادة الامر  
 التكرار والافدنة المكلف مشغولة حتى ياتي به في اي زمان كان ونسبة  
 اجزاء الزمان اليه نسبية واحدة في كونه اداء في كل جزء منها سواء  
 قلنا بان الامر للفور او لا والتوهم بان اذا كان للفور يكون من قبيل الوقت  
 المضيق اشتباها غير خفي على للتأمل فهذا ايضا ليس من الاستصحاب  
 في شيء ولا يمكن ان يقال بان اثبات الحكم في القسم الاول فيما بعد وقت  
 من الاستصحاب فان هذا العيقل به احد ولا يجوز اجماعا وكذا الكلام  
 في الخيل هو اولى بعدم توهم الاستصحاب فيكون مطلقة لا يفيد

التكرار والتغيير ايضاً كذلك والاحكام الخمسة المجردة عن الاحكام الوضعية  
 لا يتصور فيها الاستدلال بالاستصحاب وأما الاحكام الوضعية فاذاجل  
 الشارع شيئاً مسبباً للحكم من الاحكام الخمسة كالدلوك لوجوب الظهور  
 الكسوف لوجوب صلوته والزلزلة لصلوتها والايجاب والقبول لاجابة  
 التصرفات والاستتمتحات في الملك والتكاح وكذا الايجاب والقبول لتغير  
 امر الزوجة والحيض والنفاس لتغير الصوم والصلوة الى غير ذلك فينبغي  
 ان ينظر الى كيفيته سببية السبب هل هي على الاطلاق كما في الايجاب  
 والقبول فان سببية على نحو خاص وهو الدوام الى ان يتحقق نزول وكذا  
 الزلزلة وفي وقت معين كالدلوك ونحوه مما لو كان السبب وقتاً كالکسوف  
 والحيض ونحوهما ما يكون السبب وقتاً للحكم فان السببية في هذه الاشياء  
 على نحو آخر فانها اسباب للحكم في اوقات معينة وجميع ذلك ليس من  
 الاستصحاب في شيء فان ثبوت الحكم في شيء من الزمان الثابت في الحكم  
 ليس تابعاً للثبوت في جزء آخر بل نسبة السبب في اقتضاء الحكم في كل جزء  
 نسبة واحدة وكذا الكلام في الشرط والمانع فظهر تماماً ان الاستصحاب  
 المختلف فيه لا يكون الا في الاحكام الوضعية اعني الاسباب والشرائط  
 والمواضع للاحكام الخمسة من حيث انها كذلك ووقوعه في الاحكام الخمسة  
 انما هو بتبعيتها كما يقال في الماء الكرا المتغير بالجماسة اذا زال تغير من قبل  
 نفسه يانه يجب الاجتناب منه في الصلوة لوجوبه قبل ذوال تغير فان  
 مرجعه الى ان الجماسة كانت قبل ذوال تغير فتكون كذلك بعده ويقال

في التيمم اذا وجد الماء في أثناء الصلوة ان صلواته كانت صحيحة قبل الوجدان  
 فكذا ابعد، اى كان مكلفا ومأمورا بالصلاة بتيممه قبله فكذا ابعد، فان  
 مرجحه الى انه كان متطهر قبل وجده ان الماء فكذا ابعد، والطهارة من  
 الشروط فالحق مع قطع النظر عن الروايات عدم مرجحية الاستصحاب لان  
 العلم بوجود السبب او الشرط او المانع في وقت لا يقتضيه العلم بل ولا الظن  
 بوجوده في غير ذلك الوقت كما لا يخفى فكيف يكون الحكم للعقل عليه ثانيا فغير  
 ذلك الوقت فالذى يقتضيه النظر بدون ملاحظة الروايات انه اذا علم تحقق  
 العلامة الوضعية تنقل الحكم بالمكلف واذا زال ذلك العلم بطرؤا على  
 شك ايضا يتوقف عن الحكم بثبوت الحكم الثابت او لا الا ان الظاهر من <sup>الاخبر</sup>  
 انه اذا علم وجود شئ فانه يحكم به حتى يعلم ذواله روى زرارة في الصحيح <sup>عن</sup>  
 عليه السلام قال قلت له رجل ينام وهو على وضوء اتوجب الخفقة او الخفتان  
 عليه الوضوء فقال يا زرارة قد تنام العين ولا ينام القلب والاذن فاذا  
 نامت العين والاذن والقلب وجب الوضوء قلت فان حرك الى جنبه  
 شئ وهو لا يعلم به قال لا حتى يستيقن انه قد نام حتى يحس من ذلك امرين <sup>الا</sup>  
 فانه على يقين من وضوءه ولا تنقض اليقين ايدا بالشك ولكن تنقض يقين  
 آخر فان اليقين والشك عام ومطلق ينصرف للعموم فمثل هذه الموضع  
 بل صرح الشيخ الرضوي بان الجنس المعروف باللامر والاضافة للعموم <sup>لا</sup>  
 اين المحاجب في مختصره في الفاظ العموم من غير نقل خلاف فيه ثم ذكر  
 الفاظا اختلفت في عمومها ومع التنازل عن ذلك فالظاهر هنا العموم

قائله استدلال على ان الوضوء اليقينى لا ينتقض بشك النوم بقوله ولا ينقص  
 اليقين ابدا بالشك ولو كان مرادها ان لا ينتقض يقين الوضوء ابدا بالشك  
 النوم كان حينا للقدمته الاولى فقا تون الاستدلال يقتضى ان يكون  
 عامتا وايضا فان حل المعروف بالامر هنا على العهد يحتاج الى قرينة  
 مانعة عن الحمل على الجنس وليست متحققه قال الرضى فى اوائل بحث للمعتمد  
 والنكرة فكل اسم دخله اللام لا يكون فيه علامة كونه بعضا من كل فينظر  
 ذلك الاسم فان لم يكن معه قرينة حالية ولا مقالية دالة على انه بعض  
 من كل كقرينة الشرع الدالة على ان المشتري بعض في قولك اشترى اللحم  
 ولا دلالة على انه بعض معين كافي قوله او اجد على النار مدي فى الامر  
 خيرها للتعريف اللفظى والاسم المحل بما الاستغراق الجنس ثم شرع فى  
 الاستدلال على وجوب حمله على الاستغراق ثم قال فعلى هذا قوله  
 الماء طاهر اى كل الماء والنوم حدث اى كل النوم اذ ليس فى الكلام قرينة  
 البعضية لا مطلقة ولا معنية ثم ذكر قوله تعالى ان الانسان لفسحس الا  
 الذين امنوا اى كل واحد منهم وقال العلامة التفتازانى فى الطول فبحث  
 تعريف المسند اليه باللام اللفظ اذ ادل على الحقيقة باعتبار وجودها فى الخارج  
 فاما ان يكون لجميع الافراد او لبعضها اذ لا واسطة فى الخارج فاذا العريض  
 للبعضية لعدم دليلها وجب ان يكون للجميع والى هذا ينظر صاحب الكشاف  
 حيث يطلق لام الجنس على ما يفيد الاستغراق كما ذكره قوله تعالى ان  
 الانسان لفسحس وقال فى قوله ان الله يحب المحسنين ان الامر



للجنس فيتناول كل محسن ولا يخفى ان قوله لعدم دليلها صريح في ان حل الامر  
 للجنس على البعض يحتاج الى الدليل دون حمله على الجميع ثم لا يخفى ان اليقين  
 والشك ما لا يمكن اجتماعهما في وقت واحد فالمراد انه اذا اتقن وجود امر محجب  
 المحكوم بوجوده الى ان يتحقق يقين اخر يعارضه وصحة اخرى لزارة ايضا في  
 اخرها قلت فان ظننت انه قد اصابه ولما اتقن ذلك فنظرت فلما رشيئا  
 ثم صليت فرايت فيه قال تغسله ولا يفيد الصلوة قلت لم ذلك قال لا  
 كنت على يقين من طهارتك ثم شككت فليس ينبغي لك ان تنقض اليقين بالشك  
 ابدا قلت فانه قد علمت انه قد اصابه ولما درايين هو فاعسله قال تغسل من  
 ثوبك الناحية التي ترى انه قد اصابها حتى تكون على يقين من طهارتك تمام  
 الحديث وهمنا ايضا لا يمكن حمل اليقين على يقين طهارة الثوب والشك على  
 الشك في نجاسة الثوب بلا معارض اصل لما مر وفي الكافي في باب السهو  
 في الفجر والمغرب والجمعة في الصحيح عن زرارة عن احدهما عليه السلام قال  
 قلت له من لم يدرك في اربع هو امر في ثنتين وقد احوز ثنتين قال يركع ركعتين  
 الى ان قال ولا ينقض اليقين بالشك ولا يدخل الشك في اليقين ولا يخطئ  
 احد ما بالآخر ولكنه ينقض الشك باليقين ويتوكل على اليقين فيبني عليه  
 ولا يتبدل بالشك في حال من الحالات ودلالته على العموم غير خفية وفي  
 التهذيب عن بكير قال قال ابو عبد الله عليه السلام اذا استيقنت انك  
 قد توضأت فاياك ان تحدث وضوءا حتى تستيقن انك قد احدثت وروى  
 حماد في الموثق عن ابي عبد الله عليه السلام قال كل شئ طاهر حتى تعلم

انه قد رقاذا ايد اعلمت لقد قدروا ما لم تعلموا فليس عليك وروى عبد الله  
 ابن سنان في الصحيح قال سال رجل ابا عبد الله عليه السلام وانا حاضرا في  
 اعياد الذي ثوبه وانا اكلنا منه يشرب الخمر وياكل لحم الخنزير فيرد على فاعند  
 قبل ان يصلي فيه فقال ابو عبد الله عليه السلام صل فيه ولا تقله من  
 اجل ذلك فانك اعترته اياه وهو طاهر ولو تستيقن بخاسة فلا بأس ان  
 تصلي فيه حتى تستيقن انه نجسه وروى ضريس في الصحيح قال سألت ابا جعفر  
 عليه السلام عن السمن والمجنين بخدة في ارض المشركين بالروم انا اكله  
 فقال اما ما علمت انه قد دخل طه المحرام فلا تأكل واما ما لم تعلم فكله حتى تعلم  
 انه حرام وروى عبد الله ابن سنان في الصحيح قال قال ابو عبد الله عليه  
 السلام كل شيء يكون فيه حراما وحوالا فهو لك حلال ابد احتى تعرف  
 المحرام بعينه فتدعه وروى سعد بن سعد انه في الموثق عن ابي عبد الله  
 عليه السلام قال سمعته يقول كل شيء هو لك حلال حتى تعلم انه حرام بعينه  
 فتدعه من قبل نفسك وذلك مثل الثوب الذي يكون قد اشتريته  
 وهو سرقة او المملوك عندك ولعله حرا باع نفسه او خدع فبيع او قهرا وامرأة  
 تحتك وهي اختك او رضيعتك والاشياء كلها على هذا حتى يستبين لك  
 غير ذلك او تقى مرية البينة وروى بعدة طرق عن الصادق عليه السلام  
 كل ماء طاهر حقيقي يستيقن انه قد رقا لا يقال هذه الاخبار الا خيرة انا تدل  
 على حجية الاستصحاب في مواضع مخصوصة فلا تدل على حجية على  
 الاطلاق لا نقول الحال على ما ذكرت من ورد ما في موارد مخصوصة

الا ان العقل يحكم من بعض الاخبار الدالة على جحيم مط ومن حكم الشارع  
 في مواضع مخصوصة كثيرة كحكمه باستصحاب الملك وجواز الشهادة به حتى  
 يعلم الرافع والبناء على الاستصحاب في بقاء الليل والنهار وعدم جواز قسمة  
 تركبة الغائب ولو مضى زمان يظن عدم بقاءه وعدم تزويج زوجته وجواز  
 عتق العبد الا بقاء من الكفارة الى غير ذلك مما لا يحصى كثرة بان الحكم في  
 خصوص هذه المواضع بالبناء على الحالة السابقة ليس لمخصوص هذه المواضع  
 بل لان اليقين لا يرفض الا يقين مثله وينبغي ان يعلم ان العمل بالاستصحاب  
 شروطاً الاول ان لا يكون هناك دليل شرعي اخر يوجب انتفاء الحكم الثابت  
 او لا في الوقت الثاني والا فيتعين العمل بذلك اجماعاً الثاني ان لا يحدث في  
 الوقت الثالث امر يوجب انتفاء الحكم الاول فالعامل بالاستصحاب ينبغي  
 غاية الملاحظة في هذا الشرط مثلاً في مسألة من دخل في الصلوة بالتيمة  
 فوجد الماء في اثناء الصلوة ينبغي للقاتل بالبناء على تيممه وتمام الصلوة  
 للاستصحاب ملاحظة المضل لدال على ان التمكن من استعمال الماء  
 ناقض للتيمم هل هو مطلق او عام بحيث يشمل هذه الصورة او لا فان كان  
 الاول فلا يجوز العمل بالاستصحاب لانه حينئذ يرجع الى فقد الشرط الاول  
 حقيقة والا فيصير التمسك به وفي مسألة من طلق الزوجة المرضعة ثم تزوجت  
 بعد العدة يزوج اخر وحلت منه ولم ينقطع بعد لبنها فالحكم بان اللبن  
 للزوج الاول للاستصحاب كفاضه المحقق في الشرايع وغيره يتوقف على  
 ملاحظة ما دل على ان لبن المرأة الحاصل من الذي حلت منه هل يشمل



معلوم وليس مثل التمسك بهذا الاستصحاب الامثل من تمسك على وجود  
 عمرو في الدار في الوقت الثاني باستصحاب بقاء الضاحك المتحقق بوجود  
 زيد في الدار في الاول وفساده غنى عن البيان الخامس ان لا يكون هناك  
 استصحاب آخر في امر ملزوم لمدمر ذلك المستصحب مثالا اذا ثبت في الشرع  
 ان المحكم يكون الحيوان ميتة يستلزم الحكم بنجاسة المايح القليل الواقع  
 ذلك الحيوان فيه لا يجوز الحكم باستصحاب طهارة الماء ولا نجاسة الحيوان  
 في مسألة من رمى صيدا اصاب ثرو حده في ماء قليل يمكن استناد موة  
 الى الرمي والى الماء وانكره من الاصحاب ثبوت هذا التلازم وحكمه بكلا  
 الاصلين بنجاسة الصيد وطهارة الماء لكن قد عرفت سابقا ان طهارة  
 الاثياء ليست بالاستصحاب في وقت بل بالاصل بمعنى القاعدة المستفاد  
 من الشرع وكذا النجاسة قبل ثبوت الرفع الشرعي لان الحكم وقع في الاختيار  
 في بيان تطهير الجنب بالغسل في الثوب واليدن والاثام واعادة الصلوة  
 قبله وهو صريح في بقاء النجاسة الى حين الغسل فيكون بقاء النجاسة الى  
 حين الغسل فيكون بقاء النجاسة الى حين الغسل مدلول الاخبار  
 فلا يكون بالاستصحاب وكذا وقع الامر باهراق الماء القليل الجنب والنخ  
 الظاهر في الدوام عن التوضي والشرب من الماء الجنب وهو كالصريح  
 في استمرار النجاسة وورد الامر في حق المربية البصبى بغسل قيصها في  
 اليوم مرة وورد النخ عن الصلوة في الثوب المشتري من المضرا في  
 قبل غسله وتجبهم في صحبة محمد بن اسماعيل ابن بزيع حين سئل

عن الارض والسطح يصيب البول او ما اشبهه هل تطهر الشمس من غير ماء  
قال كيف تطهر من غير ماء الى غير ذلك مما يدل على بقاء نجاسة واذا كان  
بقاء النجاسة الى حين المطهر الشرعي منصوصاً من الروايات فكيف يمكن  
القول بانه بالاستصحاب ففي بعض الامثلة المذكورة في شرائط الاستصحاب  
قد انضم اليه امر اخر من الادلة وهو الاصل بمعنى القاعدة فالامثلة للتوضيح  
وقد يمكن اشتراط شروط اخر غير ما ذكرنا لكن الجميع في الحقيقة يرجع الى  
انتفاء المعارض وعدم العلم والظن بالانتفاء قال المدقق الاسترادي  
في الفوائد المكية بعد ايراد الاخبار الدالة على الاستصحاب المذكور  
لا يقال هذه القاعدة يقتضي جواز العمل باستصحاب احكام الله تعالى كما  
اليه المفيد والعلامة من اصحابنا والشاذلية قاطبة ويقتضي بطلان قول  
اكثر علماءنا والحنفية بعد وجواز العمل به لاننا نقول هذه شبهة عجز عن  
جوابها كثير من فحول الاصوليين والفقهاء وقد اجبنا عنها في الفوائد  
المدنية تارة بما لمخصه ان صور الاستصحاب المختلف فيها عند النظر  
الدقيق والتحقيق راجعة الى انه اذا ثبت حكم بخطاب شرعي في موضع  
في حال من حالات تجريبه في ذلك الموضع عند زوال الحالة القديمة  
وحدوث نقيضها فيه ومن المعلوم انه اذا تبدل قيل موضوع المسئلة  
بنقيض ذلك القيد اختلف موضوع المسئلتين فالذي سموه استصحاباً  
راجع بالحقيقة الى اسراء حكم الى موضوع اخر يقيد به بالذات  
ويؤثره بالقيد والصفات ومن المعلوم عند الحكماء ان هذا المعنى

غير معتبر شرعا وان القاعدة الشريفة المذكورة غير شاملة له وتارة  
 بان استصحاب الحكم الشرعي وكذا الاصل اى الحالة الذى خلته التهمة ونفسه  
 كان عليها انما يعمل بما المرئى يظهر مخرج عنها وقد ظهر في محال النزاع بيان  
 ذلك انه تواترت الاخبار عنهم عليهم السلام بان كل ما يحتاج اليه الـ  
 يوم القيمة ورد فيه خطاب وحكم حتى ارش الخدش وكثير ما ورد مخزون  
 عند اهل الذكرو عليه السلام فلو انه ورد في محال النزاع احكام مخزون لانها  
 بعينها وتواترت الاخبار عنهم عليهم السلام بمجوع المسائل في ثلث بين  
 رسله وبين غيبه اى مقطوع به لا ريب فيه وما ليس هذا الا اذا ورد في  
 التوقف في الثالث انتهى كلامه بالعاطفة ولا يخفى عليك ضعف هذين الجوابين  
 اما الاول فلا يـ ظاهر ان مورد الروايات بعدم نقض الشك اليقين انما  
 هو اذا تغير وصف الموضوع بان يعرض له امر يجوز العقل رفضه به كالخفقه  
 والخفقتين للوضوء وظن اصابة الجفاسة لطهارة الثوب وليس الذي  
 الثوب ونحو ذلك فان سلم بتبدل وصف الموضوع في هذه المواضع تكون  
 الاخبار المذكورة حجة عليه والا فحق لا يتمسك بالاستصحاب الا فيما علم  
 وجود امر في وقت وتجدد في وقت اخر امر يجوز العقل ان يكون رافعا  
 للاول لا فيما ترتب حكم على امر موصوف بصفة بحيث يكون الحكم مرتبا  
 على الموكب من الموصوف والصفة جميعا ثم زالت الصفة في الوقت الثاني  
 فلما لا يحكم ببقاء ذلك الحكم في الوقت الثاني وهو ظاهر واما الثاني فلا  
 لان سلم انه داخل في الشبهة بل هو داخل في البين رسله لان الاخبارا

ان كان كما ذكرتم  
 كما علمت جميعا فالحكم  
 ان خبرهم المذكور في  
 كلام اهل الصفة بل  
 محبات الكتاب و

ان كان قال ان  
 ليس من العقل في  
 وانما اردت بالتدليل  
 الصفة التي لا تدل في  
 الحكم سبيل

بأن المحكم السابق باق الى ان يعلم زواله ولا يزال بسبب الشك وهذا المظهر  
 وقال هذا الفاضل في القوائد المدنية في اغلاط المتأخرين من الفقهاء  
 من جملتها ان كثير منهم زعموا ان قوله عليه السلام لا ينقض يقين بالشك  
 ابداً وانما تنقضه بيقين أخر جارف فنس حكمه تعالى ومن جملتها ان بعضهم  
 توهموا ان قوله عليه السلام كل شئ طاهر حتى تستيقن انه قد زرع يورث صورة  
 الجهل بحكم الله تعالى فاذا لم يعلم ان نطفة التمر طاهرة او نجسة فحكم  
 بطهارتها ومن المعلوم ان مرادهم عليها السلام ان كل صنف فيه طاهر  
 وفيه نجس كالدم والبول واللحم والماء واللبن والحجبن مما لم يميز الشارع  
 بين فرديه بعلامة فهو طاهر حتى تعلم انه نجس وكذلك كل صنف فيه  
 حلال وحرام مما لم يميز الشارع بين فرديه بعلامة فهو لك حلال حتى تعلم  
 المحرم بعبئته فتدعه انتم كلامه ولا يخفى عليك ما في كلامه فان قوله عليه  
 السلام كل شئ طاهر حتى يستيقن انه قد زرع عام شامل لما اذا كان الجهل  
 بوصول الغفاسة او بانه في الشرع هل هو طاهر او نجس مع ان الاول  
 يستلزم الثاني للجاهل فان المسلم اذا امار ثوبه للذي الذي يشرب الخمر  
 ويأكل لحم الخنزير فحرقه عليه فهو جاهل بان مثل هذا الثوب الذي  
 هو مظنة الغفاسة هل هو بما يجب التنزه عنه في الصلوة وغيرها مما يشترط  
 بالطهارة اولا فهو جاهل بالحكم الشرعي مع انه عليه السلام قرر في الجواب  
 قاعدة كلية بان ما لم يعلم غفاسة فهو طاهر والفرق بين الجهل بحكم  
 الله تعالى اذا كان تابعا للجهل بوصول الغفاسة وبينه اذا لم يكن كذلك





مخصص بما دل على لزوم الفحص عن المعارض في حق المجتهد في نفس الحكم  
حتى يجوز له الحكم بالطهارة وراعيًا بالتزام لزوم الفحص سواء جهل بأصل  
النجاسة أو إصابته إذا كان موجبًا للجهل بحكم الله لأنه من قبيل الاحتياط  
فمن علم أن ظن النجاسة لا اعتبار به شرعًا لا يلزم الفحص عن ثوبه هل  
إصابته النجاسة أو لا وقد دل عليه بعض الروايات ومن لم يعلم ذلك  
وظن بنجاسة ثوبه لا يبعد أن يقال أنه يلزمه السؤال إن كان عاميًا أو  
عن أنه هل ورد الشرع باجتناب مثل ذلك أو لا إن كان مجتهدًا أو  
أعلم أن الشهيد الأول قال في قواعد النجاء على الأصل وهو استصحاب  
ما سبق أربعة أقسام أحدها استصحاب النفي في الحكم الشرعي إلى أن  
يرد دليل وهو المعبر عنه بالبرائة الأصلية وثانيها استصحاب حكم  
العموم إلى وجود مخصص وحكم النقص إلى ورود ناسخ وهو أنما لم يبعد  
استقصاء البحث عن المخصص والناسخ وثالثها استصحاب حكم ثبت  
شرعًا كالمالك عند ثبوت سببه وشغل الذمة عند آلاف ماله والتزام  
إلى أن يثبت رافعه وأربعها استصحاب حكم الإجماع في مواضع النزاع  
كما يقول الخارج من غير السبيلين لا ينقص الوضوء للإجماع على أنه  
متطهر قبل هذا الخارج فيستصحب إذا الأصل في كل متحقق دوامه  
حتى يثبت معارضه والأصل عديمه ومثله قال الشهيد الثاني في كتاب  
تمهيد القواعد ولا يخفى عليك الحال في القسم الأول فإنه قد وثق فصلًا  
وعرفت أيضًا أن الثاني ليس من الاستصحاب وأما الثالث فهو الاستصحاب

[illegible]

ولكن الفائدة في قوله استصحاب حكم شرعي ثبت شرعا وتقييد الثبوت  
 بالشرع غير ظاهرة لهم وادلة الاستصحاب على ما مر فتأمل وأما الرابع  
 فيجوز فيه ما يجري في الثاني من خروجه عن الاستصحاب ان كان الجمع عليه  
 الثبوت مطلقا والا فلا يجوز الاستصحاب وما قد يستدل في بعض المسائل  
 بان هذا الحكم ثابت بالاجماع والاجماع انما هو هذا الوقت الخاص فلا دليل  
 عليه فيما بعده فلم يكن الحكم فيما بعده ثابتا فهو غير منقطع فانه يجب للتفتيش  
 عن متن الحكم الجمع عليه هل هو محدود الى وقت او حال او هو مط غير  
 محدود فان كان الاول فالاستدلال صحيح والا فلا يجدي تحقق الخلاف  
 في وقت اذا كان متن الاجماع غير محدود لانه يصير حجة على المخالف ثم  
 اعلم ان حجية الاستصحاب والعمل به ليس مذهب الفقيه والعلامة فقط  
 من اصحابنا بل الظاهر انه مذهب الاكثر فان من تتبع كتب الفروع في  
 ابواب العقود والايقاعات يظهر عليه ان مداره في الغالب على الاستصحاب  
 يشهد بذلك شرح الشرايع للشهيد الثاني و قد صرح الشهيد الاول  
 في قواعد باختياره في مواضع منها قاعدة اليقين ونسب الشهيد  
 الثاني اختياره في تهديد القواعد الى اكثر المحققين حيث قال قاعدة  
 استصحاب الحال حجة عند اكثر المحققين وقد يعبر عنه بان الاصل  
 في كل حادث تقديره في اقرب زمان وبان الاصل بقاء ما كان على  
 ما كان **الباب الخامس** في التلازم بين الحكمين فانه اذا  
 تلازم حكمين وتحقق احدهما فانه يدل على تحقق الحكم الآخر والتلازم

في الاستصحاب  
 انما هو في قوله لا بد من  
 انما هو في قوله لا بد من  
 انما هو في قوله لا بد من  
 انما هو في قوله لا بد من

قد يكون مستفاد من الشرع كتنال من القصر في الصلوة والانتظار في الصوم  
 في السفر المستفاد من قوله **م** اذا افطرت قصرت واذا اقصرمت افطرت  
 وقد يكون مستفاد من حكم العقل كما يقال ان الامر بالشئ في وقت معين  
 لا يزيد عليه يستلزم عدم الامر بضده في ذلك الوقت بعينه <sup>للتكليف</sup> والا لزم  
 بالاطلاق وهو قبيح عقلا مع قطع النظر عن كونه متصوفا ايضا وهذا القسم  
 ما يتوقف حكم العقل فيه على وجود الخطاب الشرعي ويندرج فيه أمور  
 بحسب الظاهر فحقن نذكرها ونبين ما هو الحق في كل منها الأول مقدمة الواجب  
 وقد وقع الخلاف في ان وجوب الشئ هل يستلزم وجوب مقدمته اي  
 ما يتوقف عليه ذلك الشئ او لا فنقول التلازم مطلقا وقيل لا مطلقا  
 وقيل به اذا كانت المقدمة سببا لا غير وقيل به اذا كان شرطا شرعيا  
 لا غير والآول مذهب اكثر القدماء والمحققين ولكن ادلتهم المنقول  
 مما لا يمكن التعويل عليها الضعف كما يقال على تقدير جود وجوب المقدمة  
 يكون تركها جازا فاذا تركت فان بقى التكليف بذى المقدمة حينئذ كان  
 تكليفا بالاطلاق والافيلزم خروج الواجب عن كونه واجبا وهو محذور وهذا  
 الدليل علة ادلتهم وعليه يدور اكثر ادلتهم والجواب ان هذا الواجب  
 لا يخلو اما ان يكون موقتا او لا وعلى الاول فان تنصتق الوقت بحيث لو انة  
 بالمقدمة لا يمكن الاتيان بذى المقدمة الا فيما بعد وقته كما يحج في الحرم  
 مثلا فغتنار عدم بقاء التكليف قوله يلزم خروج الواجب عن كونه واجبا  
 قلنا نعم يلزم ان لا يكون الواجب الموقت واجبا بعد وقته ولا فساد فيه فان

الحج مثلاً في غير ذي الحجة ليس واجباً فان قلت نحن نقول من استطاع الحج وترك المشي اليه بغير عذر وطلع عليه هلال ذي الحجة وهو في بلدة بعيدة لا يمكنه ادراك الحج في هذه السنة ان وجب عليه الحج في هذه السنة يلزم تكليفه بالمعاداة والا يلزم خروج الواجب في وقته عن الوجوب قلت لما كان وقوع الحج في هذه السنة في وقته مع عادة فالتكليف به حينئذ يؤل الى التكليف بايقاعه فيما بعد وقته فاختار عدم بقاء التكليف حينئذ وليس الاخراج الواجب بعد وقته عن الوجوب ولا استقالة فيه بل تحقق الاثر حينئذ وان كان الوقت متسعاً ولو يكن الواجب موقفاً فاختار بقاء التكليف وليس تكليفنا بالحمل لانه يمكن الاتيان بالمقدمة بعد على انه يمكن جريان هذا الدليل على تقدير وجوب المقدمة ايضاً اذا تركها المكلف فتأمل واستدل ابن الحاجب على وجوب الشرط الشرعي بانه لو لم يجب لكان الاتي بالشرط فقط اتياً بجميع ما امر به فيجب ان يكون صحيحاً فيلزم خروج الشرط الشرعي عن كونه شرطاً والجواب منع الشرطية لان المتأخر عن الشرط لا يتأتى الا بفعل الشرط فليس اتياً بجميع ما امر به على تقدير عدم الاتيان بالشرط لقوة وصف التأخر في الشرط حينئذ وهذه المسئلة يادلتها من الطرفين مذكورة في كتب الاصول كالمعالوم وغيره والمعتز من مستظهر من الجانبين الا ان المتتبع بعد الاطلاع على المدح والذم الوارد في الاخبار لا يكتفي بالقراءة على فعل مقدمة الواجب وتركها يحصل له ظن قوي بوجوب مقدمة الواجب مطوعاً علموا انه قد تطلق المقدمة على ما يكون لا تياً

بالواجب حاصل في ضمن الاثنيان بما و كانه لا خلاف في وجوب هذا القصر  
 من المقدمة لانه حين الاثنيان بالواجب بل هو منصوص في بعض الموارد  
 كالصلوة الى اربع جهات عند اشتباه القبلة والصلوة في كل من الثوبين  
 عند اشتباه الطاهر بالخبيث وغير ذلك ولما ضعف ادلتهم المذكورة  
 على وجوب مقدمة الواجب فلا فائدة في التعرض بحال مقدمة الشئ  
 والمحرم والمكروه والثاني النهي عن الشئ عند الامر بصند الخاص وقد  
 اختلف في ان الامر بالشئ هل يستلزم النهي عن صند الخاص او لا  
 بعد الاتفاق على النهي عن الصند العام اى ترك الواجب وادلة الاستلزام  
 ضعيفة كما لا يخفى على من له ادنى تدبر فلا فائدة في ذكر ما لا يحق عدم  
 الاستلزام للأصل ولانه لو كان كذلك لتواتر لانه من الامور العامة  
 المبسوط على ما قال الشهيد الثاني انه لو كان كذلك لويحقق اباحة السفر  
 الا لا وحده الناس لتصادف غالباً بالتفصيل العلوم الواجبة بل لما  
 الانسان عن شغل الذمة بشئ من الواجبات الفورية مع انه على  
 التقدير موجب لبطالان الصلوة الموسعة في غير آخر وقتها ولبطلان  
 النوافل اليومية وغيرها فلو كان الامر بالشئ مستلزماً للنهي عن صند الخاص  
 لتواتر عنهم عليهم السلام النهي عن اصدار الواجبات من حيث كونه  
 والثالث باطل على انه لو قيل احاداً ايضاً وبعض المتأخرين فلياً المباركة  
 في الدعوى قال الامر بالشئ يستلزم عدم الامر بصند الخاص والامر بالكليف  
 بالمال فيطلب النهي عن اذ كان حياً وفيه بيان ان كونه مستلزماً

على ان يكون مستلزماً  
 في كل من الثوبين  
 عند اشتباه الطاهر  
 بالخبيث وغير ذلك  
 ولما ضعف ادلتهم  
 المذكورة على وجوب  
 مقدمة الواجب فلا  
 فائدة في التعرض  
 بحال مقدمة الشئ  
 والمحرم والمكروه  
 والثاني النهي عن  
 الشئ عند الامر  
 بصند الخاص وقد  
 اختلف في ان الامر  
 بالشئ هل يستلزم  
 النهي عن صند  
 الخاص او لا بعد  
 الاتفاق على النهي  
 عن الصند العام  
 اى ترك الواجب  
 وادلة الاستلزام  
 ضعيفة كما لا  
 يخفى على من له  
 ادنى تدبر فلا  
 فائدة في ذكر ما  
 لا يحق عدم  
 الاستلزام  
 للأصل ولانه  
 لو كان كذلك  
 لتواتر لانه  
 من الامور  
 العامة  
 المبسوط على  
 ما قال الشهيد  
 الثاني انه لو  
 كان كذلك  
 لويحقق  
 اباحة السفر  
 الا لا وحده  
 الناس  
 لتصادف  
 غالباً  
 بالتفصيل  
 العلوم  
 الواجبة  
 بل لما  
 الانسان  
 عن شغل  
 الذمة  
 بشئ  
 من  
 الواجبات  
 الفورية  
 مع انه  
 على  
 التقدير  
 موجب  
 لبطالان  
 الصلوة  
 الموسعة  
 في غير  
 آخر  
 وقتها  
 ولبطلان  
 النوافل  
 اليومية  
 وغيرها  
 فلو كان  
 الامر  
 بالشئ  
 مستلزماً  
 للنهي  
 عن صند  
 الخاص  
 لتواتر  
 عنهم  
 عليهم  
 السلام  
 النهي  
 عن اصدار  
 الواجبات  
 من حيث  
 كونه  
 والثالث  
 باطل  
 على انه  
 لو قيل  
 احاداً  
 ايضاً  
 وبعض  
 المتأخرين  
 فلياً  
 المباركة  
 في الدعوى  
 قال الامر  
 بالشئ  
 يستلزم  
 عدم الامر  
 بصند  
 الخاص  
 والامر  
 بالكليف  
 بالمال  
 فيطلب  
 النهي  
 عن اذ  
 كان  
 حياً  
 وفيه  
 بيان  
 ان كونه  
 مستلزماً



من وقتها الا بمقدار فعل احدهما فينبذ ان وجب كل منهما معا في  
 هذا الوقت يكون تكليفا بالحال ولا يعيدى امكان ايقاعهما قبل هذا الوقت  
 لان الفرض انه فات قلت وجوبهما في هذا الوقت بالايجاب السابق الذي  
 نسبة الى اول الوقت ووسطه واخره نسبة واحدة فكلا يتوهم التكليف  
 بالحال في الاولين فكذا في الآخر وآما في المضيقين الغير الموقتين كازالة  
 النجاسة من المسجد واداء الدين مثلا اذا اتصدا فانقول اول وقت وجوبها  
 قبل ان يمضي زمان يمكن فعل احدهما فيه لا يجوز ان يكون كلاهما واجبا  
 عينيا للزوم التكليف بالحال بل يكون وجوبهما حينئذ تخيرا يا ان لو يكن  
 بينهما ترتيب ولا يمكن الاستدلال على النهي عن احدهما بسبب الامر بالآخر  
 لما عرفت تساوي في الاهمية او لا واما اذا مضى من اول وجوبهما بقدر فعل  
 احدهما ففيه احتمالان المذكوران كون وجوبهما في كل جزء من الزمان تخيرا  
 لكن مع تحقق الاثر على ترك ما تركه منهما بسبب تقصيره في التأخير مع امكان  
 فعله سابقا وكون وجوبهما في كل جزء حتميا بالنظر الى ما بعده اخص عدم  
 جواز تأخيرهما بالنظر الى ما قبله لا مكان فعلهما قبله وعلى اي تقدير فلا يمكن  
 الاستدلال على النهي عن احدهما بسبب الامر بالآخر آما على الاول فلان  
 الامر باحدهما على التخيير لا هما معا حتى يتوهم التكليف بالحال لكن مع تحقق  
 الاثر بترك ما تركه لتقصيره بتأخير واما على الثاني فلما عرفت فتأمل  
 وآما في الموضع مطلقا والموقت المضيئ فقد يتوهم ان هذا الوقت  
 المضيئ لما صار متعينا لوقوع هذا الواجب المضيئ فيه خرم من ان يكون





لكان هذا الكلام مشتتاً على التناقض مع انه ليس كذلك ضرورة ولا يجوز  
 هذا في الواجبين الموقنين المصنفين لانه لا يمكن للتكليف بما الخلاص من الاثر  
 على هذا التقدير بخلاف ما نحن فيه لانه يمكن ترك النافلة فان قلت اذا  
 علم الشارع ان فعل هذا النافلة مما لا ينفك عن العصيان يقيم منه طلبها  
 قلت الموجب للعصيان هو ارادة ترك الواجب واستحباب هذه النافلة  
 انما هو على تقدير تحقق هذه الارادة فكانه قال ان اخترت ارادة هذا الواجب  
 فلا اطلب منك شيئاً غيره وان اخترت عدم فعل هذا الواجب فقد  
 عصيت ولكن حينئذ اطلب منك هذا المندوب فان قلت هذا ارفع  
 كون التكليف بما معاني حال واحدة قلت نحن ننزل الخطاب الوجوبي و  
 الاستحباب لو ورد على هذا المعنى فلا يمكن الاستدلال على بطلان الاستحباب  
 بسبب الخطاب الوجوبي على انه على تقدير ارادة عدم الواجب يقع التكليف  
 بما معاني ما مل اذا عرفت هذا فاستحباب شئ في وقت يكون بعض ذلك  
 الوقت وقت الواجب مضيق يكون جائزاً بالطريق الاولى اذ يمكن حينئذ  
 انفكاك الفعل المستحب عن العصيان بخلاف الاول فانه لا ينفك عن العصيان  
 وان لم يكن هو الموجب له بل الموجب سوء الاختيار واعلم ان من قال بان  
 الامر بالشئ يستلزم النهي عنه انما يقول به في الواجب المصنف كما صرح  
 به جماعة اذ لا يقول عاقل بانه اذا زالت الشمس مثلاً حرم الاكل والشرب  
 والنوم وغيرها من اضداد الصلوة قبل فعل الصلوة ثم اعلم ان ايراد  
 مقدمة الواجب والنهي عن الضد في هذا القسماً انما هو اذا لم يكن وجوب

المقدمة وتحريم الضد على القول به من باب دلالة اللفظ كما قيل به ولكنه  
 بعيد على هذا القول ايضاً ولما كان ادلة اقتضائ الامر بالشئ النفي عن الضد  
 ضعيفة فالاولى عدم التعرض لان النفي عن الشئ هل يقتضي الامر بعينه او لا  
 وهل استقباب الشئ يقتضي كراهة ضده وبالعكس او لا والثالث المنطوق الغير  
 الصريح وهو ما لم يوضع له اللفظ بل يكون مما يلزم لما وضع له اللفظ وهو اقسام  
**الاول** ما يتوقف صدق المعنى او صحته عليه ويسمى بدلالة الاقتضاء  
 فالصدق بخورفع عن ائمة الخطاء والنسيان فانه صدقه يتوقف على تقدير  
 المواخذة لوقوعهما عن غير المعصوم عليه السلام والصحة بخوروا سئل  
 القرية وجبة هذا القسوة ظاهرة اذا كان الموقوف عليه مقطوعاً به **الثاني**  
 ما يقتضي بحكمه وجه يفهم منه انه علة لذلك الحكم فيلزم جريان هذا  
 الحكم في غير هذا المورد ما اقترنت به ويسمى بدلالة البينة والايماء بخور له عليه  
 السلام اعتق رقية حين قال له الاعرابي واقعت اهل في شهر رمضان  
 فانه يعلم منه ان حلة وجوب العتق هي الواقعة فيجب في كل موضع تحققت  
 وهو حجة اذا علم العلية وعدم مدخلية خصوص الواقعة فان مبداء  
 الاستدلال في الكتب الفقهية عليه وهذا امر اذ الحق في الاعتبار حيث  
 بجهة تنقيح المناط القطعي كما اذا قيل له عليه السلام صليت مع الجماعة  
 فيقول عليه السلام احد صلواتك فانه يعلم منه ان علة الاعادة هو الخاتمة  
 في البدن او الثوب ولا مدخلية لخصوص المصلي او الصلوة **الثالث**  
 ما لم يقصد من الكلام ولكن يلزم المقصود بخور له تعالى وطلوع ضالمة

ع  
 كلف على العلية بما فيها  
 الى الامام من اقتران  
 بجواب بسوال فاجاب  
 لاداء على العلية بغير التوقف  
 فلهذا جاز ان لا يتوقف  
 اذ هو المظهر من ان  
 لما قيل السلام على  
 من ادعى في حق غيره  
 انج

ثلثون شهرا مع قوله تعالى وفصاله في عامين علم منه ان اقل مدة الحمل ستة  
 اشهر فان المراد في الاول بيان حق الوالدة وتبناها وفي الثانية بيان مدة  
 الفصول فلزم منها العلم باقل مدة الحمل ويسمى بدلالة الاشارة وحجية ظاهراً  
 اذا كان اللازم قطعياً الرابع المفهوم وينقسم الى موافقة ومخالفة لأن  
 حكم غير المذكور ما موافق المذكور نفيًا وايجابًا ولا ولا الاول الاول والثاني  
 الثاني والاو يسمى بفحوى الخطاب ولحن الخطاب وضرب له امثلة منها  
 قوله تعالى ولا تقل لها آث ولا تظهرها فانه يعلم من حال التافيف وهو محل  
 النطق حال الضرب وهو محل غير النطق وهما متفقان في الحرمة ومنها  
 قوله تعالى ومن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً  
 يره ومنها قوله وان من اهل الكتاب من ان تامنه بقنطار يوده اليك  
 ومنهم من ان تلمنه دينار لا يوده اليك فانه يعلم منه عجائز ما فوق  
 الذرة في الاول وتادية ما دون القنطار في الثاني وعدم ما فوقه في الثاني  
 فهو تنبيه بالادنى الى الاقل مناسبة على الاعلى الى الاكثر مناسبة وهو  
 حجة اذا كان قطعياً اي يكون التعليل بالمعنى المناسب كالاكرام في منع  
 التافيف وعدم تضييع الاحسان والاساوة في الجزاء والامانة في اداء  
 القطار وعدمها في اداء الدينار بكونه اشد مناسبة للفرع والاهل  
 قطعياً كلامثلة المذكورة واما اذا كانت ظنينية فهو ما يرجع الى القياس  
 المضمرة كما يقال يكره جلوس المعبوب الصائم في الماء لاجل ثبوت  
 كراهته جلوس المرأة الصائمة في الماء ويقال اذا كان الفخايف خافياً

الغوس توجب الكفارة فالغوس اولى لعدم يتيقن كون العلة في الاول  
 جذب الماء بالفرج وفي الثاني الزجر والثاني اقسام الاول مفهوم الصفة  
 نحو في الغنم السائمة زكوة ومفهوم في الزكوة عن المعلومة الثاني مفهوم  
 الشرط نحو اذا بلغ الماء كرا العجل خبثا مفهوم نجاسة ماء القليل الثالث  
 مفهوم الغاية مثل ولا تغل له من بعد حقة تنكح زواجا غيره مفهوم انها  
 اذا نكحت زواجا غيره تغل الرابع مفهوم العدة الخاض مثل فاجلدوهم  
 ثمانين جلدة مفهوم عدم وجوب الزائد على الثمانين الخامس مفهوم  
 المحصر مثل المنطق زيد مفهومه نفي الانطلاق عن غيره وعد بعضه مفهوم  
 الاستثناء ومفهومه اتمام الحق ان دلالتها على ما يفهم منها من المنطق  
 على تقدير ثبوت ان اتمام معنى ما والا على تقدير كونه بمعنى ان التاكيد  
 وما الزائدة فلا مفهوم له اصلا وذلك لان المنطوق ما دل عليه اللفظ  
 في محل النطق اى يكون حكما للذكر وحالا من احواله سواء ذكر ذلك الحكم  
 ونطق به او لا والمفهوم بخلافه ولا يخفى انا اذا قلنا ما جاء القوم الا زيدا  
 ففي الجيئة عما ازيد من القوم ما نطق به وكذا ما جاء الا زيدا لان  
 المقدركا المذكور السادس مفهوم الزمان والمكان مثل افعل في  
 هذا اليوم او في هذا المكان ومفهومه نفي الفعل في غير ذلك الزمان  
 والمكان وقد وقع الخلاف في حجية المفهوم باقسامه فالسيد المرتضى وجاه  
 من العامة ايضا انكروا حجية جميع اقسامه والشيم الطوسي قال بحجية  
 مفهوم الصفة وما الى الشهيد وبه قال اكثر العامة والظاهر ان من

قال بمفهوم الصفة يمتزف بحجية مفهوم الشرط والغاية والزمان والمكان  
لأن الأولين أولى منه والآخرين في معناه ومختار المرتضى به قوى ولما كان  
حجية مفهوم الغاية اقوى من باقى الأقسام فنحن نتكلم فيه ويظهر منه حال  
البواقي من غير تأمل فنقول لنا ان قول القائل صوموا الى الليل لا يدل  
على نفي وجوب صوم الليل بوجه اما المطابقة والتضمن فظاهر وآما  
الالتزام فلانه لا ملازمة بين وجوب صوم النهار وعدم وجوب صوم  
الليل وهو ظاهر فان قلت نحن ندعى ان مفهوم الغاية ونحوه ما يلزم  
المنطوق لزوما غير باين كوجوب مقدمة الواجب ونحوه ولهذا ادعينا  
في الأدلة العقلية قلت ليس ههنا ما يوجب القول بالمفهوم كما ستعرف  
من ضعف أدلة الخصم وأجتمعت الخصم بوجوه ضعيفة أقولها ان التعليق  
على الغاية والشرط والصفة وغير ما يجب ان يكون لفائدة والفائدة  
هي مخالفة حكم المذكور للسكوت عنه لان الاصل عدم غيرها  
من الفوائد وهي امور الأول ان يكون قد خرج عن حيز الاصل مثل بركم  
الآلة في مجوركم فان الغالب كون الرأى في المجور فتيد لذلك لان  
حكم الآلة ليس في المجور بخلافه الثالث ان يكون لسؤال سائل عن المذ  
أو المحادثة مخصوصة به مثل ان يسأل هل في الغنم السائمة زكاة  
فيقول في الغنم السائمة زكاة او يكون الغرض بيان ذلك لمن له السائمة  
دون المعلومة الثالث ان يكون الصلحة في السكوت عن السكوت  
عنه وعدم الاعلام حالة الرابع غير ذلك من الفوائد المذكورة في

المطولات فالخالفه مما لا يحتاج الى القرينة بخلاف الفوائد الاخرى فانها محتاجة  
الى القرائن الخارجية فيصير عند عدم القرينة من قبيل اللفظ المردد  
بين المعنى الحقيقي والمجازي فظ انه محمول على المعنى الحقيقي عند التجرد عن القرينة  
والجواب ان هذه الفوائد كلها متساوية في الاحتياج الى القرينة وليس  
للمخالفة المذكورة رجحان على غيرها من الفوائد لاجل عليه عند عدم ظهور  
القرينة بل يمكن ان يقال ان الفائدة الثالثة وهي الصلحة في عدم الاخلاص  
راجحة على غيرها سيما في كلام الائمة صلوات الله عليهم فظهر بطلان ادعاء  
اللزوم والغير البين بين المفهوم المنطوق و آنچه صاحب المعال على الدلالة  
الاتزامية في مفهوم الغاية بان قول القائل صوموا الى الليل معناه اخذ  
وجوب الصوم مجئ الليل فلو فرض ثبوت الوجوب بعد مجئ الليل لم يكن الليل  
اخر وهو خلاف المنطوق وقريب منه استدلال ابن الحاجب في مختصره  
وقال بعد ذلك في جواب السيد الزوم هنا ظاهر اذ لا يفتك تصوره  
الصوم المفيد يكون اخر الليل مثلا عند عدمه في الليل والجواب لا نسلم  
ان معناه ذلك بل معناه اريد منك الامساك الخاص في زمان اوله  
طلوع الفجر واخره الليل مثلا وظاهر ان مطلوبة الامساك في القطعية  
الخاصة من الزمان لا يستلزم عدم مطلوبة فيما بعد تلك القطعية  
بل يجوز ان يكون في ما بعدها ايضا مطلوبا موقعا لكن سكنت عنه لمصلحة  
اقتصرت ذلك فقول القائل صوموا لا يستفاد منه ان الصوم الواجب  
بذلك الخطاب انتهاء الليل وهذا لا يجدي الحضور وقوله في

في هذا الكلام ان  
الصلوة هي التي  
تستلزم الصوم  
في الزمان  
فان كان الصوم  
مطلوبا في الزمان  
فلا بد ان يكون  
مطلوبا في الزمان  
الذي هو في  
الصلوة

بيان لزوم اذلا ينفك تصور الصوم المقيد يكون آخره الليل مثلا عند  
عدمه في الليل لا ينفك ما فيه فان مدلول قول القائل صوموا الى الليل هو  
مطلوبية الصوم الى الامساك الى الليل وليس لفظه الى الليل صفة  
لصوم حتى يكون المعنى مطلوبية الصوم الموصوف بكونه منتهيا الى الليل  
مع انه على تقدير الوصفية ايضا يرجع الى مفهوم الوصف وهو ينكر فليس  
للمفهوم لزوم ذهني مع المنطوق واجته ايضا على جملة مفهوم الشرط بان  
قول القائل اعط زيدا درهما ان اكرمك يعبر في العرف مجرى قولنا الشرط  
في اعطائه اكرامك والمتبادر من هذا الاعطاء عند انتفاء الاكرام قطعا  
فيكون الاول ايضا هكذا ولا ينفك ما فيه اذ لا يلزم ان يكون ما يتبادر من  
لفظ الشرط يتبادر من المسماة في العرف مجرى الشرط بل هو قياس  
لكلام على كلام اخر من غير بيان الجامع مع ان ادعاء التبادر ايضا من  
الثاني منظوريه ثم لا يذهب عليك ان ثمة الخلاف انما تظهر اذا كان  
المفهوم مخالفا للاصل بخوليس في الغنم المعلوفة زكاة وليس في الغنم زكاة  
اذا كانت معلوفة وليس في الغنم زكاة الى ان تسوم فهل يجوز مجز هذا  
مثلا لقول بوجوب الزكاة في السائمة او لا فانكره المرتضى وقد عرفت حقيقة  
الحال واما اذا كان موافقا للاصل مخو في الغنم السائمة زكاة فان نفى  
الزكاة عن المعلوفة هو المقصود لبرائة الذمة فلا يظهر للخلاف فيه ثمة  
يستدل بها وكان المفهوم في هذا القسم لما كان مركزا في العقول بسبب  
موافقة الاصل ادعى انه حجة ومتبادر من حكم المنطوق ويؤيده ان





يلزم القول بذلك المحكم في هذا المحل الآخر لان الاصل حينئذ يصير من قبيل  
النقض على حكم كل ما فيه تلك العلة فيخرج في الحقيقة عن القياس وهذا  
مختار المحقق ايضا ولكن هذا في الحقيقة قول يفي بحجية القياس المنصوص له  
اذا حصول هذين القطعين ما يكاد يخطو في سلك الحالات الا في نقيض المناط  
على ما مر واعلم ان للعلم بالعلة عند القايين طرقا منها الضعيف عليها وله  
مراتب صريح وهو ما دل وضعا مثل للعلة كذا او لاجل كذا او كما يكون كذا  
او اذا يكون كذا او لكذا او يكذا اذا كانت الياء لسببية او فانه كذا او تنبيه  
وايما وهو ما لزم مدلول اللفظ وضابطه كل افتراض بوصف لولم يكن للتقليل  
لكان بعيدا مثل ما اثر من قصة الاعراب في كانه في جوابه قال وافقت فكفر  
وهذا القسر قد يصير قطعيا فانه اذا علم مدخلية بعض الاوصاف فخذ  
وعلى الباب في سبي نقيض المناط القطعي كما يقال ان كونه اعرابيا لا مدخل له في  
العلية اذا امكن والاعراب في حكمها واحد في الشرع وكذا كون المحل اهلا فان الزنا  
اجدر به وعند الحنفية لا مدخلية لكونه وقاعا فيكون الاكل وغيره من  
مفندات الصوم كذلك وقد يكون ظنيا احتمالا لمد مرقصد الجواب كما يقول  
العيد طلعت الشمس فيقول السيد لعقنه ومن الايام ما روى من قوله  
حين قالت له الختمية ان ابى ادركته الوفاة وعليه فريضة الحج فان حجبت  
عنه اينفعه ذلك فقال ارايت لو كان على ابيك دين فقضية كان ينفع  
ذلك قالت نعم قال فدين الله احق ان يقضى ومنه ان يفرق بين حكيم  
بوصفين مثل للراجل سهو ولل فارس سهان ومنه تقليد الحكم على الوصف

على ما مر من قولهم في قوله  
والمعنى بان القياس  
قوله كذا اذا كان كذا  
اعلم بان كذا اذا كان كذا  
معافى من بين اليا  
والا فليس من قبيل  
فالاول من قولهم  
وهو ان قوله كذا  
انتهى عن قولهم  
سواء اذا قلنا  
فان قوله كان كذا  
الفتنة بلغة من كذا  
قياس في كذا كذا  
بوجه

المناسب مثل اكرم العلماء ومنها السير والتقدير وهو حصر الاوصاف الموجودة  
 في الاصل الصالحة للتعليل في عدد ثوابطال بعضها وهو ما سئل عنه  
 يدعى انه العلة كما يقال في قياس الذرة على البر في الربوية ان الاوصاف الصالحة  
 للعلية في البر ليس الا القوت والطعم والكيل لكن القوت والطعم لا يصلح للعلية  
 فتعين الكيل ومنها تخريج المناط وهو تعيين العلة في الاصل بمجرد المناط  
 بينها وبين المحكوم في الاصل لا بالنسب فلا يغيره كالاسكار لتقريب فان النظر في  
 السكر وحكمه ووصفه يوجب العلم بكون الاسكار مناسبا لشرع التقريب وكما  
 العدل العدوان فانه بالنظر الى ذاته مناسب لشرع القصاص والمناسبات اصطلاحية  
 وصف ظاهر منضبط يحصل من ترتيب المحكوم عليه ما يصلح ان يكون مقصودا  
 للعقلاء من حصول مصلحة او دفع مفسدة وفي هذه الطريقة لا يحتاج الى  
 السير ويرد على القياس بعد الايراد المذكورة في المطولات انه قد لا يكون  
 علة المحكوم في الشيء شيئا من اوصاف ذلك الشيء كما يدل عليه قوله تعالى  
 فيظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات احلت لهم الاية وفي آية اخرى  
 حرمنا عليهم كل ذي ظفر ومن البقر والغنم حرمنا عليهم شحومها الا ما  
 ظهرهما الاية فانه يدل على ان علة تحريم هذه الاشياء عصيانهم لا اوصاف  
 تلك الاشياء فمثل الباب الخامس في الاجتهاد والتقليد  
 وفيه مباحث الاثر الاجتهاد في اللغة تحمل الجهد وهو المشقة وفي  
 الاصطلاح المشهور انه استفرغ الوسع من الفقيه في تحصيل الظن بمحكم  
 شرعي وعندى المنه الاولى في تعريفه انه صرف العالم بالمدارك واحكامها

بذكر ما يستعمل في اصطلاح  
 بذكر ما يستعمل في اصطلاح

من دون ذلك فافهم  
 من ذلك ما يستعمل في اصطلاح

في قوله من الذين هادوا  
 في قوله من الذين هادوا

نظره في ترجيح الاحكام الشرعية الفرعية قد دخل القطعيات النظرية وخرج  
 الشرعية الاصلية ولم يستعمل فيه الفقيه مع خفاء معناه ههنا والمدارك  
 قد علم كيتها وحقيقتها سابقا والمراد باحكامها احوال التعادل والترجيح  
 وسيجيئ انشاء الله تعالى وسيجى تحقيق ما يحصل بسببه العلم بالمدارك  
 الثالثة في ان الاجتهاد هل يقبل التجزية او لا بمعنى جريانه في بعض المسائل  
 دون بعض وذلك بان يحصل للعالم ما هو مناط الاجتهاد في بعض المسائل  
 دون بعض اخرو قد اختلف فيه فالأكثر علمه انه يقبل التجزية وقيل بعدمه  
 والحق الاول لوجوه الاول انه اذا اطلع على دليل مسألة بالاستقصاء فقد  
 مساوى للمجتهد المطلق في تلك المسئلة وعدم علمه بأدلة غيرها لا مدخل له  
 فيها فان قلت لا يمكن العلم بعبد من المعارض والمخصص بدون الاحاطة  
 بجميع مدارك الاحكام فمطل التساوى قلت انك اوصول الظن بعبد من المعارض  
 مكابرة بل قد يحصل العلم من العادة بالعدد فان المسائل التي وقع فيها  
 الخلاف واورد ما جمع كثير من الفقهاء في كتبهم الاستدلالية فاستدلوا  
 عليها نفيا واثباتا ما تحكم العادة بان ليس مدارك غير ما ذكره ولا اقل  
 من حصول ظن قوى متاخم من العلم فان قلت القسك في جواب اعتماد  
 المجزى على استنباطه بما واته للمجتهد المطلق قياس غير معلوم العلة  
 فيكون باطلا مع انه يمكن ان يكون العلة في المجتهد المطلق هي قدرته على  
 استنباط المسائل كلها فان القوة الكاملة ابعد عن احتمال الخطأ من الناقصة  
 قلت البديهة تحكم المساواة حينئذ بمعنى ان كل ما دل عليه جواز اعتماد

المجتهد المطع على ظنه دل على الجواز في المجزئ ايضا كما سيحكي في آخر هذا البحث  
 و قوله بان قوة الاول كاملة دون الثانية ان اراد بالكمال الشمول والعموم فالمقتل  
 يحكم بان لا يصح العملية اذ العلة يجب ان تكون مناسبة وظاهر بان المتعة  
 مثل اثر او لا اثر او الرضاع الناشئ عن حرمة خمسة عشر او عشرة لا دخل له  
 في جواز الاعتماد على الظن بوجوب السورة مثلا في الصلوة والمنكر مكابر مقتضى  
 عقله وان اراد ان ظن العالم بالكل بوجوب السورة مثلا يكون اقوى من ظن  
 المجزئ بوجوب السورة وان اطلع على جميع ادلة وجوب السورة فهذا المجزئ  
 دعوى يحكم اول النظر بطلان الثانية ان التقليد مذموم وخلاف الاصل  
 ايضا فان الاصل عدم وجوب اتباع غير المصوم خرج منه الملك الصرف  
 لدليل دل على وجوب التقليد في حقه في حق المجزئ والمطلق لعدم المخرج  
 في حقه فان قلت نحن نقول هذا الدليل في المجزئ فنقول اتباع الظن مذموم  
 بل وخلاف الاصل ايضا اذا الاصل عدم وجوب اتباع غير القطع خرج عنه  
 المجتهد المطلق لدليل اخرجه في حق المجزئ لعدم المخرج فيه قلت المخرج فيه  
 محقق فانه ليس له بد من اتباع الظن اما الظن المحاصل من التقليد او الظن  
 المحاصل من الاجتهاد فكيف يكون هو منهي عن اتباع الظن على الاطلاق  
 بخلاف التقليد وتقرير الدليل بعبارة اخرى جواز التقليد بشروط بعد جواز  
 العمل بالدليل اى الاجتهاد فالمرحصول القطع بعدم جواز الاجتهاد لا يحصل  
 القطع بجواز التقليد وكذا الظن على تقدير اكفائه في الاصول ولا دليل على  
 عدم جواز عمل المجزئ بالادلة الشرعية حتى يحصل القطع او الظن بالشروط

٤  
 بل تابع نحن  
 على الاطلاق  
 بظن دليل

فبينت العلماء والظن يجوز تقليد المجتبي واذا كان هناك امران احدهما مترتب  
على الآخر فلا يعدل من الاصل الى الفرع الا مع القطع او الظن بوجود العدول  
والثالث ان اوامر وجوب العمل باوامر الرسول ونواهيها وكذا اخرا تأمها خرج  
عنه العاصي الصوف اجمالا لعدم امكان العمل في حقه فيبقى المجتبي والوجهان  
متقاربان بالماخذ قال في الذكر عليه اي على صحة المجتبي منبه في مشهور  
ابي خديجة عن الصادق عليه السلام انظروا الى رجل منكم يعلم شيئا فقيها ما  
فاجلوه بينكم قاضيا فانه قد جعلته قاضيا عليكم قال في المعالي بعد ايراد  
تحقق له قد ظهر ما ترجوا به لكن التعويل في اعتماد ظن المجتهد المطلق انما هو  
على دليل قطعي وهو اجماع الامة عليه وقضاء الضرورة به واقعه ما يفرض من جملة  
الذرائع ان يحصل دليل ظني يدل على ما واد المجتبي والاجتهاد المطلق واعتماد المجتبي  
عليه يقتضي الى الدور لانه تجزى في مسألة المجتبي وتعلق في الظن في العمل  
بالظن ورجوعه في ذلك الى فتوى المجتهد المطلق وان كان ممكنا لكنه خلاف  
المراد اذا الغرض الحاقه ابتداء المجتهد وهذا الحاق له بالقلد بحسب الذلت  
وان كان بالغرض الحاقا بالاجتهاد ومع ذلك فالعكون في نفسه مستبعد لا يقتضي  
ثبوت الواسطة بين اخذ الحكم بالاستنباط والرجوع فيه الى التقليد وان  
قلت تركب التقليد والاجتهاد وهو غير معروف انتقد وفيه بحث من وجوه  
الاول ان قوله التعويل في اعتماد ظن المجتهد المطلق انما هو على دليل قطعي  
اجماع الامة وقضاء الضرورة به غير صحيح اذ ظاهر ان هذه المسئلة ما لا يها  
عنها الامام عليه السلام وظاهر ان العمل بالروايات في عصر الامة عليهم

ع  
على ما ذكره في المتن  
في قوله عليه السلام  
انظروا الى رجل منكم  
يعلم شيئا فقيها ما  
فاجلوه بينكم قاضيا  
فانه قد جعلته قاضيا  
عليكم قال في المعالي  
بعد ايراد تحقيق له  
قد ظهر ما ترجوا به  
لكن التعويل في اعتماد  
ظن المجتهد المطلق  
انما هو على دليل قطعي  
وهو اجماع الامة عليه  
وقضاء الضرورة به  
واقعه ما يفرض من  
جملة الذرائع ان يحصل  
دليل ظني يدل على ما  
وامد المجتبي والاجتهاد  
المطلق واعتماد المجتبي  
عليه يقتضي الى الدور  
لانه تجزى في مسألة  
المجتبي وتعلق في الظن  
في العمل بالظن ورجوعه  
في ذلك الى فتوى  
المجتهد المطلق وان كان  
ممكنا لكنه خلاف  
المراد اذا الغرض  
الحاقه ابتداء المجتهد  
وهذا الحاق له بالقلد  
بحسب الذلت وان كان  
بالغرض الحاقا  
بالاجتهاد ومع ذلك  
فالعكون في نفسه  
مستبعد لا يقتضي  
ثبوت الواسطة بين  
اخذ الحكم بالاستنباط  
والرجوع فيه الى  
التقليد وان قلت  
تركب التقليد  
والاجتهاد وهو غير  
معلوم وفيه بحث من  
وجوه الاول ان قوله  
التعويل في اعتماد  
ظن المجتهد المطلق  
انما هو على دليل  
قطعي اجماع الامة  
وقضاء الضرورة به  
غير صحيح اذ ظاهر  
ان هذه المسئلة ما لا  
يها عنها الامام عليه  
السلام وظاهر ان  
العمل بالروايات في  
عصر الامة عليهم

السلام للرواية بل وغيرهما لم يكن موقفاً على احاطتهم بمدارك كل الاحكام القوية  
 القوية على الاستنباط بل يظهر بطلانه بادي اطلاق على طريقة قدماء الاصحاب  
 والحاصل ان العلم بالاجماع الذي يقطع بدخول المعصوم عليه السلام في هذه  
 المسئلة بل وفي غيرها من المسائل التي لا يوجد فيها نص شرعي مما لا يكاد يمكن  
 وقوله وقضاء الضرورة به ان اراد حكمه بديهية العقل به من غير ملاحظة  
 امر خارج فظاهر البطلان والعمل بالظن ونحو ذلك ليس من البديهيات الصرفة  
 وان اراد حكم العقل به بسبب انه اذا احتاج المكلف الى العمل وانحصر طريقه  
 في الاجتهاد والتقليد فالبدئية يحكم بتقديم العمل بالحجة الشرعية على  
 التقليد فهو صحيح لكنه مشترك بين المجتهد المطلق والمجتزى والحاصل ان  
 دليل عمل المجتهد المطلق بالادلة الشرعية هو ما ذكرناه من الاجماع اذا انتفاء  
 الاجماع القطعي منها من اجل الامور الثلاثة ان قوله واقص ما يتصوره ايضا غير صحيح  
 لان الادلة التي ذكرناها توجب القطع بجواز حمل المجتزى بالادلة الشرعية  
 الثالثة ان قوله واعتماد المجتزى عليه يفضي الى الدور ايضا غير صحيح لانه على  
 تقدير جواز الاعتماد في الاصول على الظن لا يختص ذلك بالمجتهد فمن حصل له  
 الظن من دليل او اشارة بشئ من المطالب الاصولية يجوز الاعتماد عليه على  
 ذلك التقدير بمجهد اكان او مقلدا وعلى تقدير عدم جواز الاعتماد على الظن  
 في الاصول فهذه المسئلة لا يد فيها من الاعتماد على الظن نيل على عدم  
 تحقق دليل قطعي على جواز المجتزى اذ عدم تحقق دليل قطعي دال على جواز التقليد  
 لذلك الشخص اظهر فان قلت يجوز ان تقلد في جواز التقليد قلت الادلة

الدالة على ذم التقليد مطلقا وفي الأصول خاصة لكثرة ما غير قائلة للتأويل  
 فاذا كان صحة تقليد مبنيا على صحة التقليد في الأصول كما دان يحصل <sup>القطع</sup>  
 بطلانه وعلى تقدير التسليم والقول بصحة تقليد في الأصول فيجوز حينئذ  
 العمل بظنه في الفروع بعيد اعتقاده الحاصل من التقليد في جواز اعتقاده  
 على ظنه وقوله انه خلاف الفرض ومستبعد للزوم الواسط لا يخفى ما فيه  
 فانه على تقدير جواز التقليد في الأصول لا يتصور ههنا مانع للعمل بظنه بيد  
 تقليده في مسألة التجزى والله يعلم ثغورا لا يخفى ان حصول ملكة العلم بكل  
 الاحكام الواقعية للجهل متنع عندنا لان الائمة عليهم السلام لم يكنوا  
 من اظهار كل الاحكام نعم يمكن العلم بالاحكام الظاهرة المتعلقة به  
 في نفسه بل الظاهر ان القول بنفي التجزى انما هو على طريقة جمع من العامة  
 القائلين بان النبي صلى الله عليه وآله اظهر جميع الاحكام بين يدي اصحابه  
 وتوفوا له داعي على نقله فالمرحوم فيه مدرك فقد مر المدرك فيه مدرك  
 لعدم المحكومية في الواقع فعلمك التحذير وقد عرفت بطلانه عندنا فان  
 الائمة عليهم السلام كثيرا ما يتقون على انفسهم وعلى اصحابهم في بيان  
 الاحكام بل ربما يحكون على شخص معين يحكم له خلية بعض خصوصيات  
 ذلك الشخص في ذلك المحكوم كما روى ابن بابويه في الفقيه في اواخر باب  
 ما يجوز للحرمات ما لا يجوز عن خالد بن ابي القلاس انه قالت سألت  
 ابا عبد الله عليه السلام عن رجل محرما في اهلته وعليه طواف النساء  
 قال عليه السلام عليه بدنة ثوبا آخر فسئل عنها فقال عليه السلام



عليه بقرّة ثور جاءه أخرف سئل عنها فقال عليه شاة فقلت بعد ما قاموا  
 صلحك الله كيف قلت عليه بدنة فقال انت موسى وعليك بدنة وعلى  
 الوسط بقرّة وعلى الفقير شاة فبين عليه السلام بعد السؤال ان الاول  
 موسى والثاني متوسط والثالث فقير من غير اشعار في كلامه عليه السلام  
 يدخلية الاحوال الثلاثة وهذا اما يقدح ايضا في حصول العلم بتفصيل المناط  
 فتأمل الثالث فيما يحتاج اليه المجتهد من العلوم وهو تسعة ثلاثة من العلوم  
 الادبية وثلاثة من المعقولات وثلاثة من المنقولات فالاول من اهل اللغة  
 والاحتياج اليه ظاهر اذ الكتاب والسنة عربيان ومعاني مفردات  
 اللغة انما تبين في علم اللغة والثاني علم الصرف والاحتياج اليه لان تغير  
 المعاني بتصرف المصداق والمبين معناه في علم اللغة الى ان الماضى والاضطرار  
 والامر والنهي ونحوها انما يعلم في الصرف والثالث علم النحو والاحتياج اليه  
 اظهر لان معاني المركبات من الكلام انما يعلم به والاحتياج الى هذه العلوم  
 الثلاثة انما هو لمن لو يكن مطلقا على عرف النبي صلى الله عليه وآله والائمة  
 عليهم السلام كالجموع مطلقا والعرب ايضا في هذه الازمنة كأمثل  
 الرواة ومن قرب زمانه منهم على ان الاحتياج في هذه الازمنة ايضا  
 متفاوت بالنسبة الى الاصناف كالعرب والعجم والاول من الثاني علم  
 الاصول والاحتياج اليه لان الطالب الاصولية بما يتوقف عليها استنباط  
 الاحكام مثلا كثير من المسائل يتوقف على ثبوت الحقيقة الشرعية وتفصيلها و  
 تحقيقها انما هو في الاصول وكذا ان يكون الامر للوجوب او لا وكذا الواحدة والتكثير

والغور والقرأني وان الامر بالشئ هل يقتضي النفي عن ضده الخاص ولا وكذا  
وجوب مقدمة الواجب وظاهر انما لا يتعلم في اللغة وغيرها وليس احد  
الشقين في هذه المذكورات يدل على ما يقتضي عن تدوينها وعن  
النظر فيها وكذا ليست هذه المذكورات بما لا يتوقف عليه العمل وكذا  
الحال في مباحث النواهي وحكم ورود العام والخاص والمطلق والتقييد  
والجمل والمبين والقياس مطلقا او منصوص العلة وجوب العمل بخبر  
الواحد وعدمه وان امكن ادعاء بثوب وجوب العمل بالتواتر من علم  
الكلام وهكذا بقية المطالب والثاني علم الكلام ووجه الاحتياج اليه  
ظاهر ان العلم بالاحكام يتوقف على ان الله تعالى لا يخالط بل لا يفهم  
معناه ولا يبريد خلاف ظاهره من غير بيان وهذا انما يتحتم لو عرفنا  
انه تعالى حكيم مستغن عن القيم وكذا يتوقف على العلم بصدق الوعد  
والامنة عليهم السلام والحق ان الاحتياج اليه انما هو العجم الاحتقاد  
لا الاحكام بخصوصها والثالث علم المنطق والاحتياج اليه انما هو لتعظيم  
المسائل الخلافية وغيرها من العلوم المذكورة اذ لا يمكن التقليد سيما  
في الخلافات مع امكان الترجيح وكذا الرد الفروع والضريبة الى اصولها  
لانه محتاج الى اقامة الدليل وتعيم الدليل لا يتعبد وفي المنطق الآ  
لنفوس الفقهسية واعلم ان العلوم المذكورة ليس جميع مسائلها  
المدونة ما يتوقف عليه الاجتهاد بل ولا اكثر ما على الظاهر والقدر  
المحتاج اليه ما لا يمكن تعيينه الا بعد ملاحظة جميع الاحكام وكيف انما

الملك الرجوع الى ما يحتاج اليه عند الاحتياج كما لا يخفى والظاهر الاستغناء  
 عن المنطق في العمل بالمنطوقات وكذا المفهومات الظاهرة فان قلت لا حاجة  
 الى علم الاصول لوجهين الاول ان علم الاصول قد حدث تدوينه بعد  
 عصر الائمة عليهم السلام وانا نقطع بان قد ما تثار ورواية احاديثنا ومن  
 يليهم لو يكونوا عالمين بعلم الاصول مع انهم كانوا عالمين بهذه الاحاديث  
 الموجودة ولم ينقل عن احد من الائمة عليهم السلام انكارهم بل المعلوم  
 تقريرهم له وكان ذلك الطريق مستمرا عند الشيعة الى زمان القديسين  
 الحسن ابن ابي عقيل وابي علي احمد ابن الجنييد ثم حدث تدوين الاصول  
 بين الشيعة فلا يكون العمل بهذه الاحاديث موقفا على العلم بمسائل الاصول  
 الثانية ان البدعية حاكمة بوجوب العلم باوامر الشرع ونواهيها ومن علم  
 العلوم الثلاثة الاول فهو من يفهم الاوامر والنواهي فالحكم بوجود التقليد  
 المنع عنه مجرى جهل المسائل الاصول بما لا دليل عليه بل لا حذر له في  
 التقليد وليس مثله مع التقليد الامثل شخص حكمه ملك على ناحية وجهه  
 اليه انه صفة اخبره ثقة بان الملك امره بكذا او نهاه عن كذا اضليكم بالطاعة  
 والعمل بالامر والنهي وبين له المخلص عند تعارض الاخبار فهو يترك العمل  
 بما سمع من الاوامر والنواهي من الثقة معلاجه المسائل الاصول او <sup>المنطق</sup>  
 فان استحقاقه الذم حينئذ مما لا ريب فيه قلت اعلموا ولا ان مباحث علم  
 الاصول قسمان الاول ما يتعلق بتحقيق معاني الالفاظ مثل ان الحقيقة الشرعية  
 ثابتة او لا وان الامر للوجوب والمرتبة والفور او لا وكذا النسخ وان المفسر المفسر

بالامر والجمع المنكر للعلوم اولا والمخصص المتعقب للجل المتعاطفة كالاستثناء  
 والشرط ونحوهما يرجع الى الجملة الاخيرة فقط والى الجميع الى غير ذلك من المسائل  
 المودعة في مواضعها والتلخيص ما ليس كذلك مثل ان الامر بالشئ هل يقتضيه  
 وجوب مقدمته وتقرير صندء الخاص او لا وهل يجوز تعلق الامر والحق  
 بشئ واحد او لا وهل يجوز التكليف بالشئ مع علم الامر بانتفاء شرطه او لا  
 وهل العام المخصص حجة في البلية او لا وهل العمل بالعام مشروط باستتفاء  
 البحث عن المخصص او لا وهل المفهومات حجة او لا وخبر الواحد هل هو  
 حجة او لا الى غير ذلك من المسائل اذا عرفت هذا فنقول ما كان من القيم  
 الاول فهو لو يكن في عصر الامة عليها السلام وما نساجه محتاجا اليه لان  
 معاني الالفاظ وحقائقها كانت معلومة لم يعد من تغير العرف في زمانهم  
 ولما خفي بسبب تغير العرف اجمع الى تحقيق هذه المسائل فدوّن لها  
 علم على حدة ولا يلزم من استتفاءها استتفانها وانما لما اشتبه علينا  
 ان الامر للوجوب او لا يمكننا الحكم بوجوب شئ وبعدم جواز تركه بمجرد  
 ورود الامر به الا بعد النظر في الدلالة الدالة على ان الامر للوجوب وكذا  
 الحال في بقية المسائل فكيف يتصور القول باستتفاننا عننا في العلم  
 او الظن بالاحكام بل هل هذا الا جهل او تجاهل فان قلت يمكن العلم  
 بهذه المطالب الاصولية من علم العربية قلت ليس شئ من هذه  
 المباحث مبنية بحيث يشفى العليل ويروى القليل في غير الاصول  
 كما هو ظاهر للتتبع وبعد التسليم في محتاجة اليها وليس المخرج من الامور

وقد ظهر الجواب بما مر عن كلا الوجهين في هذا القسم اما الاول فظاهر اما  
 الثاني فلا نسلم حصول الفهم بدون العلم بهذا القسم من الطالب واما  
 القسم الثالث فلا شك في الاحتياج اليه للعلم بالفروع للمتفرعة عليه مثلا  
 اذا اريد العلم بحال الصلوة في الداء المغصوبة هل هي صحيحة او باطله فلا  
 من تحقيق حال تعلق الامر والنهي بشئ واحد هل هو جائز او لا اذ ليس لهذه  
 المسئلة مدرك غير هذه المسئلة الاصولية على ما هو الظاهر من الكتب  
 الاستدلالية وكذا العلم بحال الصلوة في اول الوقت مع شغل الذمة  
 بحق مضيق او جواز السفر بعد الصيم من يوم الجمعة قبل صلوة الجمعة اذا و<sup>جبت</sup>  
 او صحة الصلوة في موضع يخاف في الوقوف فيه هلاك النهر او صحة الصلاة  
 في وقت الفريضة او صحة استئجار العباد لمن في ذمته مثلها من عبادة  
 نفسه او لمن يقلد الميت على المشهور او لمن استأجر نفسه قبل ذلك بمثلها  
 مع الاطلاق في عقدى الاجارة او التعيين في احدهما والاطلاق في الاخر على  
 تقدير تقارب زمانها بحيث لو يحصل البرائة من الاول وكانه لا خلاف  
 في عدم صحة اجارة الحج لمن عليه حج واجب من نفسه او اجارة سابقة مع  
 القدرة ولو يظهر له مدرك غير المسئلة الاصولية وكذا الحال في بقية  
 المسائل سيما بحية تخير الواحد والاحتياج الى العلم بمثل هذه الفروع  
 المذكورة مما لا يعتريه شك والقاتل بالاستغناء عن علم الاصول يلزمه  
 اما القول ببداهة احد طرفي هذه المسائل او بعدم الاحتياج الى العلم  
 بهذه المسائل وكلاما يدعي البطالان والسرف في عدم احتياج القدماء

الى تحقيق هذا القسم على تقديره ان بعض هذا القسم كان لهو حق عن  
 تحقيق حاله مثل حجية خبر الواحد وما يتعلق به فان حصول العلم له  
 بسبب المشافهة من المعصوم عليه السلام والتواتر والقراين المفيدة  
 لتمام سبب قرب زما فهو اخناهم عن النظر في خبر الواحد وما يتعلق ولهذا  
 ترى اكثر القدماء ينكرون خبر الواحد كابن بابويه في اول كتاب الفتن  
 والسيد المرتضى وابن زهرة وابن ادريس بل الشيخ الطوسي على ما لا يخفى  
 على المتأمل وغيرهم وبعضنا اخبرناه من حاد اقموعه فهو يعلمونه  
 كالقسم الاول مثل مقدمة الواجب والمفهومات والاعمال المخصصة  
 ونحوها بل يمكن ادراجها في القسم الاول ايضا واخر ما لم يخطر له ببال  
 ولو خطر ببالهم ليسئلوا عنه اما زما فهو عليه السلام مثل احتمال بطلان  
 الصلوة مع سعة الوقت لمن عليه حق مضيق اذ نحن لم ندع ان العمل  
 بمنطوقات الاخبار الشرعية يتوقف على العلم بجميع هذا القسم من المسائل  
 الاصولية بل نحن ندعي ان العلم بفروعها يتوقف عليها فهو من انكر  
 التجزى يلزمه القول بعدم معلوم شيء من الاحكام حينئذ يدون العلم  
 بهذه المسائل الاصولية لكن علماء من التحقيق يمكن الاجتهاد والاعمال  
 بكثير من الاحكام مع الجهل بكثير من مسائل القسم الثاني فلا تغفل  
 كلامي قوله لا يجوز العمل بالعام قبل فحص المخصص والمعارض من الطائفة  
 في هذه الرسالة ان شاء الله تبارك وتعالى والاول من الثالث العلم  
 بتفسير الآيات المتعلقة بالاحكام ومواقفها من القرآن او من الكتب

الاستدلالية بحيث يتمكن من الرجوع اليها عند الحاجة والمشهور ان الآيات  
 المتعلقة بالاحكام مرفوعة من خمسمائة آية ولما طلع على خلاف في ذلك وروى  
 الكليني في باب النوادر من كتاب فضل القرآن عن الاصمعي بن نباته  
 قال سمعت امير المؤمنين عليه السلام يقول نزل القرآن اثلاثا ثلث  
 فينا وفي عددنا وثلث سنن وثلث فرائض واحكام وروى الصحيح عن ابي بصير  
 عن ابي جعفر عليه السلام قال نزل القرآن اربعة ارباع ربيع فينا وربع  
 في عددنا وربع سنن وامثال وربع فرائض واحكام وفي رواية اخرى  
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان القرآن نزل اربعة ارباع ربيع  
 حلال وربع حرام وربع سنن واحكام وربع خير من كان قبلكم ونبأ  
 ما يكون بعدكم وفصل ما بينكم ووجه الاحتياج اليه ان استنباط  
 الاحكام من الايات الاحكامية يتوقف على العلم بها وذلك ظاهر  
 فان قلت قد ورد في الاخبار ان القرآن انما يعلمه من خوطب به لا يجوز  
 تفسير القرآن بالرأي كما رواه الطبرسي وغيره ويدل على مضمونه ما رواه  
 الكليني في باب اختلاف الحديث وفي التفسير المنسوب الى سيدنا ومولانا  
 ابي محمد الحسن بن علي العسكري فاما من قال في القرآن برأيه فان ائمتنا  
 مصادفة صواب فقد جهل في اخذ من غير اهله والحديث طويل  
 وقال في جمع البيان واعلم ان الخبر قد صح عن النبي صلى الله عليه وآله  
 وعن الائمة عليهم السلام القائلين مقامه ان تفسير القرآن لا يجوز الا  
 بالاثم الصحيح والنص الصريح انتهى وايضا قد روى الكليني وعنه بن ابراهيم

التشكك

وغيره ما روايات كثيرة دالة على ان في القرآن تغييرا وتبدلا كثيرا وعلى  
 هذين الاحتمالين فلا يصح بالقرآن في الاحكام الشرعية ما لو كان هناك  
 نص وهو مغلوب فلا يكون العلم بالكتاب بما يتوقف عليه الاجتهاد قلت  
 الجواب من وجوه الآول ان المراد بانحصار علوم القرآن وتفسيره في الائمة  
 عليهم السلام ما كان من الكلام على خلاف المدلولات الظاهرة واما  
 المدلولات الظاهرة فلا شك في حصول العلم بها من الكلام مثلا لانه  
 في حصول العلم بالتوحيد من آية قل هو الله احد واما الحكم الله واحد وفي  
 حصول العلم بطلب الصلوة من آية اقيموا الصلوة وان كان الصلوة  
 ما يحتاج الى البيان وفي العلم بان نصيب الذكر ضعف الانثى في الميراث  
 في شريفة يوم يكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين وفي الربيع للزوج  
 مع الولد والنصف مع عديمه الى غير ذلك بحيث لا يتغير به شك ولا يشك  
 ريب ويؤيد هذا الوجه ما ذكره الطبرسي ان التفسير كشف المراد عن  
 اللفظ المشكل وان الفقهاء في جميع الاحصار كانوا يستدلون بالآيات  
 القرآنية وكتاب من لا يحضره الفقيه ملوثة سيما كتاب المواريث  
 وغيره واستدلالات الائمة عليهم السلام لا يحجبها الشيعة ولغيرهم  
 بالآيات ما لا يبعد ولا يحجبهم حمل الطبرسي التفسير بالراي على عدم مراه  
 شواهد الالفاظ وفيه بعد الثاني ان المراد بانحصار العلم بكل القرآن  
 في الائمة عليه السلام ويؤيد ما رواه الكليني في كتاب فضل القرآن  
 ان القرآن اسم للمجموع وما دعى في باب الرد الى الكتاب والسنة وما



أخر قريب منه انه لا يدعى العلم بجميع القرآن غيرنا الا كذاب الثالث ان  
 اخبار معارضة الاخبار الاولن بحديث عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وآله  
 بالموافق وطرح المخالف خلف الحائط وفي هذا المضمون اخبار كثيرة بالغة  
 حد التواتر فلو فرض ان العلم بالقرآن لا يحصل الا بالحديث لم يكن للعرض  
 فائدة وفي هذا الوجه دلالة على صحة الاعتماد على الاصل و ظاهر الحال  
 من عدم النسخ والتحصيل اذ لو كان احتمال النسخ موجب لعدم صحة الاعتماد  
 على مدلول الآية لم يحصل العلم بصحة الحديث بسبب عرضه على القرآن  
 سيما عند تقارض الخبرين وعلى هذا يسقط ما يتوهم من انه على تقدّر  
 العلم بمضمون الآية فالعلم ببقاء التكليف بمضمونه غير حاصل لنا لاحتمال  
 النسخ والتحصيل واذا حصل التعارض فوجب على تقدير التكافؤ حمل الاخبار  
 الاولى على المتشابهات كما لا يخفى واما حديث التفسير في القرآن فهو ما نفاه  
 الأكثر وبالغ فيه السيّد رحمه الله الاجل الرتضى في جواب المسائل الطرّية  
 وقد نقل كلامه الشيخ الطبرسي في مجمع البيان وعلى تقدير التسليم فقد روى  
 جواز العمل بهذا القرآن الموجد حتى يقوم القائلون ان محمد عليه السلام  
 افضل الصلوة والسلام واعلم انه يتصور في حق المعجز استغناء عن  
 التفسير كما لا يخفى فتأمل والثاني من الثالث العلم بالاحاديث المتعلقة  
 بالاحكام بان يكون عند من الاصول ما يجمعها ويعبر في موقع كل باب  
 بحيث يتمكن من الرجوع اليها ويتصور في حق المعجز من الغناء عنها ببعض  
 الكتب الاستدلالية كما لا يخفى والثالث من الثالث العلم باحوال الرواة

في المجرى والتقدير ولو بالمراجعة الى كتب الرجال ووجه الاحتياج اليه ان  
 الاجتهاد يدون التمسك بالاحاديث غير متصور وليس كل حديث مأمون  
 العمل به اذ كثير من الرواة نقلوا في حقهم انهم من الكذابين المشهورين <sup>شأن</sup> فلا  
 في وجود رواية الكذب وربما لا يمكن التمييز بين الاطلاع على حال الراوي  
 وههنا شكوك الاول وهو ما ذهب اليه الفاضل ولا محمد امين الاستاذ  
 ان الملاءمة احوال الرواة غير محتاج اليه باحاديث الاحكام لان احاديثنا  
 كلها قطعية الصدور عن المعصوم وملكان كذلك فلا يحتاج الى ملاحظة  
 مسنده اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى فلان احاديثنا محفوفة بقرائن  
 مفيدة للقطع بصحة ورعا عن المعصوم فمن جملة القرائن انه كثير ما انقطع  
 بالقرائن الحالية او المقالية بان الراوي كان ثقة في الرواية لم ير من الافتراء  
 ولا رواية من لم يكن بينا واضحا عنده وان كان فاسد المذهب فاسقا  
 بجوارحه وهذا النوع من القرينة واخرى في احاديث كتب اصحابنا و  
 منها نقا صند بعضها ببعض ومنها نقل الثقة العالم الورع في كتابة  
 الذي الفه له داية الناس ولا يكون مرجع الشيعة اصل رجل او رواية  
 مع تمكنه من استعلام حال ذلك الاصل او تلك الرواية واخذ الاحكام  
 بطريق القطع عنهم وعنهما تمسك باحاديث ذلك الاصل او بتلك الرواية  
 مع تمكنه من ان يتمسك بروايات اخرى صحيحة ومنها ان يكون رواية احد  
 من الجماعة التي اجمعت العصاة على تقصير ما يقع عنهم ومنها ان يكون  
 رواية من الجماعة التي ورد في شأنهم من بعض الائمة عليه السلام انهم

ثقة ما نؤمن واخذوا عنهم معالرودينكمواوهو كذا امتداد الله في ارضه ونحو ذلك  
ومنها وجوده في احد كتابي الشئخ وفي الكافي وفي من لا يضره الفقيه لاجتماع  
شهادتهم على صحة احاديث كتبهم واولها ما اخذوه من تلك الاصول  
الجمع على صحتها انتهى كلامه وذكر في بيان شهادتهم ان ابن بابويه رحمه الله  
ذكر في اول كتابه اني لا اورد في هذا الكتاب الا ما افقه به واحكم بصحة وهو  
حجة بيني وبين ربي وقال محمد بن يعقوب في اول الكافي مخاطبا لمن سئل  
تصنيفه وقلت انك تحب ان يكون عندك كتاب كاف يجمع من جميع فنون  
علم الدين ما يكتفي به المتعلم ويرجع اليه المرشد وياخذ عنه من يريد علم  
الدين والعمل به بالامار العجيبة عن الصادقين عليهم السلام فاعلم  
يا اخي ارشدك الله تعالى انه لا يسع احدا امتياز شيء مما اختلفت الرواية  
فيه عن العلماء برأيه الا ما اطلقته العامة بقوله عليه السلام اعرضنوها  
على كتاب الله فما وافق كتاب الله فخذوه وما خالف كتاب الله فردوه  
وقوله دعوا ما افاق القوم فان الرشد في خلافهم وقوله عليه السلام  
خذوا بالجمع عليه فان الجمع عليه لا ريب فيه ونحن لانعرف من جميع ذلك  
الاقله ولا نجد شيئا احوط ولا اوسع من رد ذلك كله الى العامة عليه السلام  
وقبول ما اوسع من الامر فيه بقوله فايما اخذتم من باب التسليم وسعكم  
وقد يسر الله وله الحمد تاليف ما سئلت وارجوا ان يكون بحيث توقعت  
فما كان تقصير فلم تقصر من اهداء النسخة اذا كانت واجبة لآخرنا  
واهل بيتنا مع ما ارجوا ان تكون مشاكرين لكل من آمن بمنه وعلى يمينه

في دهرنا هذا وغفيرة الى ما نقصناه الدنيا اذ الرب عز وجل واحد والرسول  
 محمد خاتم النبيين صلوات الله وسلامه عليه وآله واحد والشرعية واحدة  
 وحلال محمد حلال وحرامه حرام الى يوم القيمة انتهى قال ان كلامه قدس سره  
 صريح في انه قصد بذلك التاليف اذ التورية السائل ومن المعلوم انه لو  
 كتابه هذا ما ثبت ورود من اصحاب المعصية صلوات الله عليهم وما لم  
 لزااد السائل حيرة واشكالا لافضل ان احاديث كتابه كلها صحيحة وقال الشيخ  
 الطوسي في اول الاستبصار ما حاصله ان الحديث على حصة اقسام لانه  
 اما متواترا ولا والتا في اما محفوظ بالقراءات المفيدة للقطع اولا والتا في  
 اما لا ان يعارضه خيرا اخر او يعارضه والتا في ان لم يتحقق الاجماع على  
 صحة احد الخبرين او على ابطال الاخر او لم يكن كذلك وحيل الاقتسام كلها  
 قطعية الا الاخير اما الاول وهو المتواتر فظاهر واما المحفوظ بالقراءات  
 الموجبة للعلم فظاهر ايضا فانه مخرج يانه يجري مجرى المتواتر واما الثالث  
 وهو كل خير لا يعارضه خيرا اخر فان ذلك يجب العمل به لان من الباب  
 الذي عليه الاجماع في النقل الا ان تعرف فتا وتحم خلافة ويفهم منه ان  
 نقل هذا القسوم من المعصوم مجمع عليه وهذا فوق الشهادة بالعدة واما  
 الرابع فقال فيه ولانه اذا ورد الخبران المتعارضان وليس بين الطائفة  
 اجماع على احد الخبرين ولا على ابطال الخبر الاخر فكانه اجماع على صحة الخبرين  
 واذا كان اجماعا على صحةهما كان العمل جائزا سايقا فادعى الاجماع  
 على صحة هذا القسوم فاعلم منه ان كل خير لا يعارضه اجماع على خلافة

فهو عند صحيم فهذا شهادة منه على صحة اجل الاحاديث بل كلها اذا  
القسام الخامس مما لا يكاد يوجد وقال ايضا وانت اذا فكرت في هذه <sup>الحجة</sup>  
وجدت الاخبار كلها لا يخفى من قسم من هذه الاقسام ووجدت ايضا  
ما علمنا عليه في هذا الكتاب وفي غيره من كتبنا في الفتاوى في الحلال و  
الحرام لا يخفى من واحد من هذه الاقسام ويفهم منه ان كل حديث عمل  
هو به فهو عند صحيم وقال في اول التهذيب واذا ذكر مسألة مسألة فليست  
عليها امام من ظاهر القرآن من صريح او فحواه او دليله او معناه وامام من  
السنة المقطوع بها من الاخبار المتواترة او الاخبار التي اليها تقرن القرائن  
التي تدل على صحتها وامام من اجماع المسلمين ان كان فيها اوجاع الفارقة  
الحققة ثم اذكر بعد ذلك ما ورد من احاديث اصحابنا المشهورة في ذلك  
وانظر فيما ورد بعد ذلك مما بنا فيها ويضادها وابين الوجه فيها اما بتاويل  
اجمع بينها وبينها او اذكر وجه الشك فيها امام من ضعف اسنادها  
او على العصابة بخلاف متضمنها وهذا الكلام صريح في ان ما لم يتقرر من  
لتاويله او طرحه فهو امام من المتواتر او من المحفوف بالقرائن المفيدة له  
للقطع او من الاحاديث المشهورة عند ارباب الحديث فلا ولا ظاهرهما  
من قبيل القطع واما الثالث فهو ايضا كذلك اذ شهر الحديث عند ارباب  
ايضا مما يفيد القطع بصدوره عن المعصوم وبيان شهادة الشيخ الطوسي  
رحمه الله لهذا الوجه الذي ذكرته في هذه الرسالة كما جده في كلام  
هذا القائل بل هو نقل عن الشيخ في كتاب العدة ذكر ان ما علمت به

من الاخبار فهو صحيح ولكن تصفحت العدة فارأيت هذا الكلام قبيحاً ذكر  
 ايضا ان الشيخ كغيره كان متمكناً من ايراد الاخبار الصحيحة من الكتب القطعية  
 الاخبار والضعيفة بل هذا ما يقطع العقل بسبب العادة بامتناعه ويمكن  
 ان يكون قوله لاجتماع شهادتهم على صحة احاديث كتبهم اشارة الى كلام  
 الكليني وابن بابويه رحمهما الله تعالى وقوله على انها مأخوذة من تلك  
 الاصول المجمع على صحتها اشارة الى كلام الشيخ الطوسي في العدة حيث  
 قال في بيان جواز العمل بخبر الواحد الوارد من طريق اصحابنا الامامية  
 المروى عن النبي صلى الله عليه وآله والائمة عليهم السلام اذا كان الراوي  
 ممن لا يطمع في روايته ويكون سديداً في نقله والذي يدل على ذلك  
 اجماع الفرقة المحقة فانه وحيداً مجتمعاً على العمل بهذه الاخبار التي رؤوها  
 في تضائيفهم ورواها في اصولهم لا يتناكرون ذلك ولا يتدافعونه انتهى  
 فان هذا الكلام يدل على ان الاصول الاربعائة الاربعائة التي كانت للشية  
 كان العمل بها اجماعاً وظاهراً كتابي الشيخ اخذ احاديثها عن اهل الكتب  
 الاربعية كلها كذلك والجواب عن هذا الشك منع كون اخبارنا كلها  
 قطعية تليزم الامتناع عن النظر في احوال الرجال وما ذكرناه من  
 القرائن لا يدل شيء منها على المدعى اما الاقل فلان العلم يكون الراوي  
 ثقة لا يرمى بالافتراء لم يحصل الا بالنظر في احوال الرجال وهو ظاهر  
 مع ان حصول هذا العلم مطلقاً مرسوماً مع العلم يكون الراوي فاسداً  
 المذهب او فاسقاً بحوارجه غايته حصول الظن وايضاً وفور هذا

النوع من القولية فهو اذ ظاهر ان خبرا تكون سلسلة سنداء كلها رجال يحصل  
 في كل منهم العلم بعيدا افتراءه وغلطه وسهولة في غاية الندرة واما الثاني  
 فلان نقاسنا لبعضنا البعض لا يوجب القطع بالحديث مع ان الاخبار المتعاضدة  
 المتقدمة المعاني التي لا تكون مشتركة في شيء من رجال السند قليلة الوجوه  
 فلا توجب استغناء والمذكور واما الثالث فلان نقل الثقة لا يوجب القطع  
 وايضا قوله مع تمكنه من اخذ الاحكام بطريق القطع مسلما اذ ظاهر ان كل من  
 وابن بابويه والشيخ رحمه الله لو يكونوا متمكنين من اخذ الاحكام بطريق القطع  
 عنهم عليهم السلام ولو سلموا مكان القطع في بعض الاحكام بالنسبة اليهم  
 فهذا لا يوجب اقتضاهم على ايراد القطعيات وتركه غير ما يل عليه السلام  
 الجميع مع ذكر ما يحصل به التميز بين المعتمد وغيره من ذكر رجال اسانيد  
 الاخبار وقد فعلوا ذلك وسيجي بقية الكلام فيه انشاء الله تعالى واما الرابع  
 فلان الجماعة التي نقل الاتفاق على العمل بحديثهم في غاية القلة مع ان  
 لا يحصل العلم بانه منهم بمعرفة الرجال وايضا هذا الاجماع غلط لا به من  
 طريق الاحاد فلا يوجب القطع بالحديث بل لا يوجب له لو كان متواترا ايضا  
 لانه فرع عدم جواز العمل بغير القطع ولا يفوز ان يكون عمل العصاة  
 بحديث وصفت حديثه بالعدة لكونه ثقة يحصل الظن بحديثه ولما  
 لا يكاد يوجد حديث يكون جميع رجال السند من اجتمعت العصاة على  
 تفهيم حديثه وهو غاية الظهور واما الخامس فالكلام فيه كالرابع واما  
 السادس فلان شهادة المشايخ الثلاثة بل اخبارهم بصفة اخبارهم

لا يستلزم قطيعتها عند من فضلا من قطيعتها عندنا فانه كان انصافا  
الحديث بالصحة عند المتأخرين لا يستلزم قطعية فكذا عند القدماء  
اذا التقيهم في مصطلحهم يطلق على الحديث باعتبار تقاضيه بامور  
توجب الاعتماد عليه والركون اليه وربما لا يصير مجرد ذلك قطعيا قال  
الشيخ الفقيه بهاء الملة والدين في فوائده كتاب مشرق الشمسين كان المتأمن  
بين القدماء اطلاق الصحيح على كل حديث اعتضد بما يقتضيه اعتمادهم  
عليه او اقرب بما يوجب الوثوق به والركون اليه وذلك بامور منها وجوب  
في كثير من الاصول الاربعائة التي نقلوها عن مشايخهم بطرقهم المتصلة  
باصحاب العصمة سلام الله عليهم وكانت متداولة لديهم في تلك الاصلان  
مشهورة بينهما اشتهاها الشمس في رابعة النهار ومنها تكررت في اصل  
واحد او اصلين منها فضا عدا بطريق مختلفة واسانيد عديدة معتبرة  
ومنها وجودها في اصل معروف الانتساب الى احد الجماعة الذين جمعوا  
على بضد يقهون كزارة وعهد ابن مسلم والفضل ابن يسار او على قهيم  
ما يجمع عنهم كصفوان ابن يحيى وعهد ابن عبيد الرحمن واحمد ابن محمد بن  
ابي نصر او على العمل بروايتهم كما راسا بالي ونظرائه من شيخ الطائفة  
في كتاب العدة كما نقله عنه المحقق في بحث التراويح من المعتبر ومنها  
انتهجوا في احد الكتب التي تعرضت على احد الائمة عليهم السلام  
فاثوا على مؤلفها ككتاب عبيد الله بن علي الحلبي الذي عرض على  
الصالح بن علي السلام وكتبه يوسف بن عبيد الرحمن والفضل ابن



شاذان المعروفين على العسكري عليه السلام ومنها اخذه من احد  
 الكتب التي مشاع بين سلفهم والوثوق بها والاعتقاد عليها سواء كان مؤلفها  
 من الفرقة الناجية الامامية ككتاب الصلوة المحرر بن عبد الله  
 البجستاني وكتب ابي سعيد وعلي بن مهزيار ومن غير الامامية ككتاب  
 حفص بن غياث القاض وكتب الحسين بن عبد الله السعدي وكتاب  
 القبلة لعلي بن الحسن الطاطري وقد جرى ثقة الاسلام رئيس المحدثين  
 محمد بن بابويه قدس الله روحه على متعارف القدماء من اطلاق الصحيح  
 على ما يركن اليه ويعمد عليه فحكم بصحة جميع ما اورد من الاحاديث في  
 كتاب من لا يحضره الفقيه وذكر انه استخرجها من كتب مشهورة عليها  
 المعول واليه المرجع انتهى كلامه اعلم الله مقامه واذا كانت الاحاديث ظنية  
 فيجب الفحص عن احوال اسانيد ما حقه يعلم ان هذا الظن مما يجوز  
 التعويل عليه لعموم النسخ عن اتباع الظن ولقوله تعالى ان جاء كرا فاسق  
 بيا فبئسوا اي فتبينوا فان قلت اخبار العدل بصحة خير الفاسق بخبر  
 الخبر عن كونه خير الفاسق ويدخله في خير العدل فلا دلالة في الآية  
 على منع العمل به قلت لا نعزل الجائز بالبناء انما هو الفاسق وخبر العدل  
 ليس هو الحديث بل صحة خبر الفاسق ولا قل يحصل التعارض اثبات  
 شيء من التكليف يحتاج الى دليل فاقبل وايضا فالظاهر ان اخبار  
 ابن بابويه رحمه الله بصحة اخبار كتابه ليس من حيث علم بصحة خبره  
 كل خبر منها بل لاجل صحة الكتب التي اخذ الاخبار منها مع انه كثيرا

مليرد الاخبار الماخوذة من هذه الكتب بالقدح في اسانيد ما وكثيرا ما يرد  
 الرواية بانه تفرد فلان بها ويذكر اسم رجل هو ثقة صاحب كتاب معتد  
 كما قال في اول باب وجوب الحجبة وفضلها وفي رواية حريز عن زرارة تفرد  
 بهذه الرواية حريز عن زرارة والذي استعمله وافقه به كذا النخ فلو كان كتاب  
 زرارة او حريز عنده قطعيا لم يكن تفرد حريز صارا كما لا يخفى وقال في كتاب  
 الحج في باب احرام المحائض والمستحاضة بعد نقل رواية محمد بن مسلم عن  
 احدهما وعبد الحديث افقه دون الحديث الذي رواه محمد بن سنان عن  
 ابراهيم بن اسحاق عن سأل ابا عبد الله عليه السلام الحديث لان هذا  
 الحديث اسناده منقطع والحديث الاول رخصة ورحمة واسناده متصل  
 وامثال ذلك في هذا الكتاب كثير والحاصل ان تقرضه يقول الحديث  
 وكذا اردء بسبب الاسناد كثير مع وحدة الكتاب الماخود منه وهذا  
 يناقض قطعية الكتاب عنده وايضا تقرضه لذكر الشيعة على هذا عيب  
 بل ينبغي على هذا ان يقول اني اخذت الاخبار من الكتب القطعية والاحاديث  
 قطعية لا يحتاج الى الاطلاع على روايتها وعلى طريقة اليه وكذا الكلام على  
 الكليني مع ان ابن بابويه كثيرا ما يطرح الروايات المذكورة في الكافي قال في باب  
 الرجل يوصي الى رجلين بعد ما ذكر توقيعاً من التوقيعات الواردة من النبا<sup>ص</sup>  
 المقدسة هذا التوقيع عندي بخط ابي محمد الحسن بن علي عليها السلام  
 وفي كتاب محمد بن يعقوب الكليني رحمه الله رواية خلاف ذلك التوقيع  
 عن الصادق عليه السلام قال لست افقه بهذا الحديث مشيراً الى رواية

محمد بن يعقوب بن ابي الفتح باعندى بخط الحسن بن علي عليها السلام ولو صح  
 الخبر ان جيبا كان الواجب يقول الاخير كما امر به الصادق عليه السلام وذلك  
 ان الاخبار لها وجوه ومعاني وكل ما مر اعلم بزمانه واحكامه من غيره من الناس  
 وقال في باب الوصق يمنع الوارث بعد نقل الحديث ما وجدت هذا الحديث  
 الا في كتاب محمد بن يعقوب الكليني رضي الله عنه وما رويته الا من طريق  
 حديثه غير واحد منهم محمد بن عصار الكليني عن محمد بن يعقوب الكليني  
 وطرح الشيخ الطوسي الاحاديث الفقيه والكافي وكذا السيد المرتضى وغيرهما  
 اكثر من ان يحصى وهذا يدل على ان هذه الاخبار لم تكن قطعية عند قدماء  
 اصحابنا هذا والاقوى في هذا الزمان جواز العمل بالاخبار المودعة في الكتب  
 الثلاثة لمن له اهلية العمل بالحديث من دون ملاحظة الاسانيد بشرط  
 عدم المعارض وعدم كونه مضمونه مخالفا لعمل المشاهير من فقهاءنا و  
 يسجد تحقيق حكم صورة المعارض في بحث التراجيح انشاء الله تعالى للشك  
 التام اعتبار مطلق الظن وهو ما اختاره بعض الفضلاء وصورته ان يقال  
 قد حصل لنا من تتبع آثار العلماء انه كما نوايصلون بكل ما حصل لهم الظن  
 بانه مراد المعصوم سواء كان منشاء حصول هذا الظن رواية صحيحة او لا  
 مستندة او لا الى غير ذلك ويلزم على هذا ان لا يكون العلم باحوال الرواة  
 محتاجا اليه اذ ربما يحصل هذا الظن من رواية من هو في غاية الضعف  
 ولا يحصل من رواية من هو في غاية الثقة والجواب لان عمل العلماء بكل ما  
 حصل لهم الظن به بل الظاهر من احوال القدماء عدم عملهم الا بالمقطعيات

وكلام السيد المرتضى وابن ادريس وابن زهرة ينادى باعلى صوته بمنع  
بالظنيات كما لا يخفى على من له اذنه تتبع واكثر هذه الاخبار الضعيفة  
المتاخرين كان صحيحا عند القدماء وايضا لا يجوز ان يكون الظن من حيث  
هو ظن مناط الاحكام الشرعية ما لو يكن ناشيا عما ثبتت اعتباره شرعا  
اذ كثيرا ما يحصل هذا الظن باسباب اخو مثل هواء البطن والتعب  
والحسد ونحو ذلك كما هو محسوس شاهد وعلى هذا فيحصل المخرج و  
المخرج في الدين لاختلاف الناس في هذه الاسباب فيجب ان يكون الظن  
الذي يجوز العمل به مضبوطا بان يكون ناشيا من الكتاب المجيد والحد  
الصحيح او مطلقة لو ثبت حجة مطل بل الحق ان العمل بهذه الادلة ليس عملا  
بالظن بل بكلام من يجب اتباعه غاية الامر الاكتفاء بالظن الخاص في نسبة  
هذا الكلام الى من يجب اتباعه الشك الثالث انه وقع الاختلاف في  
اسباب المخرج فقليل الكبار مسمع وقيل اكثر وقيل بابها اضافية و  
هذا لا يمكن الاعتماد على تعديل المعدل وجرحه الامع العلم بموافقة مد  
لهذه من يريد العمل وهذا العلم ما لا يكاد يمكن حصوله اذ المعدل  
والجرحين وهو الكشي والنجاشي والشيخ الطوسي وابن طاووس وابن  
وغير هؤلاء ليس مذهبهم في عدد الكبار معلوما بل صرح الشيخ بتوثيق  
المقترع عن الكذب وان كان فاسقا في افعال جوارحه وتوثيق بعض  
المتاخرين كالعلامة وابن داود مبنية على توثيق القدماء وايضا اعتبر  
بعض العلماء في المخرج والتعديل شهادتين وعلم هذا لا يوجد

حديث صحيح يكون جميع رجال سنده معد لا يتديل العدلين وايضا  
تديل هؤلاء المعدلين مبني على غير مسموع معد معلومية هؤلاء ايضا  
وهذا الشك ما اوردته الشيخ الفقيه في الملة والدين فقال من المشكلا  
انا تعلم مذهب الشيخ الطوسي رحمه الله في العدالة وانه يخالف مذهب العلامة  
رحمه الله وكذا الاصل مذهب بقية اصحاب الرجال كالكتشي والنجاشي  
وغيرهم ثم نقبل تديل العلامة رحمه الله في التديل على تديل اولئك  
وايضا كثيرا من الرجال ينقل عنه انه كان على خلاف المذهب شرعي  
وحسن ايمانه والقوم يجعلون روايته من القحاح مع انه غير عالمين بان  
اداء الرواية منه وقع ابعد التوبة ام قبلها وهذا ان المشكلا لا اعلم ان  
احدا قبله تنبه لشيء منهما انتم كلامه وايضا العدالة بما جمعة الملكة المحصورة  
السبب محسوسة كالعصاة فلا يقبل فيها الشهادة فلا يعتمد على تديل  
المعدلين بناء على طريقة المتأخرين وهذا ما اوردته الفاضل الاستاذ  
وايضا قد تقر في محله ان شهادة فرع الفرع غير مسموع ولا يقبل الا من  
الشاهد الاصل وشاهد الفرع مع شهادة علماء الرجال على اكثر البعد  
والجرحين من شهادة فرع الفرع اذ ظاهر ان الشيخ الطوسي والنجاشي  
والكتشي لم يلقوا اصحاب مثل الباقر والصادق عليهما السلام ولا اصحاب  
غيرهما من الائمة وكذا اظهروا عدولا قاطعون ادرك اصحاب هؤلاء  
الائمة فلا يكون شهادتهم افعالا شهادة فرع الفرع بمراتب كثيرة فكيف يجوز  
القبول في الفرع على شهادتهم في الجرح والتديل وهذا ايضا ما اوردته

المورد المذكور وايضا قلما ما يغفلوا سماعه عن اشتراكه بين جماعة بعضهم غير  
معدل وكثيرا ما لا يحصل العلم بان الشخص الواقع في سند الرواية المخصوصة  
هو ذلك الثقة او غيره وقل ما يحصل بكثرة التتبع ظن في الشرع بحديث يسمونه  
عليه في الاحكام الشرعية مما لا دليل عليه فلا يتحقق للتعديل فائدة يعتد بها  
حتى يكون علم الرجال محتاجا اليه وايضا على تقدير العلم بان رجال الرواية  
الفلانية ثقات لا يحصل العلم بعد مرسقوط جماعة من رجال السند من الذين  
فلا يمكن حصول العلم بصحة الحديث بالاصطلاح المشهور وخينئذ فلا يحصل  
ايضا للتعديل فائدة لتايعيد بها وقد ذكر صاحب المنتقى الجمان ان في كثير  
من روايات الشيخ الطوسي عن موسى بن القاسم الجلي في كتاب الحج علة  
وذلك ان الشيخ اخذ الحديث من كتاب موسى بن القاسم وهو قد اخذ  
الحديث من كتب جماعة وذكر اول السند في اول رواياته ثم بعد ذلك  
ذكر صاحب كتاب الذي اخذ الحديث من كتابه والشيخ روى تلك الأحاديث  
من موسى عن صاحب ذلك الكتاب مع انه لم يلقه فصار الحديث منقطعا  
معللا انتحه وعدم مثل ذلك غير معلوم في بقية احاديثه بل ولا في احاديث  
غير الشيخ ايضا غايت حصول الظن بعدم وجواز الاعتماد على مثل هذا  
الظن في الاحكام الشرعية غير معلوم وذكر ايضا ان الكليني قد لا يذكر  
اول سنده اعتمادا على اسناد سابق قريب والشيخ رحمه الله يفتقر  
عن المراعاة فاورد الاسناد من الكافي بصورة وصله بطريق الكليني من  
غير ذكر الواسطة المروكة فيصير الاسناد في رواية الشيخ منقطعا

ولكن مراجعة الكافي يفيد وصله انتهى كلامه ولا يخفى انه لا يوصى وتوقع مثل ذلك من الشيخ رحمه الله فيما نقله من خير الكافي من كتب الحديث ايضا وكذا في حق غيره كما عرفت وايضا كثيرا ما يدكر جماعة من الرواة يعطى بعضهم على بعض ويبعد التتابع يعلم ان العطفت سهو والواجب نقل عن البعض وكذا الحال في عكس ذلك قال في المنتقى ومن المواضع التي اتفق فيها بهذا الغلط مكررا ورواية الشيخ عن سعد بن عبد الله عن احمد بن محمد بن عيسى عن عبد الرحمن بن ابي نجران وعلي بن حديد والحسين بن سعيد فقد وقع في خط الشيخ رحمه الله في عدة مواضع منها ابدال احد واوى العطفت بكلمة عن وقد اجتمع الغلط بالتقيصه وبالزيادة في رواية سعد عن الجماعة المذكورة بخط الشيخ رحمه الله في اسناد حديث زرارة عن ابي جعفر عليه السلام فيمن صلى بالكوفة ركعتين فان الشيخ رواة باسنادا عن سعد بن عبد الله عن ابي نجران عن الحسين بن سعيد عن حماد مع ان سعدا انما يروي عن ابن ابي نجران بواسطة احمد بن محمد بن عيسى وابن ابي نجران عن حماد بغير واسطة ذكر رواية الحسين بن سعيد عنه ونظائر هذا كثيرة انتهى كلامه وايضا حكم الحاكم بتعديل المعدلين وجرح الجارحين حكم بشهادة الميت وهو ظاهر والجواب عن جميع هذه الشكوك المشبهة المذكورة ههنا مبدا مكان الاجوبة الجدلانية عن كل منها هو ان احاديث الكتب الاربعة اعني الكافي والفقيه والتهذيب والاستبصار مأخوذة من اصول وكتب معتقدة معمول عليها كان

مدار العمل عليها عند الشيعة وكان عدة من الأئمة عليهم السلام عالمًا بأن شيعتهم يعملون بها في الاقطار والامصار وكان مدار مقابلة الحديث وسماحه في زمن العسكرين عليهما السلام بل بعد ذلك من الصادق عليه السلام على هذه الكتب لم ينكر احد من الأئمة عليهم السلام على احد من الشيعة في ذلك بل قد عرض عدة من الكتب عليهم ككتاب <sup>الحجة</sup> وكتاب حريز وكتاب سليمان بن قيس الهلالي وغير ذلك والعلم باخذ الكتب الاربعة من هذه الاصول المعتمدة يحصل من اخبار المحدثين الثلاثة وحمم الله على ما مر مفضلًا ومن شهادة القرائن بان تمكنهم من اخذ الاخبار من هذه الكتب المعتمدة يمنعهم من اخذها من الكتب لا يجوز العمل بها والعادة شاهدة بان من منعت كتابًا وتكن من ايراد ما هو الحق عند <sup>العلماء</sup> لا يرضى بايراد المشبهات والمشكوكات اذا عرفت هذا فنقول انما <sup>حصل</sup> علم حادي بان اخبار الكتب الاربعة ماخوذة من كتب معتمدة بين الشيعة فحق لا يحتاج الى العلم باحوال الرجال فيما لا معارض له وآما مع المعارض فحق تفحص عما يحصل به رجحان احد المتعارضين على الآخر عند النفس من العرض على كتاب الله وعلى مذهب العامة ومن حال الراوى وكثر وثقه ونحو ذلك ولا شك في حصول الرجحان عند النفس بسبب تقدير المعدلين وان ورد عليه ما ذكرت من الشكوك ومن لم يحصل عنده رجحان بذلك فعلمه بما سيحتم في بحث <sup>العلماء</sup> ان شاء الله تعالى فان قلت فلهذا يكون اخبار الكتب الاربعة



قطعية الصدد ومن المصنوع كما قال به المورد المذكور قلت لا يلزم من كون  
 جواز العمل بهذه الكتب قطعياً كون أخبارها قطعية الصدد ومن المصنوع  
 أخيراً يجوز من المصنوع عليه السلام تجويز العمل بكتاب مشتمل على الأخبار  
 الكثيرة بحيث لا يعلم عدد مصدور بعضها منه ومن غيره من الأئمة  
 بعد مرتكبه من تمييز الصحيح من غيره لتقية أو ضيق وقت أو نحو ذلك  
 وهذا غير خفي فإن قلت إذا جاز العمل بما في هذه الكتب فلا يحتاج في العمل  
 إلى العلم بأحوال الرجال عند التعارض أيضاً إذ يصير من قبيل تعارض  
 قطعيتين وحكمه العرضان أو التحذير أو التوقف أو الاحتياط كما سيأتي  
 إنشاء الله تعالى قلت قد عرفت أن قطعية العمل لا تقتضي الحديث  
 ونحن قد حصل لنا القطع بجواز العمل في صورة عدم التعارض ولهذا  
 نرى جل الفقهاء يل كلهم يستدلون على المطالب الأخبار بالضعيف  
 السند ويكتفي في ذلك بملاحظة الكتب الاستدلالية للشيخ والسيد  
 المرتضى والعلامة والمحقق وابن ادریس وغيرهم وأما مع التعارض فقد  
 وجدناهم لا يطرحون المتعارضين بل يفتشون عما يحصل به عند  
 رجحان أحدهما على الآخر في أنفسهم من ملاحظة حال الراوي ونحو ذلك  
 والخاص أن المعلوم هو جواز العمل بهذه الأخبار عند عدم التعارض  
 وأما في صورة التعارض فجواز العمل بأحد ما مع إمكان ترجيح أحدهما على  
 الآخر بملاحظة حال الراوي أو نحوه غير معلوم بل المعلوم من حال السلف  
 عدم العمل بدون التفتيش فيحتاج إلى التفتيش عن حال الرواة لا

من جملة ما يحصل به الترجيح ضرورة على ان الشكوك المذكورة مصادمة  
للضرورة اذ ربما يحصل من التفتيش العلم العادي بعيدا لبعض الرواة  
وضبطه وديانته فانا بعد التفتيش حصل لنا القطع تنبيه قال سلمان  
الفارسي رضى الله عنه والمقداد وابي ذر وعمار رضى الله عنهم  
ونظرا ثم وزارة ويزيد وابي بصير المرادي والفضيل ونظرا ثم  
وجيل ابن دراج وصفوان وابن ابي عمير واليزنطي ونظرا ثم وانكار  
ذلك مكابرة وربما نكرو بعد الله شخص لوزره ولم يشهد عندنا من يعمل  
على قوله بل يجرد الاطلاع على احواله وسيرته وعلما بعد الله مثل الشيخ  
ابي جعفر الطوسي والسيد المرتضى والمحقق وامثالهم من هذا القبيل فانا  
قبل ملاحظة كتب الرجال كان هذا العلم حاصلنا من تقديم العلماء  
اياهم والامتداد بهم الى غير ذلك من القرائن فلا يلزم من الشكوك المذكورة  
سد باب الاحتياج الى علم الرجال والتفتيش عن احوالهم فهو هذا العلم  
لا يحصل الا في قليل من الرواة غيا أصحاب الاصول واما اصحاب الاسماء  
فيمكن تحصيل هذا العلم في كثير منهم وثق تحصيل العلم بان الرجال الذين  
ينهمرون في مصنف الكتب الاربعة من شيوخ الاجانة فلا يضر عدم  
عد التهم في صحة الحديث وايضا فان بعض الرواة قد ورد الاخبار  
من الائمة الاطهار بلغهم وذهبهم واجتناب عنهم وباعثهم من الكذابين  
والمفترين مثل فارس ابن حاتم القزويني وابي الخطاب محمد بن ابي زينب  
والمغيرة ابن سعيد ونظرا ثم ويشكل جواز العمل بروايات هؤلاء

الملعونين الكذابين وان كانت موجودة في الكتب الاربعة الا ان يكون  
 معتقدا باحدى القرائن المذكورة لانا لا نعلم ان قدما شاكنا كانوا يعلمان  
 بخبار هؤلاء وان كانت موجودة في الاصول المتقدمة فيحتاج الى معرفة  
 الرجال لتمييز من نص بعده جواز العمل برواياته عن غيره واعلم ان ههنا  
 اشياء اخر سوى العلوم المذكورة لها مدخلية في الاجتهاد اما بالشرطية  
 او المكملية الاول المعاني ولعمد ذكره الاكثر في العلوم الاجتهادية وجمله  
 بعضهم من المكملات وعدة بعض العامة من الشرائط وهو المنقول عن  
 الشهيد الاجل المرتضى في الذريعة وعن الشهيد الثاني في كتاب ادلة العالم  
 والمتعلم وعن الشيخ احمد المتوج الجرجاني في كتاب كفاية الطالبين الثاني  
 علم البيان ولعمد يفوق احديهما وبيان علم المعاني في الشرطية والمكملية  
 الا ان جمهوره فانه عد علم المعاني من المكملات وسكت عن البيان  
 وعلل بان احوال الاسناد الخبري انما يعلم فيه وهو من المكملات للعلوم  
 العربية الثالث علم البيديع ولعمد اجد احدا ذكره الا ما نقل عن الشهيد  
 الثاني في الكتاب المذكور وصاحب كفاية الطالبين فانه اعد العلوم  
 الثلاثة اجمع في شرائط الاجتهاد والحق عدم توقف الاجتهاد على  
 العلوم الثلاثة اما على تقدير صحة التجزى فظاهر واما على تقدير عدم  
 صحة التجزى فلان فهم معاني العبارات لا يحتاج فيه الى هذه العلوم  
 لان في هذه بحث عن الزائد على اصل المراد فان المعاني علوم يبحث  
 فيه عن الاحوال التي يطابق بها الكلام لمقتضى الحال كاحوال الاسناد

الجزى والسند ومتعلقات الفعل والقصر والانشاء والفصل والوصول  
 والايجاز والاطناب والمساواة ومبحث مباحث القصر والانشاء المحتاج  
 اليه يذكر في كتب الاصول والبيان علوم يعرف به ايراد المعنى الواحد بعض  
 مختلفة وما يتعلق بالفقه من احكام الحقيقة والمجاز مذكورة في كتب الاصول  
 ايضا والبيد يع علوم يعرف به وجوه محسنة الكلام وليس شئ من مباحثه  
 مما يتوقف عليه الفقه فهو لو ثبت تقدم الفصيح على غيره والا فصح على الفصيح  
 في باب التراجم امكن القول بالاحتياج الى هذه العلوم الثلاثة لغير الجزى  
 ولو في بعض الاحيان اذ فصاحة الكلام وافصحيتها مما لا يعلم في مثل هذا  
 الزمان الا بهذه العلوم الثلاثة وكذا على تقدير تقدم الكلام الذعفي  
 تأكيد او مبالغة على غيره وسيجئ الكلام على هذه الامور في باب التراجم  
 انشاء الله تعالى ولكن لا شك في مكنية هذه العلوم الثلاثة للجهل الرابع  
 بعض مباحث الحساب كالاربعة المتناسبة والمخطأتين الجبر والمقابل  
 وهو ايضا مكمل وليس شرطاً اما في الجزى فظاهر واما في غيره فلا ليس  
 على الفقيه الا بالحكم بائصال الشرطيات واما تحقيق الحروف الشرعية  
 فليس في ذمته مثلاً عليه ان يحكم بان من اقرب شئ فهو مواخذ به وليس  
 عليه بيان كنهه المقرب في قوله لزيد على ستة الا نصف ما لم يرد ولعمري  
 ستة الا نصف ما لزيد فتأمل الخامس بعض مسائل علوم الهيئة  
 مثل ما يتعلق بكروية الارض للعلوم تقارب مطالع بعض البلاد مع  
 بعض او تباعد ما وكذا البعض مسائل القصور مثل تجويز كون الشهر

ما في كتاب  
 الجزى

ثمانية وعشرين يوماً بالنسبة إلى بعض الأشخاص السادس بعض مسائل الهندسة كالوابع بشكل العربوس مثلاً التابع بعض مسائل الطب كالوابع إلى تحقيق القرن ونحوه وليس هذه العلوم محتاجاً إليها لما عرفت والالزم الاحتياج إلى بعض الصناعات كالعلوم الغائب والعيوب ونحو ذلك الثامن فروع الفقه ولعمد كراه الأكثر في الشرائط والحقوق أنه لا يكاد يحصل العلم بمثل الأحاديث ومحالها بدون ممارسة فروع الفقه التاسع العلوم بمواقع الإجماع والخلاف لتلايف الإجماع وهذا شرط لا يستغنى غير المتجزي عنه وهذا العلم ما يحصل في هذا الزمان بمطالعة الكتب الاستدلالية الفقهية ككتب الشيخ والعلامة ونحوها العاشر أن يكون له ملكة قوية وطبيعية مستقيمة ليتمكن بها من رد الجزئيات إلى قواعد الكلية واقتصاص الفروع من الأصول وليس هذا الشرط مذكوراً في كلام جماعة من الأصوليين وتحقيق المقام أن الدليل النقل إذا كان ظاهراً ونصاً في معناه ولم يكن له معارض ولا لازم غير بين ولا فرد غير بين الفردية فلا يحتاج الحكم بمعناه والعمل به إلى هذا الشرط بل يكفي الشرط السابقة مثلاً في العلم بأن الكر من الماء لا يجس بمجرد ملاقاته الجاسة من قوله عليه السلام إذا بلغ الماء كرا العريضة شئ لا يحتاج إلى أكثر من العلم بمعناه مفردات هذا الحديث من اللغة والصرف وبالمهيئة التركيبية من النحو وهذا ضروري وأما عند وجود المعارض فيحتاج إلى الملكة المذكورة للتأرجيح وكذا العلم بالوابع والغير البينة كالحكم بوجوب المقدمة والنفي

في قوله عليه السلام إذا بلغ الماء كرا العريضة شئ لا يحتاج إلى أكثر من العلم بمعناه مفردات هذا الحديث من اللغة والصرف وبالمهيئة التركيبية من النحو وهذا ضروري وأما عند وجود المعارض فيحتاج إلى الملكة المذكورة للتأرجيح وكذا العلم بالوابع والغير البينة كالحكم بوجوب المقدمة والنفي

عن الاخذ ادعند الامر بالشئ وبمفهوم الموافقة والمخالفة ونحوها وربما  
 يحتل كفاية العلم بالمطالب الاصلية لهذا القسم والعمدة في الاحتياج  
 الى الملكة انما هو للحكم بفرديته ما هو غير بين الفرديّة للكل المذكور في الدلائل  
 اولعارضه اولمقدسه اولضده اوخذ ذلك مثلاً للعلم باندرج الكرم  
 الملفق من نضيفين نجسين مع عدم التغير في الحديث المذكور حتى يحكم  
 بعدم صيرورته طاهراً او بعيداً من دراجه فيه فيحكم بقاءه على النجاسة  
 محتاج الى تأمل تام وفهؤذكي وكذا في اندراج من عنده من المساء  
 ما لا يفي به الوضوء الا مع مزجه بمضاف لا يسليه الاطلاق في غير  
 الواحد للماء فيصير تيمه وكذا في اندراج الخارج من بيته للسفر قبل حد  
 الترخص في الحاضرية ثم السئلة او في المسافر فيقصر وكذا في اندراج  
 حاج في طريقه غد ولا يندفع الا بال وهو يقدر على ذلك المال في  
 المستطيع فيجب عليه الحج او لا فيجب وهذا القسم من الكثرة بحيث  
 لا يعد ولا يحصى ومعظم الخلافات بين الفقهاء يرجع الى هذا او لا مشك  
 في ان العلم بهذا القسم يعمل لنفسه او لغيره غير محتاج الى ملكة  
 قوية وفهؤذكي وطبع صنف ويجب الاجتناب في الحكم بان هذا الشئ  
 الجزئي فرد لهذا الكل ومندرج فيه عن الاعتماد على الظنون الضعيفة  
 والناشئة عن الهوى النفساني وينبغي ان يختبر نفسه في الاستقامة  
 بحالسة العلماء ومذاكرهم وقصديق جماعة منهم باستقامة طبعه  
 بحيث يحصل له الجزم وربيبه بعد ما هو حاجه في الغلب والا فلا تقدر

على اعتقاده في الأحكام التي من هذا القبيل وربما قيل يجوز الاعتماد  
على شهادة عدلين خبيرين بذلك وهو محل تأمل مع عدم حصول الخبر  
من شهادة قضاة انتقاء القرائن فإن قلت اعتبار هذا الشرط يستلزم عدم  
العلم بوجود المجتهد والتالي بطلان المقدم أما بيان الملازمة فلان  
الملكة المذكورة امر غير منضبط لانه لا يكاد ليتفق اثنان فيها لاختلاف  
الطبائع غاية الاختلاف فليس ههنا مرتبة معينة يمكن ان يقال ان  
من له هذه المرتبة مجتهد دون من هو دونها فلا يمكن تحصيل العلم بالاجتهاد  
واحد واما بطلان التالى فلانه لا يتم التكليف في مثل هذا الزمان  
بدون العلم بالاجتهاد اذ غير المجتهد لا يجوز له العمل باعتقاده ولا يجوز  
لغيره العمل بقوله لما من الدلالة على اعتبار كل شرط من الشروط  
المذكورة للعمل بالأحكام الشرعية وايضا اعتبار هذا يستلزم عدم  
وجوب الاجتهاد كفاية والتالى باطل بيان الملازمة ان هذه الملكة  
امر موهبي من الله تعالى لا يمكن اكتسابه وان امكن تقويته في الجملة <sup>بالكسب</sup>  
فانزى جماعة لا يمكنهم تحصيل مسئلة لها عراقة في النظريات بعد الكد  
التام والسعي البليغ فعلم ان هذه الملكة مما لا تحقق لها في اكثر الناس  
فلو كان الاجتهاد واجبا عليهم والا لزم التكليف بما لا يطاق واما بطلان  
التالى فلا غم بين قائل بوجوبه العيني كما نقله الشهيد في الذكر <sup>عن</sup>  
قدماء اصحابنا وفقهاء حلب وبين قائل بوجوبه الكفائي ومن خواص  
الواجب الكفائي اشواكل بتركه لا يقال الاجتهاد ليس واجبا كفايا

بالنسبة الى كل المكلفين بل بالنسبة الى صاحب المملكة فعلى تقدير انتقائه  
لا يلزم الا انه صاحب المملكة المذكورة لا نقول شرط التكليف اعلام  
المكلف وقيل الاجتهاد لا يتميز صاحب المملكة عن غيره فلا يعلم انه  
مكلف بالاجتهاد لعدم علمه بانه صاحب المملكة وايضا يلزم تأخير غير  
المعين وانه غير معقول كما صرحوا به في تحقيق الواجب الكفاية وايضا  
هذا الجواب خلاف ما صرحوا به من تأشروا الكل بترك الاجتهاد والجواب  
الحق عن كلا الجنتين انما ادعينا اعتبار المملكة المذكورة في مطلق الاجتهاد  
المطلق لما عرفت ان العلم بمعية الادلة الشرعية السامة والظاهرة  
في معناها بلا معارض غير محتاج الى المملكة والاحتياج اليها انما هو لاجل  
العلم بحكم التراجيم واللاواز من الغير البينة والحجج ثبات الغير البينة  
الا ندرج تحت القواعد الكلية ونحو ذلك فان اراد المعارض بالاستغناء  
عن المملكة الاستغناء عن القسم الاول فنعم الوفاق وان اراد  
الاستغناء في هذه الاقسام الاخر فلا يخفى اما ان اراد عدم الاحتياج  
الى استعلام هذه الاقسام او اراد عدم الاحتياج في استعلام  
هذه الاقسام الى المملكة المذكورة فان اراد الاول فبطلانه ظاهر  
فانه كثيرا ما يقع الاحتياج الى العلم بحال هذه الاقسام مثلا ربما  
يحتاج الى ان نغلو ان نصف كرم من الماء كل منها غرس هل يطهر ان  
يزرعها او لا وهذه العلم لا يحصل الا بان نعلم هل هو مباح في  
قوله عليه السلام اذا بلغ الماء كرا العرجل خبثا او لا وهو يحتاج الى

[illegible]



الملكة المذكورة وكذا يحتاج الى ان نعلم ان الحاج متى كان في طريقه عدو  
 لا يندفع الايمان وهو يقدر على اعطاء ذلك المال هل هو داخل في المستطيع  
 الى الحج او لا وكذا يحتاج الى ان نعلم هل الدين المضيق يعطل الصلوة في  
 اول الوقت او لا اذ ظاهر ان القول بطلانها يتوقف على اتمام الدليل الذي  
 على ان الامر بالشئ يستلزم النفي عن الصند الخاص والقول بصحتها يتوقف  
 على القدر في الدليل المذكور وكلاهما لا يتعبدون الملكة ومثل هذه المسائل  
 المحتاج اليها اكثر من ان يحصى وان اراد الثاني اى عدم الاحتياج لاستعلاء  
 مثل هذه المسائل الى الملكة المذكورة فبطلانها عن اجلة البدعيات  
 لاننا لا نرى بالملكة الاحالة بما يمكن من ترجيح احد طرفي هذه المسائل فلا  
 يقتضد العلم بالنفي والايجاب في هذه المسائل الا بالملكة فاعلم ان الدليل  
 على الاستغناء في هذه الاقسام مشبهة في مقابل الامر القطع وتفصيل  
 الجواب عن الاعتراض الاول منع استلزام اعتبار الملكة المذكورة في  
 الاجتهاد المطلق عدم العلم بوجود المجتهد اما في الاجتهاد والعلم  
 بالاحكام التي هي من قبيل القس الاول من القسمين المذكورين فظاهر  
 لاننا نعتبرها فيه واما في القسم الثاني فلان الاطلاع على هذه الملكة  
 ليس بمتعذر بل ولا يمتنع بل يمكن بالمعاشرة وباخبار الجماعة وبشهادة  
 المدلين المطلعين على قول وينصب نفسه مستمر من الفتوى بجمع خلق  
 كثير على ما قيل وبعرض ترجحاته المخترعة على ترجحات من هو معلوم  
 انه صاحب الملكة وبخود ذلك كما سيحكي انشاء الله في مسألة علمه

وعدم انضباط الملكية المذكورة بمعنى ان لها مراتب مختلفة لا يوجب عدم  
 العلم بها لان المراد بها حالة يتمكن بها من رد الفروع الى الاصول بحيث  
 لا يقع الغلط منه غالبا ولها مراتب كثيرة المتصف بكل منها من يتعلق به  
 احكام المجتهد وعن الاعتراض الثاني ايضا منع الملازمة والبيان الذي  
 ذكره لو يكن دالا على نفي الوجوب الكفائي عن مطلق الاجتهاد اذ عرفت  
 مراد عدم اعتبار الملكية المذكورة في العلم بالاحكام التي هي من قبيل  
 القسم الاول من القسمين المذكورين انفا فان قلت فهل الاجتهاد في  
 الاحكام التي هي من قبيل القسم الثاني واجب او لا قلت يمكن ان يقال  
 واجب كفايا بالنسبة الى صاحبه الملكية قوله شرط التكليف اعلام المكلف  
 وقبل الاجتهاد لا يتميز صاحب الملكية عن غيره باحد الطرق المذكورة  
 سابقا ولا يلزم تأثير غير المعين لان عدم التبيين قبل الاجتهاد في  
 القسم الاول من الاحكام مستند الى تقصيره من ترك الاجتهاد الكلية  
 وبعده يتحقق التبيين لو لم يقصر واترك الفحص عن حاله وتصرحه  
 انما هو بتأثير الكل بعدم الاجتهاد بالكلية فتأمل وقال مولانا محمد امين  
 الاستاذ ابا دى الذي ظهر لي من الروايات ان طلب العلم فريضة  
 على كل مسلم في كل وقت بقدر ما يحتاج اليه في ذلك الوقت ولا يجب  
 كفاية طلب العلم بكل ما يحتاج اليه الامة كما قالته العامة لانه غير  
 منضبط بالنسبة الى الرعية والتكليف بغير المنضبط محال كما تقر في  
 الاصول في بحث علة القياس بل يفهم من الروايات ان علم الرعية

بجميع ذلك من الحالات انتم تذيب قد بالغ مولانا المدقق محمد امين  
 الاسمر ابا دى فى انكار الاجتهاد وزعم ان المجتهد فيه لا يكون الاظنيا  
 واحكامنا كلها قطعية لما من ان القران والسنة النبوية لا يجوز العمل  
 بها الا بعد تحقق ما يوافقهما فى كلام المترة الطاهرة واخبار المترة  
 الطاهرة كلها قطعية لما من الوجوه وجوابه اولان اشتراط كون  
 المجتهد فيه ظنيا ليس الا فى كلام العامة والعلامة وقليل من اصحابنا  
 والاكثر منا العيذكروا الظن فى تعريف الاجتهاد فقطعية الاحكام لا تنافى  
 صحة الاجتهاد مع انه فى الحقيقة راجع الى نزاع لفظي وثانيا انا لا نسقط قطعية  
 اخبارنا كلها من المعصوم وقدم الكلام فيه وبعد التسليم لا يلزم قطعية  
 الحكم بل قلما يبلغ دلالة الاخبار على جميع ما يستفاد منها من تبة القطع وهو فى  
 غاية الظهور وايضا منع المذكور على اكثر فقهاءنا قدس الله ارواحهم  
 بانهم كانوا يفتنون بمجرد اراءهم من غير دليل وامت قد عرفت ان كثيرا  
 من الاحكام من قبيل اللوازم الغير البينة الا بالتأمل والدليل ومن  
 الجزئيات والافراد النيرة البينة الفردية ونحو ذلك ولما كان العلم  
 باندرج هذه الفروع فى اصولها يحتاج الى طبيعة وقادة وقرينة نفا  
 تحصل للبعض دون البعض لا يحس لمن لا تحصل الطعن على من جعلت  
 فيه بانه افترى فى الحكم الفلان من غير دليل مثلاً ربايتوه ان القول  
 بوجوب القصد بالبسلة الى سورة معينة فى الصلوة قول بالحكم الشرع  
 من غير دليل اذ لا نص يدل على ذلك الوجوب وهو باطل لان من قال

هذا هو الحق لا يخفى على من  
 يفكر فى المسألة ولا يخفى على من  
 يفكر فى المسألة ولا يخفى على من  
 يفكر فى المسألة ولا يخفى على من

يقول انه قد ورد النصوص بوجوب قراءة السورة كاملة ولا يحقق السورة  
الكاملة الا مع القصد المذكور لان البسطة لما كانت مشتركة لا تقصير  
جزوا الا بالقصد والغرض ان فتاوى الفقهاء كلها راجعة الى احد  
الادلة التي هي واجبة الاتباع عندهم ولا اقول بامتناع القلط والخطأ  
عليهما اذ غير المعصوم لا ينفك من السهو والخطأ اذ احد من العقلاء  
لعمري يجوز القول في الاحكام الشرعية من غير دليل ومعلوم ان ادلة  
الشرع منحصرة عند فقهاء الشيعة كلهم كما صرحوا به في جميع كتبهم  
الاصولية في القرآن والحديث الصحيح والاجماع الذي علمه دخول المعصوم  
فيه والدلالة العقلية التي مر الكلام فيها والفتاوى الراجعة الى الادلة  
العقلية وهي الامتصاص واقسام المفهوم قليلة في كلامهم والمنظر  
من قبيل الجزئيات المندرجة تحت اصولها التي لا يمكن ارجاعها الى  
احد من الدلالة العقلية والادلة عند معظم العامة ايضا منحصرة  
في اشياء مخصوصة شر قليل من اصحاب ابي حنيفة فجهل الله كانوا  
يعلمون بالراي ويمون باصحاب الراي والظاهر انه اما العمل بالاستقنا  
او المصالح المرسله اذ لا يتصور غيرها وكيف يتصور من له ادنى مشايبة  
العقل ان معظم فقهاءنا كالعقيد والمرقضي والشيخ الطوسي ولا مذقهر  
والحقق والعلامة وجميع المتأخرين كانوا يعلمون في الاحكام الشرعية بما  
لعميل به اكثر العامة ايضا فان الفتاوى المذكورة في كتب العلامة  
والحقق وغيرها من المتأخرين شذ ما يحاوت عنها كتب الشيخ الطوسي

ونظر آتاه مثل ابن ابي عقيل وابن الجنييد والمفيد والمرقطة وغيرهم كما هو  
مذكور في كتب الاستدلال وقد نقل اغلاطا عن العلامة يعلم بآد في  
أمل انه هو الغلط فيها وذكر ان الشهيد الثاني رحمه الله نقل في شرح  
الشرايع عن العلامة انه قال في القواعد في مسألة افتيت بهذا المعجود  
دائي ولم اجد فيه نصا واثرا وانا اقول حاشا شرحا مثل ذلك من مثل  
العلامة رحمه الله بل من له ادنى فضل وورع وقد تصفحت من اول شرح  
الشرايع الى كتاب الميراث فما وجدت ما نقله عين ولا اثر وهذا القواعد  
حاضر وكيف والعلامة ينادي في كتبه الاصولية يا مخصرا لادلة في الكتاب  
والسنة والاجماع والقياس المنصوص العلة والاستصحاب ثوبية بالرا  
الذي لم يزل به الاماذا من الحنفية فهو نقل الشهيد في الشرح في كتاب  
الصلح عن التذكرة انه قال في مسألة ولست اعرف في هذه المسألة <sup>بالتخصيص</sup>  
نصا من الخاصة ولا من العامة واما صحت الى ما قلت عن اجتهادنا  
وظاهر ان مراده بالاجتهاد هو الاستدلال بالعمومات فانه استدلال  
على هذه المسألة بجواز تصرف الانسان في ملكه كيف شاء والعمومات  
عليه ظاهرة وقد وجدت مواضع ماعده من اغلاط العلامة عن غير  
موافق لمباراة الكتاب الذي نقله عنه فان قال لا يجوز رد الفروع  
والجزئيات الى اصولها قلنا لا شك انا اذا علمنا ان هذا الحكم متعلق بهذا  
الكل وعلمنا ان هذا الشيء فرد لهذا الكل يحصل لنا العلم بان ذلك الحكم  
متعلق بذلك الشيء الخاص فان قال ان فردية الفرد لا بد ان يكون <sup>بالتخصيص</sup>

حتى يصح الحكم مع ان الفقهاء يحكون بمجرد الظن قلنا الذي ذكره الفقهاء الحكم  
على الاشياء بالادلة الظنية التي ثبتت جملتها في الشرع هو لا يعلم من ذلك  
انهم كانوا يكفون في فردية الفرد واندرج الجزئية بالظن حتى يصح الطعن مع  
انه يمكن الاستدلال على الاعتماد على هذا الظن ايضا بما يستدل به على  
جمية خبر الواحد كما لا يخفى وايضا انه اورد في بحث صحة احاديثنا ان القائل  
المدقق محمد بن ادریس الحلبي رحمه الله اخذ احاديث من اصول قد ماثنا  
التي كانت عنده وذكرها في باب هو اخر ابواب السرائر واوردها في  
عن جامع البرنطلي صاحب الرضا عليه السلام احدها عنه عن هشام بن  
مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال انما علينا ان نلقى عليكم الاصول  
وعليكم ان تفرعوا والثاني احمد بن محمد بن ابي نصر عن ابي الحسن الرضا  
عليه السلام قال علينا القاء الاصول اليكم وعليكم التفريع فان هذين  
الحديثين الصيحين يدلان على لزوم رد الفروع الى الاصول وظاهرانه  
لا معنى للتفريع الا اجرا حكما الاصول والكليات الى الجزئيات والافراد  
مطلقا بل لا يخفى صدق التفريع المأمور في الاجزاء الى الافراد المظنونة  
الفردية ولكنه عمل تامثل واعلم ان الاجتهاد كما يطلق على استعلام  
الاحكام من الادلة الشرعية كذلك يطلق على العمل بالرأي وبالقياس  
وهذا الاطلاق كان شايعا في القديع قال الشيخ الطوسي في باب شرائط  
المفتي من كتاب العدة ان جمعا من الخالفين حدوا منها العلم بالقياس  
وبالاجتهاد وباجتبار الاحاد وبوجوه العلل والمقاييس وبما يوجب غلبة

فانما هو مقتضى

الظن ثوبال انا بيتنا فساد ذلك وذكرنا انها ليست من ادلة الشرع وظاهر  
ان الاجتهاد الذي ذكرناه ليس من ادلة الشرع ليس بالمعنى المتعارف اذ  
لا يحمل كونه من جنس الادلة والسيد المرتضى في كتاب الذريعة ذكر الاجتهاد  
عبارة عن اثبات الاحكام الشرعية بغير النصوص والادلة او اثبات  
الاحكام الشرعية بما طريقه الامارات والظنون وقال في موضع اخر  
وفي الفقهاء من فرق بين القياس والاجتهاد وجعل القياس ماله اصل  
يقاس عليه وجعل الاجتهاد ما العريتين له اصل كالاجتهاد في طلب  
القبلة وفي قيمة المتلفات واروش الجنايات ومنهم من عبد القياس من  
الاجتهاد وجعل الاجتهاد اعمومه قال واما الراي فالصحيح عندنا انه  
عبارة عن المذهب والاعتقاد الحاصل من الادلة الغير الحاصلة من  
الامارات والظنون هذا حاصل كلامه وظاهر ايضا ان الاجتهاد في كلامه  
ليس بمعناه المعروف وقد ورد ذكر الاجتهاد في بعض الاخبار وهو بهذا  
المعنى الثاني وكان هذا هو الباعث لانكار الاجتهاد للقاتل المذكور وهو  
غلط ناش من الاشتراك اللفظي انكار الاجتهاد مستند ابطل جماعة  
من المجتهدين تشبيه باستدلال عوام العامة على عدم حقيقة مذهب  
الشيعة بتركهم صلوة الجماعة واستدلال جماعة من جهلة العوام على  
ذم العلويين جعل علماء هذا الزمان حريصون على الدنيا وهو مذموم  
اذ عمل بعض المجتهدين بمجرد رآيه او غلظه في بعض الاحكام على تقدير  
تسليمه لا يوجب بطلان الاجتهاد اى العلم بالاحكام عن ادلتها التفضيلية

وهو من البديهيات وربما يستدل له باننا لانكر الاجتهاد الا بمعنى ان العمل  
بالادلة والاحاديث يتوقف على الملكة المذكورة اذ ظاهر ان هذه الاحاديث  
والاخبار كان يعمل بها في عصر الأئمة عليهم السلام كل من الشيعة من العوام  
والعلماء وانتكاز ذلك مكابرة ولو يقتل عن احد من الأئمة عليهم السلام الا تكار  
على احد من الشيعة وهذا مما يوجب القطع بمحور العمل بما لكل من فهمها من غير  
توقف على امر اخر وجوابه انك قد عرفت وجه الاحتياج الى الشرائط المذكورة  
في هذه الاعصار دون عصر الأئمة عليهم السلام وعرفت ان الاحتياج الى  
الملكة المذكورة انما هو للعمل باللوازم الغير البينة للزوم وبالافراد الغير البينة  
الفردية ونحو ذلك لا للعمل بمناطبق الاخبار ومدلولاتها الصريحة والذي  
هو معلوم من حال السلف هو علمهم بهذه الاخبار ومدلولاتها الصريحة وانما  
العمل باللوازم والافراد الغير البينة فلا يعلمون حاله العمل بما يدون  
الملكة بل هو يدعي البطلان فان قلت فعلى ما ذكرت يلزم الاستغناء عن  
الملكة للعمل بالمدلولات الصريحة للاخبار ولو كان لها معارض وقد ترخا<sup>فه</sup>  
قلت المعلوم من حال السلف العمل بما سمعوه من الاخبار المعتمدة من غير  
الفحص عن المعارض ولا يلزم منه الاستغناء عن الملكة بعد الاطلاع  
على المعارض وسيجيئ لهذا زيادة بيان في بحث التراجع انشاء الله تعالى  
فان قلت لا يجوز العمل الا بالمدلولات الصريحة لان اللوازم والافراد  
البينة ان كانت ظنية فلا يجوز العمل بها للدلالة على الفحص من العمل بالظن  
ولقوله عليه السلام ما يعلمون فقولوا وما لا تعلمون فما واهوى بيده الى فيه



وهذا داخل فيما لا تعلمون فيجب التوقف فيه وان كانت قطعية فلا يجوز  
ايضا لاحتمال قصر الحكم على ما لا يحتاج في الحكم بلزومه او بغير دية الى دليل  
ونظروا ان وجوب العمل بالاخبار عام لمن يتمكن من اقامة الدليل ولمن لم يتمكن  
مثلا اهل الاجتهاد يقولون يجب على الولى منع الطفل عن مس كتابه القران  
ولو كان ممازما متوضعا لقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون والطفل لما لم يكن متوضعا  
شرعيا لم يكن رافعا للحدث فهو محدث والمحدث لا يجوز له مس كتابه  
القران فيجب من باب الحسنة منعه والمنع في الطفل يتعلق بولييه فنقول بعد  
قطعية جميع المقدمات لو لا يكون المنع مقصورا على من علم كونه محدثا من غير  
نظروا دليل والطفل المتوضعي ليس كذلك والعرف قاض بذلك قلت قدش  
انه يحصل القطع يتعلق بالحكم بالافراد واللوان والغير البينة اذ قطع باللزوم  
والفردية وايضا الخبران المذكوران المنقولان عن السرائر يدلان على ذلك  
وايضا لم يزل العلماء في عصر الائمة عليهم السلام يجرون حكم الكل على افراد  
كثيرة رارة وعهد ابن مسعود ومثام بن الحكم ويونس ابن عبد الرحمن والفضل  
ابن شاذان ونظرائهم من اهل النظر والاستدلال وايضا كان الائمة  
كثيরা ما يستدلون على حكم باية ويستدلون على الاندراج كما لا يخفى على  
التابع فلا يكون الحكم مقصورا على اللوازم البينة اللزوم والافراد البينة  
الفردية فتأمل وقد يستدل الخصم ايضا بان مصنف الكتب الاربعية <sup>من</sup> مطهر  
يجوز العمل بالاحاديث من غير توقف على ملكه او غير ما سوى فهو الحديث  
فيكون الاجتهاد باطل امّا الاول فلان اباجعفر ابن بابويه صرح في اول

كتاب من لا يحضره الفقيه بان وضع هذا الكتاب انما هو لان يرجع اليه ويل  
 يافيه من لم يكن الفقيه عنده وهو صريح في ان المقلد الذي عليه الاستفتاء  
 على تقدير حضور الفقيه والمجتهد عنده عليه العمل باخبار هذا الكتاب  
 عند عدم حضور الفقيه وكذا اثقة الاسلام صرح في اول الكلمة بان  
 كتاب يكتفي به المتعلم ويرجع اليه المسترشد وياخذ منه من يريد علم  
 الدين والعمل به وهو ظاهر في جواز رجوع كل متعلم ومريد لعلم الدين الى  
 هذا الكتاب من غير توقف على شرط وكذا اثنى الطائفة ذكر في اول  
 الاستبصار ان تهذيبه تعلم ان يكون مذكورا يرجع اليه المبتدئ  
 في تفقهه والمنتهى في تذكيره والمتوسط في تجويزه وقال في اول التهذيب لما فيه  
 اى في الكتاب المذكور من كثرة النفع للمبتدئ والريعي في العلم وظاهر ان  
 المبتدئ لا يكون مستجيبا للشرائط المذكورة للعمل بالاحكام قللت حامية  
 ما يلزم من كلامك تصريحه بجواز العمل بمناطيق الاخبار ومدلولاتها  
 الصريحة لكل فاهم الحديث سواء كان مستجيبا للشرائط الاخرى ولا  
 يلزم منه عدم اعتبار الشرائط الاخرى والملكية في العمل بالقسم الثاني  
 من القسمين المذكورين للاحكام الشرعية والله اعلم **ببحث الرابع**  
 في التقليد وهو قبول قول من يجوز عليه الخطاء من خيرة حجة ولا دليل  
 يستبرئ في اللغة الذي يستفاد منه بعد الشرائط المذكورة على النحو المذكور  
 ان يكون مؤثقة ويكون حصول هذه الشرائط فيه معلوما للمقلد  
 بالخاطلة المطلقة ان امكن الاطلاع في حقه او باخبار المتواترة وبالقرائن

هذا الكتاب  
 من لا يحضره الفقيه  
 في بيان ما لا يخفى  
 من كونه من كتب  
 الفقه والشرع

الكثيرة المفيدة للعلماء وبشهادة العدلين العارفين على قول ولا يشترط  
 المشافهة بل يجوز العمل بالرواية عنه وفي جواز العمل بالرواية عن المجتهد <sup>لمست</sup>  
 خلاف على ما نقل قال الشهيد الثاني في كتاب اداب العلماء والمتعلمين في جواز  
 تقليد المجتهد المييت مع وجود الحجة او لامعه للجمهور اقول اصحها عند جمهور  
 مطلق المذاهب لا يموت بموت اصحابها ولهذا يعتد بها بعد موتها في الاجماع  
 والخلاف وكان موت الشاهد قبل الحكم لا يمنع الحكم بشهادته بخلاف  
 فسقه والثاني لا يجوز مطلقات اهليته بالموت وهذا هو المشهور بين اصحابنا  
 خصوصا المتأخرين منهم بل لا ننقله الا بخلافه ممن يعتد بقوله والثالث  
 المنع منه مع وجود الحجة لامع عدمه ونقل الشهيد الاول في الذكر في القول بجواز  
 تقليد المييت ولو بصرح باسوقائه ونقل المحقق الشيخ على حاشية الشرايع عن  
 الشيخ السعيد فخر الدين عن والده العلامة جواز تقليد المييت اذا خلا <sup>لغير</sup>  
 عن المجتهد الحجة واستبعد وحمل كلامه على الاستئانة بكتب المتقدمين  
 في معرفة صور المسائل والاحكام مع انتقال المرجع وقال فخر المحققين في كتاب  
 ارشاد المسترشدين وهداية الطالبين على ما نقل انه قال في وجه الاقتصار  
 على الاصول الكلامية واقتصرت على هذه الاصول ولما ذكر العبادات <sup>المعمية</sup>  
 لان والدي جمال الدين الحسن ابن يوسف الطهر قدس الله ذكره ذكرها  
 اجمع عليه اهل البيت عليهم السلام وهو الائمة المعصومين صلوات الله  
 عليهم وما صح نقله عنهم بالطريق الذي له الى الشيخ الطوسي ومن الشيخ الطوسي  
 الى الائمة عليهم السلام بالطريق الصحيحة التي لا شك فيها ولا ريب لان والد

لما ذكرنا له ان الميت لا قول له فقال اني قد اثبت لكم ما اتفقت عليه الأئمة  
عليهم السلام فلا يحتاج الى تقليد احد بعد معرفة واجبا لا اعتقاد ومن عدل  
عنه الى غيره فقد عدل عن يقين الى ظن وعن قول معصوم الى قول مجتهد  
فالقائمون مؤمنون متسكوا واعتمدوا عليه انتهى كلامه آخى المحقق الشيخ علي في حاشية  
كتاب الاجتهاد من الشرايع على المنع بوجوه الاول ان المجتهد اذا مات سقط  
اعتبار قوله ولهذا ينتقل الاجماع على خلافه وضعف هذا الوجه ظاهر لانه  
بعد عدم صحته على اصولنا ينتقض بمعروف النسب مع انهم اعتبروا فيها  
الميت في الجرح والتعديل وهو يستلزم الاعتداد بقوله في عدد الكبار  
فتأمل الثاني انه لو جاز العمل بقول الفقيه بعد موته لامتنع في زماننا الاجماع  
على وجوب تقليد الاعلام والاورع من المجتهدين والوقوف على الاعلام والاورع  
بالنسبة الى الاعصار السابقة في هذا العصر غير ممكن وفيه بعد تسليم هذا  
الاجماع انه يمكن الاطلاع على الاعلام والاورع بالاثار والاخبار والقوانين  
ونحو ذلك وهذا في غاية الظهور الثالث ان المجتهد اذا تغير اجتهاده وجب  
العمل باجتهاده الاخير ولا يمين في الميت فتواه الاول والاخير وفيه انه  
يمكن العلم بتقدير الفتوى وتأخير في الميت من كتبها انه لا يترأى في ميت  
تغير فتواه في مسألة واحدة واحتمال التغير ينتقض بالحج الرابع ان دلائل  
الفقيه لما كانت ظنية لم تكن حجية الا باعتبار الظن الحاصل بما وهذا  
يمنع بقاءه بعد الموت فيبقى الحكم خاليا عن السند فيخرج عن كونه معتبرا  
شرعا واورده هذا الوجه الفاضل مير محمد باقر الداما في كتابه شرايع

هذا ما ذكره في كتابه  
والاشارة الى ما في المتن  
فقد استدلوا به في كتابه  
بأنه لا يمكن العمل  
بالفقيه بعد موته  
لأنه لا يمكن العلم  
بتقدير الفتوى  
وتأخير في الميت  
من كتبها انه لا يترأى  
في ميت تغير فتواه  
في مسألة واحدة  
واحتمال التغير  
ينتقض بالحج الرابع  
ان دلائل الفقيه  
لما كانت ظنية  
لم تكن حجية  
الا باعتبار الظن  
الحاصل بما وهذا  
يمنع بقاءه بعد  
الموت فيبقى الحكم  
خاليا عن السند  
فيخرج عن كونه  
معتبرا شرعا  
واورده هذا  
الوجه الفاضل  
مير محمد باقر  
الداما في كتابه  
شرايع

النجاة بتغيير ما وزاد انه بعد موته يمكن ظهور خطأ ظنه فلا يمكن القول بصلاته  
 لزوم اتباع ظنه كما في حال حيوته اذ بقاء الموضوع معتبر في الاستصحاب  
 والجواب بعد تسليم زوال الاعتقادات والعلوم القائمة بالنفس الناطقة  
 بعد الموت منع خلوا الحكم عن السند وهل هذا الا غير المتنازع فيه فانا  
 نقول اذا حصل للمجتهد العلم والظن بالحكم الشرعي من دليل اقرن به علم  
 او ظنه فلم لا يجوز العمل بذلك الحكم الذي افقه به في حيوته بعد موته ولو لا  
 استديرة الى المقلد ظنه السابق المقتزن به مع عدم العلم بالمزيل فحيوته  
 لا بد لنفيه من دليل ودعوى لزوم بقاء ظن المجتهد الى حين عمل المقلد  
 اول المسئلة غايته لزوم عدم العلم بتغيير اعتقاده وهو حاصل ههنا  
 بحسب الفرض واحتمال ظهور خطأ الظن غير مضر كما في الحى واضعف هذه  
 الوجوه قال صاحب المعال والحق المذكورة للمنع في كلام الاصحاب على  
 ما وصل اليه من ادية جيد الاستحقاق ان تذكر ثوقا ويمكن الاحتجاج له بان <sup>لنقله</sup>  
 انما ساغ للاجماع المنقول سابقا وللزوم الحرج الشديد والعسر بتكليف الخلق  
 بالاجتهاد وكلا الوجهين لا يصلح دليلا في محل النزاع لان صورة حكاية  
 الاجماع صريحة في الاختصاص بتقليد الاحياء والحرج والعسر يندفان  
 بتسوية التقليد في الجملة على ان القول بالجواز قليل الجدوى على اصولنا  
 لان المسئلة اجتهادية وفرض العاى فيها الرجوع الى فتوى المجتهد وحيث  
 فالتأمل بالجواز ان كان سينا فالرجوع فيها الى فتواه دور ظاهر وان كان  
 حيا فاتباعه فيها والعمل نقباوى الموتى في غيرها بعيد عن الاعتبار غالبا

مخالفت لما يظهر من اتفاق علمائنا على المنع من الرجوع الى فتوى الميت مع وجود <sup>المجتهد</sup>  
 الحي بل حتى الاجماع فيه صريحاً ببعض الاصحاب انهم كلامه اعلى الله مقامه والجواب  
 من وجوه الاول منع عموم النسخ عن التقليد واتباع الظن بل هو مختص بالاصول <sup>النسخ</sup>  
 ان السويع ليجواز تقليد الحي ليس الا الوجه الاخير من الوجهين الذين ذكرهما  
 وكيف يمكن دعوى الاجماع مع مخالفة كثير من الاصحاب وقد نسب المنع من  
 التقليد مطلقاً الشهيد في الذكر الى قدماء اصحابنا وفقهاء حلب وكلام  
 الكليني في اول الكافي ظاهر في منع التقليد مطلقاً حيث جعل التكلف منوطاً  
 بالعلم واليقين ونهى عن التقليد والاستعسان وصرح ابن حمزة في كتابه <sup>عنه</sup>  
 الدروع بعينية الاجتهاد وعدم جواز التقليد وجعل نائدة رجوع السامع  
 الى العلماء الاطلاع على مواضع الاجماع ليعمل به وايضاً العلم بدخول قول  
 المعصوم او تقريره في مثل هذه المسائل الاصولية التي علم عدم الكلام عليها  
 في عصر المعصوم غير ممكن الحصول فان هذه المسائل غير مذكورة في كتب  
 قدمائنا بل غير مذكورة الا في كتب العلامة ومن تأخر عنه فكيف يمكن العلم  
 بالاجماع الذي يكون حجة عندنا مع انه روى الكشي في ترجمة يونس ابن عبد الرحمن  
 بسنده عن الفضل بن شاذان عن ابيه عن احمد بن ابي خلف قال كنت  
 مريضاً فدخل علي ابو جعفر عليه السلام يعودني في مرضي فاذا عند راسي  
 كتاب يوم وليلة فجعل يتصفه ورقه ورقه حتى اتى عليه من اوله الى آخره  
 وجعل يقول رحو الله يونس رحو الله يونس رحو الله يونس والطاهر ان  
 الكتاب كان كتاب الفتوى فحصل تقريرا لآما عليه السلام على تقليد يونس

بعد موته وأيضاً روى بسنده عن داود ابن القاسم عن إيا جعفر الجعفي  
 قال ادخلت كتاب يوم وليلة الذي الفه يونس ابن عبد الرحمن على أبي الحسن  
 السكري عليه السلام فنظر فيه وتصفحه كله ثم قال هذا ديني ودين أبياتي  
 وهو الحق كله فلو لم يحجز العمل بقول الميت لأنكر العمل به قبل عرضه عليه وأيضاً  
 ابن بابويه صرح بجواز العمل بما في من لا يحضره الفقيه مع أنه كثيراً ما ينقل فتاوى  
 أبيه بعد موته وانكاره مكابرة نفور الوجه الأخير وهو لزوم المخرج يدل على  
 جواز التقليد وكذا ما ورد من الأخبار من رجوع الناس بأمر الأئمة عليه السلام  
 إلى محمد ابن مسلم ويونس ابن عبد الرحمن والفضل ابن شاذان وأمثالهم في  
 أحكامهم والأمر بأخذ معالم الدين عنهم على ما ذكره الكشي في ترجمته ولكن  
 تخصيص الحي وأخراج الميت يحتاج إلى دليل ولا يكفي اندفاع العسر بتقليد  
 الأحياء لأن دفع بتقليد الميت أيضاً الثالث أن قوله لأن المسئلة اجتهد  
 وفرض العاصي الرجوع فيها إلى المجتهد موطن المسئلة أصولية يمكن تحصيل  
 القطع فيها فإن الإنسان إذا علم جواز استفتاء المقلد عن المجتهد إنما هو لأنه  
 غير عن أحكام الله تعالى يحصل له القطع بأن حيوة المجتهد وموته لا يحتمل  
 أن يكون موثراً في ذلك وعلى تقدير عدم إمكان تحصيل القطع فلا شك  
 في الاكتفاء بالظن إذا اشترط القطع في الأصول مبنية على إمكانه كما صرحوا به  
 ونحوه به البدعة وليس اعتماد المقلد على ظنه في المطالب الأصولية  
 التي يعتمد فيها على الظن مشروطاً بشئ كالاعتماد على الظن في الفروع حيث  
 أنه مشروط بثبوت الاجتهاد وعلى تقدير تسليم كون المسئلة اجتهدية

فلا نسلم ان فرض العاى الرجوع قىها الى المجتهد فانه مبني على ما اشار اليه  
 بقوله على اصولنا من عدة وصحة تجزى الاجتهاد وقد عرفت بطلان حجة  
 فيمكن الاجتهاد في هذه المسئلة نحو الرجوع الى فتاوى الاموات في بقية احكام  
 الرابع ان قوله وحينئذ فالقابل بالجواز ان كان ميتا فالرجوع الى فتاوى فيها  
 دور ظاهر وان كان حيا فاتباعه فيها والعمل بفتاوى الموتى في غيرها  
 بعيد عن الاعتبار غالبا غير صحيح اذ لا يبعد في تقليد مجتهد حي في هذه  
 المسئلة وتقليد الموتى في غيرها ولا معنى لادعاء البعد في هذه المقامات  
 البرهانية الخامس ان قوله مخالفا لما يظهر من اتفاق علمائنا الحنفيين انه  
 لو تحقق اجماع شرعى على منع تقليد الميت مع وجود الحى لاستغنى عن التطويل  
 الذى ذكره فان قوله والخرج والعسر يندضان بتسوية التقليد في الجملة  
 كالصرح في ان مراد المستدل المنع من تقليد الميت عند وجود المجتهد  
 الحى والا فلا يندفع العسر لا بتقليد الميت كما لا يخفى ولكن كما عرفت عدم  
 تحقق الاجماع في هذه المسائل الاصولية ونسبها هذه المسئلة واقول  
 الذى يفتلج في الخاطر في هذه المسئلة ان من علم من حاله انه لا يفقه في  
 المسائل الا بمنطوقات الادلة ومدلولاتها كما ينفى بابويه وغيرها من القدر  
 يجوز تقليده حيا كان او ميتا ولا يتفاوت حيوته وموته في فتاويه واما  
 من لا يعلمون حالة ذلك من يعمل بالوازع الغير البينة والاقراد والفتاوى  
 الغير البينة الاندراج فيشكل تقليده حيا كان او ميتا فاما من تتبع  
 وظهر عليه كثرة اختلاف الفقهاء في هذه الاحكام يعلم ان قليل



في هذه الأحكام قليل مع ان شرط صحة التقليد ندرة الغلط والسرفية ان  
 مقدمات هذه الأحكام لما لم يوجد نص صريح كثيرا ما يشتبه الظن بالقطع  
 وربما يشتبه الحال فيتوهم جواز العمل على الظن فيكثر فيها الاختلاف ولما يوجد  
 في مقدمات هذا الفسوم مقدمة غير قابلة للمنع بل مقدمة لو زيد هب  
 الى منعه وبطلانها بخلاف الاختلاف الواقع في القسم الاول فانه يرجع الى  
 اختلاف الاخبار فان قلت فعله هذا يبطل جوازا اعتماد المجتهد ايضا على  
 اعتقاده في القسم الثاني قلت لا يلزم ذلك لانه اذا حصل الجزم بالزوم  
 او الفردي فيحصل له الجزم بالحكم الشرعي ومخالفة الحكم المقطوع به غير  
 معقول فتأمل اذا عرفت هذا فالاولى والاحوط المقلد المتكمن من فهو العبارة  
 ان لا يستند على فتوى القسم الثاني من الفقهاء الا بعد العرض على الاحاديث  
 بل لو عكس ايضا كان احوط تذييب حكم جماعة من متاخرى اصحابنا ببطلان  
 صلاوة من لم يكن مجتهدا ولا مقلدا لمن يجوز تقليده وكذا اخير الصلوة من  
 العبادات ولا يرى لاطلاق ذلك وجهال لا يصلح ذلك الحكم في صور  
 الاولى من احتياط في العبادة بحيث يحصل الصحة على كل تقدير فحينئذ لا  
 لقول ببطلان تلك العبادة من صام وركعت عن جميع ما يحتمل ان يكون  
 مبطلا وبتات في ذلك في الصلوة ايضا كالآتيان بجميع ما يحتمل ان يكون  
 تركه مبطلا وترك جميع ما يحتمل ان يكون فعله مبطلا بحيث يحصل له  
 القطع بصحة صلاته على كل تقدير فان قلت هذا الايتاء في الصلوة  
 لان الافعال المحتملة للوجوب والندب كالسجدة والتسليم ونحوهما ان

وقعت على وجه الوجوب ابطلت الصلوة على تقدير نيتها وكذا العكس  
قلت لا نسلم بطلان ذلك اى بطلان الصلوة بايقاع بعض اجزائها الواجب  
على وجه الندب وبالعكس اذا تحقق نية القرية غايته كونه اثما فاعتقنا  
خلاف الواقع وليس النية متعلقة بنفس الصلوة او بشئ من اجزائها بل ولا  
بصفاتها اللازمة كما لا يخفى وعلى تقدير التسليم فيمكن عدم نية الوجه في  
مثل تلك الافعال بل لا يقتضيان على قصد القرية وكونه مشغولا بالصلوة  
اذ لا دليل على تعيين نية الوجه في تفاصيل اجزاء الصلوة ولهذا المذهب  
اليه اجد من العلماء وان ذهب البعض الى البطلان مع نية الوجه  
المخالفة للواقع ولذا العريضي اجد الى بطلان صلوة الداخل عن الواجب  
في اجزاء الصلوة مع انه لا يتر القبول بالبطلان بوجهه على تقدير صحة تجزئته  
الاجتهاد فان من اجتهد في امر النية فظهر عليه انه لا يعتد بنية الوجه  
في اجزاء الصلوة ثواني بالصلوة على الوجه المذكور فحيث لا يتصور البطلان  
ببطلان صلوة بوجه الثانية لو وقعت العبادة موافقة لحكم الشرع  
في نفس الامر واقرنت بنية القرية مثالا من صله وترك قراءة السورة  
في الصلوة بمجرد تقليد مثله من العوام فلا يمكن للجهل المعتقد استحقاقه  
السورة الحكم ببطلان تلك الصلوة اذ ليس النية عنده متعلقة بصلوة  
ذات المصلحة بل بتقليد مثله كما مر وعلى هذا فلا يمكن الحكم ببطلان  
صلوة من كانت صلوة موافقة لشيء من اخبار الائمة عليهم السلام  
المعول به او لقول من اقوال الصحابة المعتمدين شرعا وان لم يكن ذلك

المصلحة المقلد المثل به بحسن الظن به بحيث يتأتى منه منه القربة قال  
 الفاضل الورع المحقق مولانا احمد الاردبيلي في شرح قول العلامة فاكرونا  
 ويجب معرفة واجب افعال الصلوة اه اعلم ان الذي تقتضيه الشريعة  
 السهلة والاصل عدم الوجوب على التفصيل والتحقيق المذكور في الشرح  
 وغيره واظن انه يكفي القفل على ما هو المأمور وفي الاختيار اشار اليه كما  
 البعض وستقف على امثاله ايضا خصوصاً في مسائل الحج اذا ظاهر ان  
 الغرض ايقاعه على شرائطه المستفادة من الأدلة واما كونه على وجه  
 الوجوب فلا ريب غير معلوم انه داخل في الوجه المأمور به بل الظاهر عدمه  
 فلا يتعد الدليل بان فعل الواجب على الوجه المأمور به موقوف على المعرفة  
 والعلوم بدونه ما اتى بالمأمور به على وجهه فيبقى في عهدة التكليف وعلى  
 تقدير تسليم الوجوب لا نسلم البطلان على تقدير عدمه خصوصاً عن  
 الجاهل والغافل عن وجوبه وعن الذي اخذ به دليل مع عدم وظيفته  
 ذلك وكذا المقلد لمن لا يجوز تقليده ولا خفاء في صعوبة العلم لذلك  
 اعتبروه سيما بالنسبة الى النساء والاطفال في اوائل البلوغ فانهم  
 كيف يعرفون المجتهد وعدالة المقلد والوسائط مع انهم  
 ما يعرفون العدالة ومعرفة قهر اياها واخذهم عنهم فرع العلم بعد  
 ومعرفة العدالة ما اتصل غالباً بالعمرفة المحرمات والواجبات  
 وهو الآن ما حصلوا شيئاً وليس بمعلوم لهم العمل بالشياخ بان القلاء  
 عدل مع عدم معرفتهم حقيقة العدالة بل ولا بالعدلين ولا بالمعلمين

وتحقيقهم ذلك كله بالدليل لا يخفى صعوبة تجميع عدم الوجوب عليهم قبل البلوغ  
على الظاهر بل بعده أيضاً لعدم العلم بالتكليف بما ضرر يمكن فرض الحصول  
فحينئذ نجمع التكليف ولكن قد لا يكون والمراد عدم الحصول أنه لا دليل  
يصلح إلا أن يكون اجماً عاد هو أيضاً غير معلوم بل وظنه أنه يكفي في الأصول  
الوصول إلى المطلوب كيف كان بدليل ضعيف باطل وتقليد كذلك كما أثر  
إليه الإشارة وعدم نقل الإيجاب عن السلف بل كانوا يكتفون بمجرد الاحتجاج  
وفعل صورة الإيجاب ومثل تقليد النبي صلى الله عليه وآله الأعراب مع أن  
الصلوة معلومة اشتغالها على ما لا يحصى كثرة من الواجبات وترك المحرمات  
والمندوبات وكذا سكوتم عليه السلام عن أصحابه في ذلك وبالجملة إلى  
ظن قوى على ذلك من الأمور الكثيرة وإن لم يكن كل واحد منها دليلاً بالجموع  
مفيداً له وإن لم يحضر في الآن كله وإن أمكن الوجوب على العالم المتكلمين  
العلم على الوجه المشروط على أن دليلهم لو تولد على وجوب القصد حين  
الفعل وأنه غير واجب اجماً وألكن ظنه لا يخفى من الحق شيئاً فليطلب  
الحق والاحتياط ما استطعت انتهى كلامه أعلم الله مقامه وذكر أيضاً في  
مسئلة الشك بين الاثنين والثلاث والأربع أنه يكفي في الأصول مجرد الوصول  
إلى الحق وأنه يكفي ذلك لعمدة العبادة المشروطة بالقربة من غير اشتراط  
البرهان والحجة على ثبوت الواجب وجميع الصفات الثبوتية والتسلبية  
والنبوة والإمامة وجميع أحوال القبر ويوم القيمة بل يكفي في إيمان اليقين  
بثبوت الواجب والوحدانية والصفات في الجملة بإظهار الشهادة به

وبالرسالة وبإمامة الأئمة عليهم السلام وعدم انكار ما علم من الدين بالضرورة  
 ويلزم اعتقاد سائر المذكورات في الجملة هذا ظني وقد استفدته ايضا من  
 كلام منسوب الى افضل العلماء وصدر الحكماء فخير الحق والشرعية ومعين  
 الفرقة الناجية بالبراهين القطعية والنقلية على حقيقة مذهب الشيعة  
 الاثني عشرية تنفعه الله بعلومه الدينية وحشره الله مع محمد خاتم الرسالة  
 وآله الامناء عليهم السلام وما يؤيده الشرعية السهلة السهلة ان البنت  
 التي تمارأت والديها مع فرضهما متعبدان بالدين الحق فكيف بالغير اذا بلغت  
 تسع اعوام عليها ما يلزم على غيرها من المكلفين على ما هو المشهور عند  
 الاصحاب مع انما تعرف شيئا فكيف يمكنها تعلم كل الاصول بالدليل والفرق  
 من اهلها على التفصيل المذكور قبل العبادة مثل الصلوة على التحقيق  
 العدالة في غاية الاشكال كذا وقد لا يمكن لها فهم الاصول بالنقلية فكيف  
 بالدليل وعلى ما ترى انه قد صعب على اكثر الناس من الرجال والنساء  
 جدا فهم شئ من المسائل على ما هي الا بيد المداومة وبالجملة هذا ظني  
 ولكنه لا يفني من شئ ولا يحل الا عاقب به انشاء الله تعالى وقد استبعدت  
 ما ذكره بعض الاصحاب سيما ما في الرسالة الالفية مع قوله في الذكر بجملة  
 صلوة العامة وقد اشار الشراح اليه ايضا واستشكل الشارح هنا الجملة  
 على تقدير الموافقة انتهى كلامه وقال في بحث وجوب العلم بدخول الوقت  
 الصلوة وبالجملة كل من ضل ما هو فحسب الامر وان لم يعرف كونه كذلك  
 ما لم يكن عالما بنهي وقت الفعل حتى لو اخذ المسائل من غير اهله بل لو

لم يأخذ من أحد فظنها كذبا وكذا في الاعتقاد  
 وأن لم يأخذها عن أدلتها فانه يكفى ما اعتقده دليلا واصله الى الطلوع  
 ولو كان تقليدا كذا يفهم من كلام منسوب الى المحقق نضير الملة والدين  
 قدس سره العزيز وفي كلام الشارع اشارات اليه مثل مدحه جماعة  
 لطهارة بالحجر والماء مع عدم العلم بحسنها وصحة حج من مر بالموقف ومثل  
 قوله لعماري غلط في اليتيم قال الاقلت كذا فانه يدل على انه لو فعل كذا  
 يصح مع انه ما كان يعرف وفي تصحيح من نسخ ركنه ففعلها واستحسنه عليه  
 السلام مع عدم العلم والشرعية السهلة السهلة تقتضيه وما وقع في اهل  
 الاسلام من فعله صلى الله عليه وآله مع الكفار من الاكتفاء بمجرد قوله كما  
 وكذا اصل الاثمة عليها السلام مع من قال بمجر ما يفيد اليقين فتأمل وكذا  
 جميع احكام الصوم والقصر والتام وجميع المسائل فلوا على زكوة للمؤمن مع  
 عدم العلم بصحة فتأمل واحتطائهم كلامه قدس سره وقال في شرح قوله يجب  
 غسل موضع البول بالماء خاصة واعلم ان الرواية التي نقلت هنا في سبب  
 نزول الآية الله على الماء اي قوله تعالى ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين  
 دالة على ان اصابة الحق حسن وصواب وان لم يكن عن علم ضد صحة  
 صلوة من لم يأخذ كما وصفوه مع صلواته كما وصفوها غير ظاهر بل يمكن  
 صحتها وامثالها كثيرا سيما في اخبار الحج فنظن الا ان يقال انه في وقت  
 الصلوة كان مامورا بالاخذ فتبطل ولكن المتأخرين لم يقولوا بمثل  
 لعدم النجس عن الضد الخاص عند من يقول به لو فرض الا ان

المصيق في ذلك الوقت مع الشعور بالجاهل والغافل خارجان عن النهج فافهم  
 انهم هذا ولكن روى الكليني في باب المسئلة في القبر عن محمد بن يحيى عن احمد  
 ابن محمد عن الحسين بن سعيد عن ابراهيم بن ابي البلاد عن بعض اصحابه  
 عن ابي الحسن موسى عليه السلام قال يقال المؤمن في قبره من ربك  
 فيقول الله فيقال له ما دينك فيقول الاسلام فيقال من بنيتك فيقول محمد  
 صلى الله عليه وآله فيقال من امامك فيقول فلان فيقال كيف علمك  
 بذلك فيقول ارشدني الله له وثبتني الله عليه فيقال له نومة لاهلها  
 نومة العروس ثم ترقم له باب الى الجنة فيدخل اليه من روحها وريحها  
 فيقول يا رب عجل قيام الساعة لعل ارجع الى اهلي ومالي ويقال للكافر من  
 ربك فيقول الله فيقال من بنيتك فيقول محمد صلى الله عليه وآله فيقال ما  
 دينك فيقول الاسلام فيقال من اين علمت ذلك فيقول سمعت الناس  
 يقولون فقلته فيصبر بانه بمزية لو اجتمع عليه الثقلان الاتس والجن لعر  
 يطبقوها قال فيذوب ككندوب الرضا من الحديث وهذه الرواية  
 دالة على ان هذه الاصول لا يكفى فيه تقليد الناس والحق ان الاولى  
 والا حوط للكلف ان يكون جميع ما يعتقده من الاصول والفروع ما يكون  
 معروضا على ائمة الهدى وخزنة علم الله وابواب مدينة العلم صلى الله  
 عليه وآله ومستند اليه فان الظاهر من كلامه عليه السلام ان الخطي  
 حيثئذ يكون معذورا والمصيب لا مع ذلك غير مؤجل بل الاولى ان يكون  
 مقدمات المعارف النظرية ما خوذ لا من كلامهم وما سكتوا عنه ولما

صل  
 الى قوله فثبت في الامر  
 التخصيص بالظن في حق الامم  
 بالاخذ والا قبل الفصل في حق الامم  
 المكلف بقليل بطلان ما يثبت  
 كما لا يخفى فيكون بنينا في حق  
 كذا في حق بنينا في حق الامم  
 الاول عليه

اولم يبلغنا فيه منه شيئاً قال احوط السكوت فيه ومن تتبع الاخبار الواردة  
في ذلك كالروايات الواردة في النسخ عن الكلام مرة على الاطلاق ومرة على  
غير المأخوذ منهم عليه السلام حصل له الجزم بذلك ويفهم من كثير من  
الروايات والخطب ان اصل التصديق بالله تعالى ما فطر عليه العقول جميع  
وان قلب ذي الجحود مقر بما انكره بلسانه بل ان البهايو لم يهجم عن اربع  
احدها معرفة الرب قال الله تعالى قل اني الله شك فاطر السموات  
والارض الآية وهذا مذهب النظار وكثير من المكلفين كما نقله في الموا  
<sup>قف</sup> وغيره بل جميع المعارف عندهم كذلك وآعلوانه قد مر ان احوط للقلد  
عرض فتاوى الفقهاء على الروايات وانما قلنا انه احوط لانه متعين لان  
الظاهر من الروايات جواز اعتماد العاقل على من كان ثقة عارفاً بروايات  
الائمة كالامر باخذ معالم الدين عن محمد بن مسلم الثقة والفضيل بن  
يسار ويونس بن عبد الرحمن وغيرهم على ما ذكره الكشي وغيره في <sup>جنتهم</sup>  
وكالروايات الواردة في فضل العلماء بان يسدون قلوب شيعتنا وروى  
ابن جهور في عوالي اللوالى بطرقه المذكورة فيه عن الامام الحسن العسكري  
عليه السلام قال حدثني ابي عن ابيه عن رسول الله صلى الله عليه وآله  
قال اسند من يتر اليتيم الذي انقطع من ابيه يتربى القلع عن امامه  
ولا يقدر على الوصول اليه ولا يدرى كيف حكمه فيما يتلى من شرايع  
دينه الا من كان شيعتنا حالما يعلمونا ومدى الجاهل بشريعتنا  
كان معنا في الرفق الا على وبأسنا عنه عن علي بن محمد عليه السلام قال



لو كان من يبق بعد خيبته الامام من العلماء الداعين اليه والذالين عليه  
 والذالين عنه وعن دينه بحج الله المنقذين للضعفاء من عباد الله من سلفهم  
 البليس ومردته لما بق احد الا ارتد الحديث وغير ذلك من الروايات المحام  
 ان المفهوم جواز اعتماد ضعفاء الناس والعوام على العلماء من غير تقييد  
 يلزم عرض فتاوىهم على كلام الأئمة عليهم السلام فيكون منقبا ولو وقع  
 غلط كان على ذمة العلماء فقط ويتقضي فيه العسر والمخرج وكون الدين  
 والشرعية سمحة سهلة كما لا يخفى فتأمل والله اعلم بحقايق الامور والبحث  
**الخامس** في التعادل والترجيح اعلم ان التعارض الواقع في الأدلة  
 الشرعية يكون بحسب الاحتمالات العقلية منحصرا في اقسام الاول بين  
 الايتين من الكتاب فان كان في احديهما اطلاق او عموم بحيث يمكن تقييد  
 او تخصيصها او اخذ ذلك فالمشهور يلزم ذلك والا فالمتأخر ناسخ ان علم  
 التأخير والا فالمتوقف او التخيير ان امكن والا حوط الرجوع الى الاخبار  
 الواردة عن الأئمة عليهم السلام ان وجدت في ذلك والا فالمتوقف  
 والاحتياط الثالث بين الكتاب والسنة المتواترة فان كانت من النبي  
 صلى الله عليه وآله فحكمه ما مر مع احتمال تقدير السنة وكذا ان كانت  
 من الأئمة عليهم السلام مع احتمال تقدير الكتاب حينئذ لم يحدث  
 عرض حريصهم على كتاب الله وطرح مخالفت كتاب الله وحمله على  
 النسخة الثالث بين الكتاب والظن من اخبار الاحاد والمشهور تقدير  
 الكتاب مع عدم ما كان الجمع بوجه بل معه ايضا على قول الشيخ رحمه

على ان في غير هذا الموضع  
 البيان والتميز بين  
 خلاف كتاب الله تعالى  
 على ما ذكره في كتابه

وحديث المر من مقتضيه والاخبار الواردة في حصر العلوم بالقرآن على الأئمة  
 عليهم السلام وانه بحسب عقولهم ولا بحسب عقول الرعية <sup>فيقتضيه</sup> بتقديم  
 الخبر كالا يخفى والله اعلم الرابع بين الكتاب والاجماع المقطوع او الظنون والظن  
 ان حكمة كالثاني والثالث في الاول والثاني من تسمية الخامس بين الكتاب  
 والاستصحاب بناء على حجته ويبعد تقديم الثاني في السادس بين السنة  
 المتواترة وخبر الواحد ولا شك في تقديم الخبر المتواتر وكذا المحفوظ <sup>بغير</sup>  
 القطع على خبر الواحد اذا كان كل منهما من الأئمة عليهم السلام او النبي صلى  
 الله عليه وآله وكذا اذا كان احدهما من النبي صلى الله عليه وآله فقط على  
 الظاهر وهذا مع عدم امكان الجمع السابع بين السنة المقطوع بها مع  
 مثلهما ويظهر حكمه ما سيحكي انشاء الله تعالى الثامن بين السنة المقطوع بها  
 والاجماع بتسمية وحكمة كالسادس والسابع التاسع بينهما وبين الاستصحاب  
 وحكمة كالخامس العاشر بين الخبرين من اخبار الاحاد وهذا هو الذي  
 ذكره الاكثر في كتبهم واقتصر واعليه وذكره وافيه اقساماً من وجوه الجمع  
 بعضها بحسب الراوي لكثرة رواية احدهما او ووع راوي احدهما <sup>بسيطته</sup>  
 او نحو ذلك من الاوصاف او علو الاسناد في احدهما وبعضها بحسب الرواية  
 كتر جمع المروي بلفظ المعصوم على المروي بالمعنى او بعضها بحسب اليقين <sup>كانفصاً</sup>  
 والافعية على قول او تأكيد الدلالة او كون المدلول في احدهما حقيقياً  
 دون الآخر وكون دلالة احدهما غير موقوفة على توسط امر بخلاف الآخر  
 او العام الذي لم يخص والمطلق الذي لم يقيد على المخصص والمقيد

وبعضها بالامور الخارجية كاعتقاد احد ما بدليل آخر او بطل السلف او بما  
 الاصل على قول او بما لفته على قول آخر او بما لفته لاهل الخلاف بخلاف  
 وهذه الوجوه مفصلة في كتب الاصول وانا لم ايسط القول فيها لان المذنب  
 في بعضها غير ظاهر والاولى الرجوع في الترجيح الى ما ورد به وهو روايات  
 الاولى ما رواه الشيخ المجايل الطبرسي في كتاب الاحتجاج في احتجاج ابي عبد الله  
 الصادق عليه السلام عن الحرث بن المغيرة عن ابي عبد الله عليه  
 السلام قال اذا سمعت من اصحابك الحديث وكلهم ثقة فوسع عليك حتى يبر  
 القاتر عليه السلام فترد عليه الثانية ما رواه عن الحسن بن الجهم عن ابي  
 عليه السلام في اخرى قلت يجئنا الرجال وكلاما ثقة بحد يثنى مختلفين  
 فلم نعلم ايها الحق قال اذا العرفاء فوسع عليك بايما اخذت الثالثة ما رواه  
 ايضا في جواب مكاتبة محمد بن عبد الله الحميري الى صاحب الزمان  
 عليه السلام سئل عن بعض الفقهاء عن المصلي اذا قام من التشهد الاول  
 الى الركعة الثالثة هل يجب عليه ان يكره ان بعض اصحابنا قال لا يجب  
 عليه تكبيرة ومجربا ان يقول بحول الله وقوته اقوم واقعد في الجواب  
 عن ذلك حديثان اما احدهما فانه روى اذا انتقل من حالة الى اخرى  
 فعليه التكبير واما الحديث الاخر فانه روى اذا رفع راسه من السجدة  
 الثانية وكبر ثم جلس ثم قام فليس عليه في القيام بعد القعود تكبير وكذلك  
 التشهد الاول مجرى هذا المجزى وبايما اخذت من باب التسليم كان  
 صوابا الرابعة ما رواه علي بن مهزيار في الصحيح قال قرأت في كتاب عبد الله



عن الحسن ابن الجهم قلت لعبد الصالح عليه السلام هل يسعنا فيما ورد  
 علينا منكم الا التسليم لكم قال لا والله لا يسعكم الا التسليم لنا قلت فيروى  
 عن ابي عبد الله عليه السلام شئ ويروى عنه خلافه فبايها نأخذ قال  
 نأخذ بما خالف القوم وما وافق القوم فاجتنب الثامنة روى بهذا الاسناد  
 عن احمد ابن ابي عبد الله البرقي عن ابيه عن محمد ابن عبد الله قال قلت  
 لابي الحسن الرضا عليه السلام كيف تصنع بالخبرين المختلفين فقال اذا ورد  
 عليك حديثان مختلفان فانظروا ما يخالف منهما العامة فخذوه وانظروا  
 ما يوافق احبنا فهو قد عوه روى الشيخ في باب الخلع عن الحسن ابن سماعة  
 عن الحسن ابن ايوب عن ابن بكير عن عبيد ابن زرارة عن ابي عبد الله  
 عليه السلام قال ما سمعت من يشبه قول الناس فيه التقية وما سمعت  
 من لا يشبه قول الناس فلا تقية فيه وهذه الاخبار الخمسة دالة على  
 ان المتعين عند اختلاف الاخبار العرض على مذهب العامة  
 والاخذ بالمخالف مط وعدم جواز العمل بالتقية عند الاختيار التاسعة  
 ما رواه الكليني في باب اختلاف الحديث من الكافي في الصحيح عن ابن  
 حنظلة عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت ابا عبد الله عليه  
 السلام عن رجلين من اصحابنا بينهما منازعة الى ان قال وكلاهما  
 حديثك قال الحكم ما حكم به اعدلها وافقها واصد قهما في الحديث  
 واورد عها ولا يلتفت الى ما يحكم به الاخر قال قلت فاعلمنا عدلان مرضيان  
 عند اصحابنا لا يفضل واحد منهما على صاحبه قال يقال عليه السلام

ينظر الى ما كان من روايته عننا في ذلك الذي حكاه به الجمع عليه من اصحابك  
 فيؤخذ به من حكنا ويترك الشاذ الذي ليس بمشهور عند اصحابك فان الجمع  
 عليه لا ريب فيه وانما الامور ثلاثة امر بين رمثه فيتبع وامر بين غيبه فيجتنب  
 وامر مشكل يرد امره الى الله والى رسوله قال رسول الله صلى الله عليه وآله  
 حلال بين وحرام بين وشبهات بين ذلك فمن ترك الشبهات نجى من الحرمان  
 ومن اخذ بالشبهات ارتكب المحرمات وهلك من حيث لا يعلم قلت فان  
 كان الخبران عنكما مشهورين قد رواهما الثقات عنكم قال ينظر فاوافق حكمه  
 حكم الكتاب والسنة وخالف العامة فيؤخذ به ويترك ما خالف حكمه  
 حكم الكتاب والسنة ووافق العامة قلت جعلت فداك ان كان الفقيهان  
 عرفا حكم من الكتاب السنة ووجدنا احد الخبرين موافقا للعامة والاخذ  
 مخالفا لباي الخبرين نؤخذ قال ما خالف العامة ففيه الرشاد فقلت جعلت  
 فداك فان وافقهما الخبران جميعا قال ينظر الى ما هو اليه اميل حكاهم  
 وقصنا فهو يترك ويؤخذ بالآخر قلت فان وافق حكاهم الخبر جميعا قال اذا  
 كان كذلك فارجه حتى تلقى امامك فان الوقوف عند الشبهات خير من  
 الاتقار في الملكات وهذه الرواية تدل على ان الترجيع باعدلية الراي  
 وافقهية واورعيتة واصدقيتة ومع التساوي بالثبوت ومع التساوي  
 فيها ايضا فالمرحى على الكتاب والسنة ومذهب العامة وظاهرها  
 لزوم المرجح على الجميع ومحمّل ان يكون الواو بمعنى او قال لازم المرجح  
 على احدها ولكن قوله ارايت ان كان الفقيهان عرفا حكم من الكتاب

قد روي في الثقات بنحو ما ذكرنا  
 من الرواية انما هو في الجمع  
 ان يقول على الجمع في قوله  
 اخبرنا ان يقول على الجمع  
 واجاب باننا نرى في الخبرين  
 على التثنية والثبوت في الخبرين  
 لا في الخبرين الا في الخبرين  
 بالثبوت في الخبرين في الخبرين  
 ويجوز ان يقال في الخبرين في الخبرين  
 الاجاب

والسنة اه يؤيد الاول الا انه عليه السلام يجوز الترجيح بالعزم من علم مذهب  
العامه فقط وعلى كل حكماء في جوابه لهذا القول ومع عدم إمكان هذا  
القوم من الترجيح فقط هذه الرواية لزوم التوقف ولم يجوز في هذه الرواية  
التخير وحل بضمهورايات التخيير على العبادات المحضة وروايات  
الارجاء والتوقف على ماليس كذلك كالدين والميراث ونحوها وهو غير  
بعيد لان هذه الرواية وردت في النازعات والمخاصات فتأمل <sup>العلماء</sup>  
ما رواه محمد بن ابراهيم بن ابي جمهور الحسائي في كتاب عوالي اللؤلؤ <sup>عن</sup> الى عن <sup>العلماء</sup>  
مرفوعا الى زرارة ابن اعين قال سألت الباقر عليه السلام فقلت جعلت  
فداك يا ثقي عنكم الخيران او المحدثان المتعارضان فبايها اخذ فقال عليه  
السلام يا زراره خذ بما اشتهر بين اصحابك ودع الشاذ النادر فقلت  
يا سيدي انهما معا مشهوران مرويان ماثوران عنكم فقال عليه السلام  
خذ بما يقول احد لهما عندك واوثقهما في نفسك فقلت انهما عدلان <sup>نزيها</sup>  
مؤثقان فقال انظر الى ما وافق منهما مذهب العامة فاتركه وخذ بما خالفهم  
فان الحق فيما خالفهم فقلت ربما كانا معا موافقين لهما ومخالفين فكيف <sup>اصنع</sup>  
فقال اذن فخذ بما فيه الحائطة لدينك واترك ما خالف الاحتياط فقلت  
انما موافقان للاحتياط ومخالفان له فكيف اصنع فقال عليه السلام اذن  
فتخير احدهما فخذ به وتدع الآخر وفي رواية انه عليه السلام قال اذن  
فارجبه حتى تلقى امامك فتسأله ان يخلص كلامه الحادي عشر ما رواه الشيخ قطب  
الدين الراوندي بسنده عن ابن بابويه عن ابيه عن سعد بن عبد الله

عن ايوب ابن نوح عن محمد ابن ابي عمير عن عبد الرحمن ابن ابي عبد الله  
 عن الصادق عليه السلام قال اذا ورد عليك حديثان مختلفان فاعرضهما  
 على كتاب الله فما وافق كتاب الله فخذوه وما خالف كتاب الله فذروه  
 فان لو متحد وهما في كتاب الله فاعرضوهما على اخبار العامة فما وافق اخبارهم  
 فذروه وما خالف فخذوه الثانية عشر ما رواه الحسن ابن الجهم عن  
 الرضا عليه السلام قال قلت للرضا قميصي الا حاديث عنكم مختلفة  
 قال ما جاك معنا عرضة على كتاب الله واحاديثنا فان كان ذلك بينهما  
 فهو منا وان لو يكن يشبهها فليس منا قلت يحثنا الرجال وكلامنا مشقة  
 بحديثين مختلفين فلو تعلموا ايها الحق قال اذا لم يعلم فوسع عليك يا ايها  
 اخذت الثالثة عشرة ما رواه الكليفي في باب اختلاف الحديث في  
 الصحيح عن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل  
 من اهل دينه في امر كلامي روي احدهما يأمر ياخذ والاخر ينهيه عنه  
 كيف نضنع قال يرجيه حتى يلقي من يخبر فهو في سعة حتى يلقاه وفي رقاً  
 يا ايها اخذت من باب التعليم وسعك الرابعة عشرة ما رواه ايضا في  
 الباب المذكور بسنده عن ابي عبد الله عليه السلام قال ارايتك  
 لو حدثتك يحدث العام ثم جئتني من قابل فحدثتك بخلافه يا ايها كنت  
 تأخذ قال قلت اخذ يا اخير قال يرحمك الله الخامسة عشر ما رواه  
 باسناده عن المعلى ابن خنيس قال قلت لابي عبد الله عليه السلام  
 اذا جاءك حديث عن اولئك وحدث عن آخركم يا ايها تأخذ فقال



خذوا به حتى يبلغكم عن المحي فخذوا بقوله الحديث وفي حديث آخر  
بالأحدث وهذه الروايات الثلاثة دالة على أن الواجب الأخذ بالرواية  
الأخيرة ولا علموا أحداً عمل بها غير ابن بابويه في الفقيه في باب الرجل يؤم  
إلى رجلين حيث نقل خبرين مختلفين ثم قال ولو هم الخبران جميعاً كان  
الواجب الأخذ بالأخير كما مر به الصادق عليه السلام وذلك أن الأخبار  
لها وجوه ومعارف وكل إمام أعلم زمانه وأحكامه من غيره من الناس  
انتهى السادس عشر ما رواه الكليني أيضاً في باب الأخذ بالسنة وشواهد  
الكتاب في الصحيح والموثق عن عبد الله بن يعفور قال سألت أبا عبد الله  
عليه السلام عن اختلاف الحديث يرويه من ثقه به ومنهم من لا يثق به  
قال إذا ورد عليك حديث فوجد تحوله شاهداً من كتاب الله أو من  
قول رسول الله صلى الله عليه وآله والأخبار الذي جاء كونه أولى به السنة  
عشر قال ابن بابويه في كتاب الاعتقادات اعتقادنا في الحديث لمصر  
أنه يحكم على الجمل كما قال الصادق عليه السلام وراعى هذه القاعدة  
في كتاب من لا يحضره الفقيه في الجمع بين الأخبار والظاهر أنه أراد يامصر  
المخصص والمقتيد والمبين والمفضل ونحوها وبالجمل خلافتها وهذه  
الروايات تدل على أنواع من العمل عند تعارض الأخبار الأول الترجيح  
باعتبار السند فيرجح رواية الثقة والأوثق والأفقه والأصديق و  
الأوزع على من ليس كذلك وهذا يدل عليه الرواية التاسعة والعاشرة  
الثاني الترجيح بشهرة الرواية ونقل الأكثر أياها وندرة الآخر

مقدم ما على العرض على مذهب العامة وهو مقدم على التخيير على  
 ما في كثير من الروايات وفيه نظر وتقدير التوقف على التخيير وكذا  
 عكسه على تأمل وجعل بعضها التخيير مخصوصا بالعبادات المخصصة  
 والتوقف بغيرها وظاهر الروايات إياها سيما الرواية الخامسة فانها  
 ظاهرة في العبادات مع الأمر بالتوقف فيها والعمل بالروايات الدالة  
 على العمل بالأحدث في الأحاديث النبوية قريب لما ورد من الأحاديث  
 بنسخ بعضها بعضا وما في أخبار الأئمة عليهم السلام بالنسبة إلى مكلفه  
 الإحصاء فشكل غاية الأشكال الحادى عشر من أقسام الأدلة المتعارضة  
 بين الخبر الواحد والإجماع فان كان قطعيا فتقدمه ظاهر وان كان ظاهريا  
 فيحمل تقدير التخيير لأن النسبة إلى المعصوم عليه السلام فيه الظهور واضح  
 ويحمل تقدير الإجماع لبعد التقية فيه وكونه بمنزلة رواية كثرت روايتها  
 ويحمل كونه كمتعارض الخبرين الواحد في المحكوم وقد مر الثالث عشر بين  
 الخبر الواحد والاستصحاب فان كان أصل الاستصحاب ثابتا بخبر الواحد  
 فالظاهر تقدير التخيير والأفضل تأمل وحكم القياس على تقدير حجته وكذا  
 المفاهيم لا يزيد على حكم الاستصحاب فيما ذكرنا الثالث عشر بين الإجماع  
 والمحكوم الاختلاف في القطعية والظنية ظاهر ومع التامل فحكمه ما مر في  
 تعارض الخبرين من أخبار الأحاد وهو كثير من الأصوليين أنه لا حارز  
 بين إجماعين قطعيين وهو باطل لأن المراد بالإجماع هو اتفاق جماعة على  
 حكمهم من حالهم وعادتهم لا يتفقون إلا لما بلغهم من أممهم وأخذ

العلوم باتفاق زرارة والفضل ابن يسير وليت المرادى وزيد ابن معاوية  
 الجعلي فلا شك في حصول العلم القطعي بدخول قول المعصوم وإشارته أو تقريره  
 في الاتفاق ولما كان فتاوى الأئمة صلوات الله عليهم كثيرا ما نورد على  
 جهة التقية ونحوها فلا يبعد في اتفاق جماعة كذلك على أمر واتفاق جماعة  
 أخرى على خلافه غاية الأمر أن يكون مستندا أحدا لأجماعين وأردا على  
 سبيل التقية ولما كان كثيرا من فضلاء أصحاب الأئمة عليهم السلام  
 موجودة في زمن المرتضى رحمه الله والشيخ وتلامذتهما والمحقق والعلامة  
 إلى زمن الشهيدين رحمهما الله فيمكن اطلاعهم على الأجماعات المتعارضة  
 كالأخبار المتعارضة بتواتر الكتب بعينها فلا يجوز نسبة الغلط إليهم بسبب  
 نقلهم لأجماعات المخالفة المتناقضة والقول بأن أصحاب الأئمة  
 عليهم السلام لم يكن لهم الفتاوى بل كتبهم مختصرة في الروايات قول تخميني  
 فإن في كتب الروايات كثيرا ما يذكر ون الفتاوى عن زرارة وابن  
 أبي عمير ويونس ابن عبد الرحمن وغيرهم وفي كتاب الفرائض من كتاب  
 من لا يحضره الفقيه أعر من كثيرا من فتاوى يونس والفضل ابن شاذان  
 وكيف لنا بمجرد هذا القدر نسبة الغلط إلى كثير من فضلاء العلماء كالسيد  
 الشيخ والمحقق والعلامة وغيرهم مع قطعنا عن الكتب التي كانت موجودة  
 عندهم في هذا الزمان هذا من بعض الظن الرابع عشر بين الأجماع  
 والاستصحاب وحكمه يعلم بما سبق ياد في تأمل الخامس عشر بين  
 الاستصحابين والحكم التوقف وعدم العمل بشئ منها إن أمكن والأعلى

ويدل عليه ايضا التاسعة والعاشره الثالث العرض على كتاب الله <sup>وهل</sup>  
 بالموافق وطرح المخالف وهذا يدل عليه التاسعة والحادية عشر والثانية  
 عشر والسادسة عشر الرابع العرض على سنة رسول الله صلى الله  
 عليه وآله ويدل عليه الرواية التاسعة والسادسة عشر ولفظه أو  
 الاخيرة مؤيدة لكون الواو في الاول بمعنى أو الخامس العرض على مذهب  
 العامة أو رواياتهم أو عمل حكامهم والأخذ بالمخالف ويدل عليه الرواية  
 الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة والتاسعة والعاشره والحادية  
 عشر السادسة الأخذ بالأحدث ويدل عليه الرابعة عشر والخامسة  
 عشر مع رواية اخرى مذكورة فيها السابغ التغيير في العمل بإيما شاء للمكلف  
 ويدل عليه الاربعة الاول والعاشره والثانية عشر والثالثة عشر  
 الثامن التوقف وعدم العمل بشئ منهما ويدل عليه الخامسة والتاسعة  
 والعاشره والثالثة عشر التاسع العمل بالأحوط منهما ويدل عليه الرواية  
 العاشره العاشر العمل بالحديث المفسر وحمل الجمل عليه كما يدل عليه  
 الرواية الاخيرة ولكن هذا ضرب آخر من العمل ليس فيه طرح أحد  
 الخبرين وآملون ظاهر الرواية التاسعة ان الترجيح باعتبار السند  
 من اوثقية الراوى ونحوها وكثرة مقدم على العرض على كتاب الله  
 وعلى هذا اذا تعارض حديثان ويكون راوى أحدهما اوثق وافقه  
 وأورع من راوى الآخر يكون العمل بالأول متعيناً وان كان مخالفاً للقرآن  
 لكن ظاهر كثير من الروايات ان العرض على كتاب الله مقدم على جميع

To: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)